



مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

فلسطينيو سورية رحلة البحث عن الذات

تقرير ميداني يرصد الأوضاع العامة
لللاجئين الفلسطينيين
داخل وخارج سورية

اعداد: مجموعة من الباحثين
تحرير: ابراهيم العلي

2020

جدول المحتويات

5	تقديم.....
6	المؤشرات العامة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل سورية.....
24	المؤشرات العامة لأوضاع فلسطينيي سورية خارج سورية.....
26	أولاً: اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات الفلسطينية.....
27	مخيم اليرموك.....
37	مخيم خان الشيخ.....
42	مخيم سبينة.....
45	مخيم الحسينية.....
48	مخيم جرمانا.....
50	مخيم خان دنون.....
54	مخيم السيدة زينب.....
56	مخيم الرمضان.....
57	مخيم حندرات.....
60	مخيم النيرب.....
65	مخيم العائدين حمص.....
67	مخيم العائدين حماة.....
68	مخيم الرمل اللاذقية.....
69	ثانياً: اللاجئون الفلسطينيون في التجمعات الفلسطينية.....
70	اللاجئون الفلسطينيون النازحون إلى البلدات الثلاث، ببيلا، يلداء، بيت سحم.....
72	اللاجئون الفلسطينيون النازحون في قدسيا.....
73	اللاجئون الفلسطينيون النازحون في تجمع حطين.....
74	اللاجئون الفلسطينيون النازحون في القابون.....
76	اللاجئون الفلسطينيون في حي جوبر.....
77	اللاجئون الفلسطينيون في ركن الدين.....
78	اللاجئون الفلسطينيون في تجمع حجيرة.....
79	اللاجئون الفلسطينيون النازحون في جديدة الفضل.....
80	اللاجئون الفلسطينيون النازحون في جديدة عرطوز.....

81	اللاجئون الفلسطينيون النازحون في الشمال السوري
88	اللاجئون الفلسطينيون النازحون في الجنوب السوري
94	ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الدول العربية
99	اللاجئون الفلسطينيون السوريون إلى لبنان
106	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الأردن
111	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى مصر
115	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى السودان
116	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى ليبيا
118	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى قطاع غزة
120	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى كردستان العراق
121	اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الإمارات
122	رابعاً : اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا
134	خامساً : اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى دول الاتحاد الأوروبي
135	السويد
141	الدنمارك
143	النرويج
144	ألمانيا
149	هولندا
152	النمسا
154	المجر
155	اليونان
165	رومانيا
166	سادساً: اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تايلند
168	سابعاً: اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى سريلانكا
169	ثامناً: اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى كندا
170	تاسعاً: اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى البرازيل
171	التوصيات

التقرير
السنوي
2020

فلسطينيو سورية رحلة البحث عن الذات

تحرير

إبراهيم العلي

إعداد

فايز أبو عيد

محمد الباش

إبراهيم العلي

أحمد حسين

طارق حمود

تدقيق

علاء الدين نمر

تقديم

السنوات التسع العجاف التي مرت على سورية لم تتجاهل اللاجئين الفلسطينيين هناك، بل طحتهم مع من طحنت من أبناء الشعب السوري.

ولم تكن تلك السنوات على سوية واحدة من المعاناة والألم؛ بل تفاوتت في الشدة، إلا أنه لا يمكن وصف إحداهما بالأقل ألماً أو دموية، فالذي لم تَطُلْه القذائف والبراميل طالته نصال الفقر والجوع.

فعام 2020 الذي صممت فيه المدافع وتراجعت فيه حدة القتل، ظهرت فيه العديد من المشكلات، كان أبرزها انتشار جائحة كورونا التي أرخت بظلالها على صنوف الحياة كافة إلى جانب التداعيات القاتلة للحرب، من تهجير واعتقالات وقتل خارج القانون، وانهيار اقتصادي وتراجع المنظومة الصحية والتعليمية.

فهشاشة مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين لم ترحمها تلك التداعيات أو تتجاوزها دون التوغل فيها، تاركة خلفها جراحاً غائرة اجتماعياً وإنسانياً واقتصادياً وتعليمياً و....

يحاول هذا التقرير تسليط الضوء على التغيرات التي طرأت على الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج سورية أثناء عام 2020، وفق آلية منهجية توخت الدقة والموضوعية في رسم المشهد الحقيقي للحالة الفلسطينية السورية من خلال تناول أهم المؤشرات الدالة عليها كالإقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وحقوق الإنسان. إضافة إلى رصد الحراك الدولي والرسمي والفصائلي تجاه اللاجئين الفلسطينيين داخل سورية. ويختم التقرير بمجموعة من التوصيات التي من شأنها النهوض بالحالة العامة للاجئين وتأمين الحياة الآمنة والكرامة لهم.



المؤشرات العامة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل سورية

توقفت الأعمال القتالية في غالبية المدن السورية وشهدت هدوءاً نسبياً، ورصدت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية خروقات وحوادث متفرقة في بعض المناطق التي شهدت مصالحات كما في الجنوب السوري وجنوب مدينة دمشق.

وتشير إحصائيات الأونروا نهاية 2020 إلى وجود 438 ألف لاجئ فلسطيني حالياً في سورية من أصل 560 ألفاً قبل اندلاع الحرب، ويواجه اللاجئون الفلسطينيون في سورية أوضاعاً إنسانية غاية في الصعوبة نتيجةً لتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد، وانعدام الأمن الغذائي.

المؤشرات الصحية

المؤشرات الاجتماعية

المؤشرات الاقتصادية

مؤشرات حقوق الانسان

المؤشرات التعليمية

المؤشرات القانونية

بالمئة بسبب الارتفاعات الكبيرة في الأسعار التي وصلت إلى مستويات تجاوزت نسبتها 1000 بالمئة، مشيراً إلى حجم الفجوة المعيشية الكبيرة بين الدخل التي لا يتجاوز متوسطها 50 ألف ليرة سورية ونفقات الحياة التي تبلغ 600 ألف ليرة سورية، ولفت التقرير إلى أن تردي الأوضاع المعيشية للمواطن السوري كان له تأثيره السلبي الواضح على التعليم لدى أفراد الأسرة، إذ أدى إلى دفع الكثير من العائلات لإرسال أطفالهم إلى سوق العمل من أجل تأمين مصدر دخل إضافي من جهة، وتوفير نفقات التعليم من أجور نقل ولباس وقرطاسية وغيرها من جهة ثانية (2).

كما قررت وزارة التجارة الداخلية في سورية اعتماد البطاقات الذكية (3)، حيث يتم اعتماد البطاقة للحصول على أسطوانة غاز منزلي كل 23 يوماً، وتوزيع 400 لتر مازوت لكل عائلة بسعر 18 ليرة، وأخيراً تم إدراج عدد من المواد التموينية.

وفوجئ الكثير من الفلسطينيين في سورية، بشطب أطفالهم ممن هم دون سن الخامسة عشرة من لوائح ما يسمى /البطاقة الذكية/ وبالتالي فإن كثيراً من العائلات الفلسطينية باتت محرومة من الحصول على كميات تكفيها من الخبز والمواد التموينية، لأن الحصول على مستحقاتها وفقاً لنظام البطاقة يستند إلى عدد أفراد الأسرة. ويستثنى الأفراد دون سن الـ 15 عاماً، لعدم حصولهم على الأرقام الوطنية وذلك بناء على تعليمات الشركة المسؤولة عن البطاقة. حيث إن اللاجئين الفلسطينيين في سورية لا يحصل على الرقم الوطني إلا في سن الـ 15 عاماً عند استلام الهوية الشخصية، بينما المواطن السوري يمنح رقماً وطنياً فور تسجيله في دوائر النفوس. وبالتالي بات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين ممن لم يبلغوا سن الخامسة عشرة محرومين من مخصصاتهم من الخبز والمواد التموينية، فيما تعاني عائلاتهم أصلاً من الأعباء الناجمة عن الأوضاع المعيشية الكارثية التي تشهدها سورية.

2 جريدة الوطن السورية: 10- نوفمبر 2020 - محمود الصالح

<https://www.facebook.com/posts/2324163584573230/?d=2814764098846507>

3 يعرف موقع شركة «التكامل» الإلكتروني البطاقة الذكية على أنه «مشروع أتمتة توزيع المشتقات النفطية وغيرها من المواد والخدمات على العائلات والآليات في سورية، وهو مشروع نوعي عائد لوزارة النفط والثروة المعدنية يتم تنفيذه عبر كادر وطني وبخبرات وطنية، ويهدف إلى ضبط توزيع المشتقات النفطية، والحد من التهريب والاحتكار، وضمان وصول المشتقات النفطية إلى مستحقيها بمساواة، وصولاً إلى القدرة على تطبيق العدالة في توزيع الدعم.



2

المؤشرات الاجتماعية

تأثر المجتمع الفلسطيني اللاجئ في سورية الذي يعاني أصلاً من هشاشة اللجوء من تداعيات الحرب وحالات النزوح المتكرر الناتج عنها.

وتعد الفئات المهمشة أو الضعيفة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو كبار السن أو أصحاب الأمراض المزمنة أو العائلات التي تقوم على إعالتها امرأة لعدم وجود الزوج أو المعيل لتلك الأسر، من أكثر الشرائح تضرراً. وتشير إحصائيات الأونروا لما يقرب من (126000) لاجئ فلسطيني يندرجون ضمن واحدة من الفئات الأربع الأشد ضعفاً (الأسر التي يعيّلها نساء، والأسر التي يعيّلها شخص ذو إعاقة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي يعيّلها شخص مسن، والقصر/الأيتام غير المصحوبين بذويهم).

وبدأت ظواهر جديدة تطفو إلى السطح بين اللاجئين لم يكن يألفها المجتمع الفلسطيني السوري كعمالة النساء والأطفال أو التسول أو البحث في حاويات القمامة، أو التسرب الدراسي. كذلك استمر نزيف الهجرة غير الشرعية من المنافذ البحرية في لبنان وتركيا وليبيا ومصر، وتعرض العشرات من اللاجئين الفلسطينيين للاعتقال والتوقيف لدى الأجهزة الأمنية التابعة لهذه الدول، أو الابتزاز من قبل المهربين وتجار البشر، حيث اضطرت عشرات العائلات إلى المجازفة بإرسال أحد أفرادها عبر الطرق السابقة ليكون المخلص لها من المعاناة التي تعيشها.

فيما مهدت الحالة الاقتصادية المتردية لانحراف بعض الشباب باتجاه المخدرات تعاطياً وترويجاً، مقابل الحصول على المال، ما شكّل تهديداً مباشراً للمجتمع الفلسطيني والسير به لانتشار الرذيلة أو التطرف.

فالأزمة السورية وما ترافق معها من انهيار اقتصادي فاقمت الأوضاع الإنسانية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في سورية، وأصبحت تهدد بوقوع كوارث على كافة المستويات الحياتية للاجئين، الاجتماعية والصحية والبيئية والتعليمية، وتفشي الأمراض الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع نسبة الفقر.



3

المؤشرات
الصحية

أظهرت جائحة كورونا - فايروس كوفيد 19 - هشاشة الأوضاع الصحية في سورية، وعجز المنظومة الصحية عن التصدي للحالات المرضية ضمن المشافي والمستوصفات العامة والخاصة نتيجة النقص الكبير بكافة الاحتياجات الطبية والصحية الضرورية، خاصة منها أسطوانات الأوكسجين التي وصل سعرها في السوق السوداء إلى أكثر من أربعمئة ألف ليرة، وفي بعض الأحيان إلى نصف مليون. علاوة على الانخفاض الكبير في الكوادر الطبية، حيث لا يوجد رقم دقيق لعدد الأطباء الذين هاجروا من سورية ولكن يتراوح بين 28-34 % من المسجلين في وزارة الصحة، وهو رقم مخيف إذا علمنا أن قرى كاملة لا يوجد فيها طبيب (4).

على الصعيد الفلسطيني كشفت جائحة كورونا (كوفيد 19) وانتشارها الكبير بين أبناء المخيمات الفلسطينية في سورية تردي الواقع الصحي والنقص الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع، وأشارت الأونروا إلى أنه خلال عام 2020 سجل إصابة 9000 لاجئ فلسطيني بالكورونا (5) بالإضافة إلى عشرات الوفيات.

لقد أثرت الإجراءات التي أعلنتها الحكومة السورية لمواجهة تفشي فايروس «كورونا»، حيث فرضت على السكّان البقاء في المنازل، وخصوصاً من يزاولون أعمالهم في أماكن تشهد تجمّعات كبيرة، كالورش الصناعية والمطاعم والمرافق الخدمية، مما أفقدهم مصادر دخلهم. أما فيما يتعلق بتوفير القوت اليومي أو توفير سبل الوقاية من «كورونا»؛ فيضطر

4 <http://firil.net/?p=2088> سورية بين 2010 و 2016 بحث أجراه مركز

فيريل للدراسات برلين 31/5/2016

5 المدير العام للأونروا في سورية أمانيا مايكل ابيني -

اللاجئون الفلسطينيون إلى التضيقة بأحدهما في سبيل الآخر، وهكذا تمضي بهم خياراتهم غير العادلة، في ظل أزمات متلاحقة هُم فيها الحلقة الأضعف.

ورغم التحذيرات والتخوف الكبير من انتشار جائحة كورونا إلا أنه تستمر سياسة التعامي المقصود عن مواجهة هذا الوباء وغيره من الأزمات المتفاقمة التي يعاني منها السوريون والفلسطينيون معاً على مختلف الصعد من قبل الحكومة السورية، فيما تتذرع الأونروا بضعف إمكانياتها لتبرير عدم اتخاذها للإجراءات المناسبة لمكافحة الوباء، ما يجعلنا أمام وضع صعب يواجهه اللاجئ الفلسطيني.



4

المؤشرات القانونية

لم تقتصر آثار وتداعيات الأزمة السورية على حياة، وأمن واستقرار اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وأوضاعهم المعيشية والاجتماعية فحسب، بل تعدتها لتشمل وضعهم القانوني أيضاً.

فمنذ بداية الأزمة في آذار- مارس / 2011 بدأت تطفو على السطح قرارات إدارية تخالف المراسيم والقوانين التي سبق أن نظمت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، بشكل يعارض الدستور السوري نفسه، باعتبار القوانين والمراسيم أقوى من أي قرارات إدارية، فعلى صعيد التوظيف تم استثناء الفلسطينيين من بعض المسابقات والإعلانات عن وظائف في دوائر الدولة، حيث غاب عن تلك الإعلانات عبارة أو صيغة/من في حكمهم/ التي تشمل الفلسطينيين، واقتصرت على المواطنين السوريين، كما هو الحال في المسابقة التي أعلنت عنها جامعة حلب في 26/آب - أغسطس/2020، ومسابقة المؤسسة السورية للمخازن بتاريخ 12/آب - أغسطس/2020 حيث حددت المواطنين السوريين حصراً، وكذلك الحال مع الاختبار الذي أعلن عنه مصرف سوريا المركزي بتاريخ 19/تموز- يوليو

2020/، ومسابقة وزارة الصحة بتاريخ 14/تموز - يوليو/2020، وهو ما ينطبق على الكثير من المسابقات والاختبارات التي أعلن عنها منذ العام 2011، فيما شملت مسابقات واختبارات أخرى الفلسطينيين عبر إدراج تعبير /من في حكمهم/في صيغة الإعلان.



الجمهورية العربية السورية
 وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
 المؤسسة السورية للمخابز (الإدارة المركزية)

رقم: ٢٠٢٠/١١١
 تاريخ: ١١/١٧/٢٠٢٠
 ١٥/١٧/٢٠٢٠

إعلان

تعلن المؤسسة السورية للمخابز عن حاجتها للتعاقد مع عدد من المواطنين الذكور من غير العاملين في الدولة ممن تتوفر فيه الخبرة الكافية واللازمة في مجال صناعة الخبز والقدرة على تحمل مسؤولية تشغيل المخبز للعمل كمشرفين للمخابز التي تعمل بنظام **اليدشرايف**.

على الراغبين في التقدم للاختيار أن تتوفر لديه الشروط التالية :

- ١- أن يكون المتقدم منتسب إلى الجمعية الحرفية لصناعة الخبز
- ٢- أن يكون المتقدم حاصل على شهادة التعليم الابتدائي كحد أدنى
- ٣- أن يكون غير محكوم بجناية أو جنة شائنة وان يكون من غير العاملين بالدولة .
- ٤- أن يكون المتقدم ادى الخدمة الإلزامية أو معفى منها .
- ٥- أن يكون عمر المتقدم محصور ما بين ٢٥ - ٥٠ عام .

الأوراق الثبوتية المطلوبة للتقدم للاختيار:

- ١ - وثيقة انتسابه إلى الجمعية الحرفية لصناعة الخبز مصدقة أصولاً
- ٢- صورة مصدقة عن شهادة التعليم الابتدائي أو أي شهادة أعلى منها .
- ٣- صور شخصية عدد/٦/ .
- ٤- صورة عن البطاقة الشخصية عدد/٢/ .
- ٥- وثيقة غير عامل بالدولة .
- ٦- خلاصة سجل عدلي /غير محكوم/ .
- ٧- بيان وضع من شعبة التجنيد تفيد انه قد أدى الخدمة الإلزامية أو معفى منها
- ٨- سطلب اشتراك بالاختبار يؤخذ من ديوان المؤسسة ملصق عليه الطوابع التالية طابع مالي ١٠٠ ل.س- طابع شهيد ٢٥ ل.س- طابع مجهود حربي ٥٠ ل.س- طابع هلال ٢٥ ل.س

علماً أنه سيتم التعاقد مع الناجحين في الاختبارات (الكتابية + العملية) حسب تسلسل نتائجهم في قائمة الدور يعقود تشغيل مخابز أشرف بعد تقديم المتعاقد مبلغ تأمين تقدره لجنة فنية متخصصة وفقاً للحالة الفنية لكل مخبز على حدا لضمان حسن تنفيذ العقد

يحتفظ الناجحون في الاختبار بحقيهم في التعاقد مع المؤسسة حسب تسلسل أرقامهم في قائمة الدور لمدة عام بدءاً من تاريخ نشر أسماء الناجحين بالمحصلة النهائية حسب وجود مخابز متوفرة وحسب توزيع إدارة المؤسسة .

- تقدم الطلبات إلى ديوان المؤسسة السورية للمخابز اعتباراً من الأربعاء الواقع في ١٢/٨/٢٠٢٠ ولغاية الاثنين ٢٠٢٠/٨/٣١ وذلك في مقرها الكائن : دمشق - البحصنة - مقابل فندق دمشق الدولي هـ ٢٣١٣٠١٩ - ٢٣١٣٩٨٨ .

- يحدد لاحقاً موعد الاختبار الكتابي والعمل بعد صدور قرار القبول الأولي للمتقدمين .

دمشق في ١١ / ١٧ / ٢٠٢٠ م

المدير العام
 للمؤسسة السورية للمخابز
 زياد عبد الرحيم هزاع





5

المؤشرات التعليمية

تواجه العملية التعليمية في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في سورية صعوبات وتحديات كبيرة أثرت بشكل سلبي على المستوى التربوي والتحصيل العلمي لآلاف الطلاب الفلسطينيين، أبرزها فايروس كورونا وتبعات نتائجه، والواقع الخدمي السيء.

ومع إعلان وزارة التربية والتعليم في سورية عن افتتاح المدارس؛ عاد إلى المدارس قرابة الـ 51,000 طالب من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سورية من مرحلة التعليم الأساسي والمسجلين في 103 مدارس تابعة للأونروا، بالإضافة إلى آلاف الطلاب في المرحلة الثانوية والجامعية.

وفي ظل انتشار جائحة كورونا التي تشكل عائقاً كبيراً أمام العملية التعليمية وإمكانية استكمالها بشكل اعتيادي، والتي أدت إلى إغلاق المدارس بشكل كامل منذ الرابع عشر من آذار - مارس 2020 وحتى نهاية الفصل الثاني للعام الدراسي 2019/2020 ما حرم الطلاب من إكمال مناهجهم، وأوجد فاقداً تعليمياً يصعب تعويضه.

تحت هذه الظروف قامت الأونروا باعتماد تقنية التعليم عن بعد ووسائل التواصل التي توفرها شبكة الإنترنت، لتمكين الطلبة الفلسطينيين من متابعة دروسهم، لكن هذا الأمر لم يكن مجدياً خصوصاً في ظل الأزمات المتفاقمة التي تعاني منها سورية.

فحتى في المدن الكبرى يشكل وضع الكهرباء السيء للغاية في ظل التقنين الجائر، والذي يصل إلى 5 ساعات قطع مقابل ساعة وصل واحدة، عدا عن الأعطال المتلاحقة بسبب سوء الشبكة الكهربائية عائقاً أمام استخدام هذه التقنية، يضاف إلى ذلك أن شبكة الإنترنت ومنذ وجودها

في سورية تعتبر من الشبكات الرديئة وغير القادرة على تقديم خدمات من النوعية العالية في مختلف المجالات، فكيف هو الحال في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تعاني من غياب شبه كامل للخدمات الأساسية، ما جعل إمكانية تطبيق التعليم عن بعد أمراً غير ممكن ودون أي جدوى تذكر.

ومع افتتاح العام الدراسي 2020 / 2021 في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر 2020، يسود التخوف من وضع صحي خارج عن السيطرة في مدارس سورية بشكل عام، ومدارس الأونروا بشكل خاص في ظل ظروف غير صحية لا تراعي أبسط الشروط لتلافي انتشار الجائحة بين الطلبة، حيث تزدحم الصفوف بهم ويصل العدد في الشعبة الدراسية الواحدة إلى نحو 50 طالباً، مع غياب شبه كامل للتعليم، ووسائل الوقاية البسيطة، ما ينذر بعواقب خطيرة محتملة مع امتداد الموجة الثانية من الجائحة التي انتشرت في العديد من دول العالم.

ورغم هذا الواقع المزري تمكّن في عام 2020 / 27/ طالباً وطالبة من الفلسطينيين في سورية التخرج بتفوق من كلية الطب البشري في سورية، من بينهم 10 أطباء من أبناء مخيم النيرب في حلب و8 طلاب من أبناء مخيم اليرموك بدمشق، و3 من سكان مدينة حلب، في حين تخرج 6 آخرون من مناطق ومخيمات متعددة في سورية. بالإضافة إلى عشرات الخريجين من الكليات الأخرى كالهندسة والاقتصاد والعلوم والآداب وغيرها.

والجدير بالذكر أن عدداً من الطالبات والطلاب الفلسطينيين حققوا المراكز الأولى على مستوى المدن والمحافظات السورية في نتائج امتحانات التعليم الأساسي والثانوي خلال الأعوام الماضية، على الرغم من كل الصعوبات التي واجهت وتواجه الفلسطيني في سورية وقلّة إمكانياتهم المادية والضغط الاقتصادي والمعيشية والنفسية.



6

مؤشرات حقوق الإنسان

لم تشهد مؤشرات حقوق الإنسان تحسناً إيجابياً خلال 2020 بل شهدت نوعاً من الثباتية التي يمكن وصفها بالسلبية.

حق التنقل

تحدّد معظم دول العالم من دخول اللاجئين الفلسطينيين عموماً إلى أراضيها بدون الحصول المسبق على تأشيرة دخول «فيزا» في الأحوال العادية، ولم يشهد هذا الموقف أي تعديل أو تغيير بسبب الأوضاع التي تشهدها سورية فيما يخص اللاجئين الفلسطينيين، الذين وجدوا أنفسهم بحاجة ماسة للتنقل والسفر بعدما تعرضت مخيماتهم للحصار التام أو التدمير الجزئي وفقدان الأمن، بل زاد تعقيداً وتشدداً في شروط الحصول على الإذن بالدخول، فهم ممنوعون من حق التنقل أو اللجوء إلى معظم الدول العربية والإسلامية المحيطة بسورية رغم ما تشهده من حرب دموية منذ قرابة التسع سنوات، كمحطة أولس على طريق النجاة نظراً لوجود حدود مشتركة بينهما مثل لبنان والأردن وتركيا. غير أن شروط الدخول لهذه الدول تتفاوت بين المنع التام للانتقال إليها وبين المنع الجزئي أو المشروط رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها اللاجئون نتيجة وجود أخطار تهدد حياتهم دفعتهم للتوجه نحو حدود هذه البلدان.

الاعتقالات والقتل خارج القانون

شهدت مناطق مختلفة في محافظة درعا عمليات اغتيال وتصفية (8) من النشطاء السابقين والعاملين في صفوف المعارضة بينهم فلسطينيون، وسُجلت جميع الحوادث ضد مجهولين، فيما يرجح نشطاء ووقوف الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري وراء هذه الاعتقالات.

الرقم	اسم الضحية	مكان الحادثة	تاريخ الحادثة	معلومات أخرى
1	حسين أمين اللهيبي	المزيريب- درعا	1/7/2020	قام مسلحون بإطلاق النار عليه أثناء تواجده داخل محل لتصليح الدراجات النارية في البلدة ولاذوا بالفرار، ما أدى إلى مقتله على الفور
2	عبد الله عبد القادر جابر	درعا البلد	1/9/2020	أقدمت مجموعة مسلحة تابعة للنظام السوري على اعدامهما رمياً بالرصاص وذلك بعد اختطافهما لحوالي الأسبوع.
3	مالك عبد القادر جابر	درعا البلد	1/9/2020	
4	غريب محمد المصري	بلدة الشجرة - درعا	2/1/2020	قتل إثر استهدافه بإطلاق النار عليه بشكل مباشر من قبل مسلحين مجهولين في البلدة ولاذوا بالفرار.
5	ياسين العواد	المزيريب- درعا	2/6/2020	قام مسلحون بإطلاق النار على الضحية أثناء تواجده بالقرب من محله التجاري في البلدة ولاذوا بالفرار.
6	محمد بسام المطلق	المزيريب	4/10/2020	قام مسلحون بإطلاق النار على الضحية أثناء تواجده أمام منزله في البلدة ولاذوا بالفرار. في حين أشارت صفحة إذاعة حوران مهد الثورة المحسوبة على المعارضة السورية أن اغتيال المطلق جاء بسبب انتمائه للواء القدس ، وتعامله مع النظام السوري.
7	يوسف فادي القرقطي	درعا	4/15/2020	قام مسلحون مجهولي الهوية بإطلاق النار عليه أثناء تواجده بالقرب من جسر السد في مدينة درعا ، يشار أن الضحية قد عمل سابقاً في صفوف فصائل مسلحة تابعة للمعارضة السورية في درعا، وخضع لاتفاق التسوية والمصالحة التي تمت بين قوات المعارضة السورية والقوات الروسية والسورية.
8	معتصم محمد عواد	المزيريب	7/15/2020	أطلق مجهولون النار عليه بشكل مباشر ، يذكر أنه كان من العناصر المحسوبة على المعارضة السورية قبيل تنفيذ اتفاقيات المصالحة بين المعارضة المسلحة وقوات النظام السوري، ولم يُشهد له أي نشاط عسكري منذ ذلك الوقت.

الاستيلاء على الأملاك الخاصة

رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية عمليات استيلاء ومصادرة وتدمير لممتلكات ومنازل لاجئين فلسطينيين في العديد من المخيمات والتجمعات الفلسطينية كما في مخيمات السبينة وخان الشيخ والحسينية ومنطقة الذبايبة بريف دمشق، ومخيمي النيرب وحندرات في حلب، تعود ملكيتها لناشطين فلسطينيين إغاثيين أو إعلاميين أو عسكريين أو لمعتقلين ممن تتهمهم الحكومة السورية بالتعامل مع المعارضة السورية أو بتهمة الإرهاب أو الانتماء إلى فصيل فلسطيني أخذ موقفاً مخالفاً لمواقف النظام.

وتقاسمت هذه المنازل جهات حكومية سورية كالأجهزة الأمنية أو بعض وزارات الدولة بعدما خولتها القوانين بذلك، أو أفراد يتبعون في غالبيتهم للميلشيات التي كانت تقاتل إلى جانب قوات النظام أو المنتمية إلى طوائف معينة.

وأصدرت الحكومة السورية مجموعة من القوانين التي تسمح بوضع اليد على الملكية الخاصة دون مراعاة الأصول القانونية كالقانون رقم 10، والقانون رقم 3 لعام 2018 الذي أعطى السلطة للجنة حكومية في تقييم وتحديد المباني التي ستخضع لإزالة الأنقاض والهدم، وكذلك المرسوم 63 من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012 الذي سمح للحكومة بتجميد الأصول والممتلكات العائدة إلى من ينظر إليهم على أنهم معارضون بموجب قانون مكافحة الإرهاب والرسوم 66 الذي سبق القانون رقم 10، وبالتالي قيدت هذه الإجراءات والاشتراطات من حق السكان بالعودة إلى منازلهم ووضعت العوائق أمام آلاف العائلات النازحة.

التهجير والإبعاد القسري

بعد مرور أكثر من عامين على انتهاء الوجود المسلح داخل مخيم اليرموك، واستعادة السيطرة عليه من قبل الحكومة السورية، إلا أن الأجهزة الأمنية والإدارية السورية لا تزال تحول دون السماح بعودة الأهالي. حيث تقوم الفروع الأمنية بمنع أو منح الموافقات الأمنية لمن يريد الدخول إلى المخيم بعد التحقق من وثائق تثبت الملكية أو الإقامة مثل سند الملكية، البطاقة الشخصية أو وصل اشتراك الكهرباء أو المياه. ومن يحصل على الموافقة يُسمح له بالدخول لساعات محددة تنتهي جميعها عند الساعة الخامسة مساءً مع منع المبيت داخل المخيم تحت طائلة الاعتقال والمحاكمة.

كما لم يسمح بإعادة الإعمار وعودة النازحين من سكان المخيم إلا لحوالي 435 عائلة بحسب إحصائيات الأونروا، فيما تستمر عمليات نهب وسلب الممتلكات العامة والخاصة - من قبل «العفيشة»- وتدمير لبقايا البنية التحتية من كهرباء وماء واتصالات على مرأى من الأجهزة الأمنية السورية.

وتناقلت عدة جهات حكومية دخول المخيم في المخطط التنظيمي الجديد لمدينة دمشق الذي يقوم على فكرة إعادة إنتاج جنوب دمشق عمرانياً وسكانياً بما يحفظ المتطلبات الأمنية للعاصمة من المنطقة الممتدة من معضمية الشام وداريا مروراً بمطار المزة ومناطق جنوب المتحلق الجنوبي (الدائري الجنوبي)، التي يقع ضمنها مخيم اليرموك، حتى مخيم جرمانا وطريق المطار. حيث برزت هذه المنطقة كخاصة أمنية رخوة للعاصمة خلال سنوات الحرب منذ العام 2011.

وفي 25 حزيران - يونيو 2020 أعلنت محافظة دمشق عن المخطط التنظيمي للمخيم الذي أظهر تبايناً واضحاً عن المخطط التنظيمي الأصلي لعام 2004، فالمخطط الجديد يقضم حارات كاملة بشوارعها وبيوتها ويحدث تغييراً عمرياً كبيراً تختفي معه ملامح المخيم، وهو يقسم المخيم إلى ثلاث مناطق رئيسية (93 هكتاراً الأكثر ضرراً و48 هكتاراً متوسطة الضرر و79 هكتاراً قليلة الضرر) ولا يسمح بعودة أكثر من 40% من سكانه إلى المنطقة قليلة الضرر بشرط إثبات الملكية، بيد أن هذا الشرط قد يكون غير قابل للتحقق لأسباب تتعلق بالقوانين والأنظمة التي سنتها الدولة كالقانون رقم (10) أو تتعلق باللاجئين بسبب فقدانهم للأوراق الثبوتية أو وجودهم خارج البلاد.

وينتهك المخطط التنظيمي حق الملكية العقارية للسكان، فهو بشكله الجديد يقضم أكثر من 50% من الأبنية والبيوت والمحلات الداخلة في التنظيم الجديد، ودون الحصول على التعويضات المترتبة على فقدانها، وإن حصل البعض سيحصل على جزء بسيط كأسهم تنظيمية لا تساوي نصف مساحتها ولا مواقعها، كما أن المخطط سينفذ على ثلاث مراحل وقد يستغرق تنفيذه أكثر من 15 سنة حسب بعض التقديرات. وهو ما يلقي مخاوف من تأثيرات مباشرة على الهوية السياسية والوطنية للمخيم الذي كان يضم حوالي 40% من مجموع الفلسطينيين في سورية. وتحت الضغط الشعبي والحراك الفصائلي والاعتراضات على المخطط التنظيمي، فقد أصدرت محافظة مدينة دمشق قراراً بالتريث في تطبيق المخطط الجديد، وأعطت وعوداً جديدة لسكان المخيم في العودة إلى بيوتهم ضمن شروط إثبات الملكية والموافقة الأمنية وصلاحيات المنزل للسكن.

أما المهجرون الذين أجبروا على مغادرة مخيماتهم إلى الشمال السوري، فإنهم يعانون من عدم توفر أدنى مقومات الحياة، وشح المساعدات الإغاثية.

وتشير إحصائيات غير رسمية إلى أن 1488 عائلة فلسطينية تقيم في ثلاث مناطق رئيسية في الشمال السوري وهي منطقة إدلب وريفها ومنطقة عفرين (غصن الزيتون) وريف حلب الشمالي (درع الفرات).

ولا يوجد أي دور للأونروا في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة في الشمال السوري، بحجة أنها مناطق غير آمنة ويصعب الوصول إليها. وتكتفي الوكالة بإيصال المساعدات المالية والعينية

لأقرب نقطة من إدلب مثل مدينة حماة، التي تسيطر عليها القوات النظامية، في حين يمنع الخوف من الاعتقال أو القتل المهجرين من التوجه إلى مناطق نفوذ النظام السوري لاستلام المعونات.

الاعتقالات والضحايا

شددت الأجهزة الأمنية السورية قبضتها الأمنية على بلدات جنوب دمشق (يلدا - ببيلا - بيت سحم)، بشكل مكثف خلال عام 2020، ونفذت حملات الدهم والاعتقال التي طالت الفلسطينيين والسوريين على حد سواء، وذلك لتضييق الخناق على تلك البلدات. وبحسب مصادر مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية فإن " الحملة الأمنية ضد الفلسطينيين والسوريين في تلك البلدات امتدت لتشمل اعتقال من قاموا بتسوية أوضاعهم، وذلك بحجة تخلفهم عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية، ومطلوبين في قضايا أمنية وجنائية".

كما قامت الأجهزة الأمنية في بلدة يلدا جنوب العاصمة السوريّة دمشق، في كانون الثاني - يناير / 2020 باعتقال 52 تلميذاً فلسطينياً من تلامذة مدرسة الجرمق البديلة العاملة في البلدة، تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 16 سنة، بحجة تمزيق وتشويه صورة رئيس النظام خلال الدوام الرسمي. كما اعتقلت كذلك في وقت لاحق من العام نفسه عدد من اللاجئين الفلسطينيين بينهم أطفال ونساء بحجة بقائهم في مخيم اليرموك خلال الأعوام الماضية التي كانوا فيها تحت سيطرة قوات المعارضة السورية.

يشار إلى أن مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية وثقت اعتقال (1797) فلسطينياً في سورية في أفرع الأمن والمخابرات التابعة للنظام السوري بينهم (110) نساء، بالإضافة إلى فقدان (330) لاجئاً، كما تم توثيق سقوط 4048 ضحية خلال الفترة الممتدة من آذار - مارس 2011 ولغاية ديسمبر - كانون الأول / 2020 منهم (620) ضحية تحت التعذيب في المعتقلات السورية، مما يرفع وتيرة الخوف على مصير المعتقلين والمختفين قسرياً.

وفي عام 2020 تم توثيق 42 ضحية منها ما حدث أثناء عام 2020 كضحايا الغرق (5) لاجئين قضى (4) منهم أثناء محاولات العبور إلى اليونان عام 2020 وواحد قضى عام 2018 وتم التعرف عليه عام 2020، أو نتيجة الأعمال الحربية (17) لاجئ، أو تحت التعذيب والإهمال الطبي (12) لاجئاً منهم (3) لاجئين قضوا خلال 2020 والباقي تم الإبلاغ عنهم خلال العام. بالإضافة لـ (8) ضحايا قضوا بسبب القتل خارج القانون والاعتقالات.

ضحايا الغرق على طريق الهجرة خلال عام 2020

الرقم	اسم الضحية	مكان الحادثة	التاريخ	عنوان السكن	معلومات أخرى
1	محمد خالد الدالتي	بحر إيجه	1/7/2020	مخيم اليرموك	بالغ - قضى أثناء محاولته الوصول إلى أوروبا
2	مؤيد خالد الدالتي	بحر إيجه	1/7/2020	مخيم اليرموك	بالغ - قضى أثناء محاولته الوصول إلى أوروبا
3	يزن ميلاد قدسية	نهر (افروس)- الحدود اليونانية التركية	1/24/2020	مخيم حندرات	قضايا أثناء محاولتهما الوصول إلى الدول الأوروبية
4	من عائلة محمد لم يتسن معرفة اسمه الأول	نهر (افروس)- الحدود اليونانية التركية	1/24/2020	مخيم جرمانا	

ضحايا التعذيب حتى الموت والاهمال الطبي خلال عام 2020

الرقم	اسم الضحية	مكان الحادثة	المدينة	البلد	تاريخ الحادثة	عنوان السكن	معلومات أخرى
1	فادي حسين عمورة	دمشق	دمشق	سورية	3/9/2020	مخيم اليرموك	تم ابلغ ذويه بوفاته وتسليمهم هويته وأغراضه الشخصية،
2	محمد زريق	مصيف	ريف حماة	سورية	3/14/2020	مصيف	قضى بعد اعتقال لأكثر من عام و نصف، وسبق أن تعرض للاعتقال ثلاث مرات من قبل النظام السوري .
3	إسماعيل محمد الشمالي			سورية	12/26/2020	طفس غربي درعا	قضى نتيجة الاهمال الطبي بعد إصابته بفيروس كورونا.

جدول يبين ضحايا الأعمال الحربية في سورية خلال عام 2020

الرقم	اسم الضحية	مكان الحادثة	تاريخ الحادثة	عنوان السكن	كيفية وقوع الحادث	التصنيف	معلومات أخرى
1	زياد احمد الصباغ	ريف إدلب	1/4/2020	مخيم اليرموك	طلق ناري	عسكري	قضى أثناء مشاركته القتال إلى جانب قوات المعارضة السورية في المعارك الدائرة في ريف إدلب.
2	محمود الصباغ	ريف إدلب	1/4/2020	مخيم السيدة زينب	طلق ناري	عسكري	قضى خلال مشاركته القتال إلى جانب قوات النظام السوري في منطقة حرسا بغوطة دمشق الشرقية.

الرقم	اسم الضحية	مكان الحادثة	تاريخ الحادثة	عنوان السكن	كيفية وقوع الحادث	التصنيف	معلومات أخرى
3	بسام محمد عبد الفتاح	دير الزور	1/16/2020	حلب - مخيم النيرب	طلق ناري	عسكري	قضى متأثراً بجراح أصيب بها وهو أحد عناصر مجموعة «لواء القدس» الموالية للنظام السوري.
4	أحمد محمود يونس حميدة	غرب حلب	2/17/2020	مخيم النيرب	طلق ناري	عسكري	قضى خلال مشاركته في المعارك الدائرة في غرب حلب، وهو أحد عناصر مجموعة «لواء القدس» الموالية للنظام السوري.
5	زياد أحمد منصور	دمشق	2/23/2020	مخيم اليرموك	قصف	مدني	من عناصر الجهاد الإسلامي قضى في غارات جوية شنها الطيران الإسرائيلي على محيط العاصمة السورية
6	سليم أحمد سليم	دمشق	2/23/2020	مخيم اليرموك	قصف	مدني	من عناصر الجهاد الإسلامي قضى في غارات جوية شنها الطيران الإسرائيلي على محيط العاصمة السورية
7	ليلي صالح خليل	طريق المطار في درعا	2/28/2020	مخيم درعا	عبوة ناسفة	مدني	قضتا إثر انفجار عبوة ناسفة في درعا جنوب سورية.
8	الطفلة «رغد» عصام عوض	طريق المطار في درعا	2/28/2020	مخيم درعا	عبوة ناسفة	مدني	
9	نضال أحمد درباس	ريف إدلب	3/4/2020	مخيم اليرموك	طلق ناري	عسكري	قضى أثناء مشاركته القتال في المعارك الدائرة في إدلب شمال سورية.
10	ياسين محمد جمعة	ريف حلب	3/6/2020	مخيم سبينة	طلق ناري	عسكري	قضى أثناء مشاركته القتال في المعارك الدائرة في ريف حلب شمال سورية

الرقم	اسم الضحية	مكان الحادثة	تاريخ الحادثة	عنوان السكن	كيفية وقوع الحادث	التصنيف	معلومات أخرى
11	محمد أبو صخر	سراقب	3/7/2020	مخيم اليرموك	طلق نارى	عسكري	قضى خلال مشاركته القتال إلى جانب مجموعات المعارضة المسلحة في سراقب شمال سورية
12	خالد صايل صالح	قرية دادوخ	3/8/2020	مخيم جرمانا	طلق نارى	عسكري	قضى خلال مشاركته القتال مع قوات النظام السوري على محور قرية دادوخ بريف إدلب شمال سورية.
13	علي حسين محمد	جلين	3/19/2020	جلين	طلق نارى	مدني	قضى باشتباك مسلح بين طرفي الصراع
14	الطفل محمد علي فارس	جلين	4/5/2020	جلين - درعا	قصف	مدني	قضى إثر قصف سابق للنظام السوري على منطقة جلين جنوب سورية
15	ايهاب مروان عثمان		4/22/2020	مخيم اليرموك	طلق نارى	عسكري	أثناء قتاله إلى جانب قوات المعارضة السورية
16	محمد سعدية	المسيفرة	4/27/2020	مخيم اليرموك	طلق نارى	مدني	قضى بعد استهدافه خلال قيادته لسيارة «تكسي» من قبل مسلحين مجهولين، ثم سلبوا سيارته قبل أن يهربوا من المنطقة.
17	ابراهيم سليمان ترك	ريف إدلب	6/22/2020	مخيم حندرات	لغم أرضي	عسكري	قضى إثر انفجار لغم أرضي بالية تابعة لمجموعة «لواء القدس» في ريف إدلب شمال سورية.



الحراك الدولي الرسمي والفصائلي الفلسطيني تجاه المخيمات الفلسطينية في سورية

شهدت المخيمات الفلسطينية في سورية عام 2020 حراكاً على المستوى الدولي والرسمي السوري والفصائلي، بهدف الاطلاع على الأوضاع العامة للمخيمات الفلسطينية، فعلى سبيل المثال نظم وفد سويسري، ومسؤول من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر السوري زيارة ميدانية لمخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين شمال سورية، وكذلك قام مدير شؤون الأونروا في سورية «أمانيا مايكل إبيي»، بزيارة تفقدية لمنشآت الأونروا في مخيم اليرموك بمدينة دمشق، وخان دنون في ريف دمشق، وفي مدينة حلب ومخيمي (عين التل) حندرات والنيرب، وفي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 زار «فيليب لازاريني» المفوض العام للأونروا، مخيم سبينة بريف دمشق، اطلع خلالها على سير عمل منشآت الوكالة والتقى بالأهالي وأعضاء البرلمان المدرسي.

أما على الصعيد الرسمي السوري فقد زار محافظ دمشق «عادل العلي» مخيم اليرموك، برفقة وفد من المسؤولين السوريين والفلسطينيين، تجول خلالها في شوارع المخيم وزار عدداً من المراكز.

على صعيد الحراك الفصائلي الفلسطيني فقد وصل وفد من منظمة التحرير الفلسطينية إلى العاصمة السورية دمشق، للمشاركة في احتفالات انطلاقة حركة فتح و«إجراء لقاءات فلسطينية فلسطينية مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة، ولقاءات أخرى فلسطينية مع فيصل مقداد وزير الخارجية».

وبحثت الفصائل الفلسطينية أوضاع الفلسطينيين في المخيمات بسورية، والأوضاع المعيشية الصعبة التي يمر بها فلسطينيو سورية، وانعكاس الحظر وفيروس كورونا على حياتهم، والمخطط التنظيمي الجديد لمخيم اليرموك وناقشوا الآثار السلبية له على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة إلى فلسطين.



المؤشرات العامة لأوضاع فلسطيني سورية خارج سورية

يعاني اللاجئون الفلسطينيون من سورية في بعض الدول المجاورة لسورية من أوضاع قانونية تقودهم لظروف معيشية صعبة إلى حد أن العديد آثر العودة إلى سورية رغم ما يهددهم هناك من أخطار.

وبينت الإحصائيات الرسمية للأونروا نهاية عام 2020 أن عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين اضطروا إلى اللجوء خارج سورية بفعل تدهور الوضع الأمني والمعيشي المتواصل منذ آذار- مارس 2011، حيث يلجأ في لبنان حوالي (27700) لاجئ فلسطيني في حين يتواجد في الأردن (17343) لاجئاً.

أما في مصر فيوجد (3500) لاجئ، وفي تركيا قرابة (10000) لاجئ، وفي قطاع غزة (350) لاجئاً، وفي السودان (500) لاجئ، في حين قدر عدد العالقين في الجزر اليونانية بحدود (4000) لاجئ، بينما قدر عدد الواصلين إلى أوروبا بحدود (120000) لاجئ.

وتتفاوت الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء الجديد صعوداً وهبوطاً، حيث يعاني اللاجئون في كل من لبنان والأردن ومصر والسودان وكردستان



العراق وتركيا والجزر اليونانية وتايلاند من أوضاع غاية في الصعوبة، حيث لا يحصل الفلسطينيون في معظم هذه الدول على وضع لاجئ إنما يعاملون فيها معاملة السائحين كما هو الحال في لبنان ومصر وتايلاند.

أما في دول الاتحاد الأوروبي فقد تجسّدت معاناة اللاجئين هناك في تأخر لم الشمل للعائلات، بالإضافة إلى صدور بعض القرارات والقوانين المتعلقة بالإقامة وشروط منحها.

إلى جانب ذلك شهد عام 2020 المزيد من النجاحات بين اللاجئين على مستويات مختلفة (رياضية وعلمية وثقافية وفنية... وغيرها)، كما حصل الآلاف في كل من السويد وهولندا وألمانيا على جنسيات تلك الدول.

على الصعيد الصحي لاتزال التكاليف المرتفعة للعلاج والاستشفاء في بعض دول اللجوء كـلبنان تشكل تحدياً كبيراً أمام اللاجئين، كما رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية إصابة المئات من اللاجئين الفلسطينيين خارج سورية بفيروس كوفيد 19، ووثقت العديد من الوفيات في مناطق مختلفة.

أما على الصعيدين الإغاثي والإنساني فقد أطلق اللاجئون الفلسطينيون عشرات النداءات والمناشدات ونفذوا الاعتصامات داخل وخارج المخيمات للتخفيف من معاناتهم وتسوية أوضاعهم القانونية والإنسانية لا سيما في لبنان والأردن ومصر والسودان وتايلاند وتركيا.



أولاً

اللاجئون الفلسطينيون

في المخيمات الفلسطينية



1 مخيم اليرموك

يعد المخطط التنظيمي الجديد الحدث الأهم في مخيم اليرموك خلال عام 2020، حيث وضعت الشركة الهندسية التابعة لمحافظة دمشق ثلاثة حلول للتعامل مع مخيم اليرموك، الأول يكمن بتهديب بعض الشوارع، وإعادة تأهيل المناطق الأكثر تضرراً، والحل الثاني القيام بعملية تنظيمية للمناطق الأكثر تضرراً، وإبقاء المخيم القديم على وضعه حسب التنظيم القديم 2004 / المعدل عام 2013، أما الحل الثالث فهو إعادة تنظيم كامل الـ 220 هكتاراً، وبحسب مسؤول الملف عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق «سمير جزائري» أنه تم التوافق على الحل الثاني كونه مرتبط بتعديلات بسيطة بشوارع اليرموك لتبدأ بعدها عملية إعادة السكان إلى منازلهم بشرط إثبات الملكية». وأضاف «سيتم إعادة السكان إلى المناطق الأقل تضرراً، أما المناطق الأكثر تضرراً سيتم إعادة تنظيمها بمواصفات قياسية، ضمنها أبراج في شارع الـ 30 الأكثر تضرراً، كونها كانت منطقة مواجهات عسكرية، وستأخذ هذه الأبراج صفة التعويض والسكن.

وفي 25 حزيران - يونيو 2020 أعلنت محافظة دمشق عن المخطط التنظيمي للمخيم الذي أظهر تبايناً واضحاً عن المخطط التنظيمي الأصلي لعام 2004، فالمخطط الجديد يقضم حارات كاملة بشوارعها وبيوتها، ويحدث تغييراً عمراً كبيراً تختفي معه ملامح المخيم، وهو يقسم المخيم إلى ثلاث مناطق رئيسة (93 هكتاراً الأكثر ضرراً و48 هكتاراً متوسط الضرر و79 هكتاراً قليلة الضرر) ولا يسمح بعودة أكثر من 40% من سكانه إلى المنطقة قليلة الضرر بشرط إثبات الملكية، بيد أن هذا الشرط قد يكون

غير قابل للتحقق لأسباب تتعلق بالقوانين والأنظمة التي سنتها الدولة كالقانون رقم (10) أو تتعلق باللجئين بسبب فقدانهم للأوراق الثبوتية أو وجودهم خارج البلاد.

بيانات وتصريحات

• يوم 04 تموز/ يوليو 2020 دعت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية الحكومة السورية ممثلة بمحافظة دمشق إلى إعادة النظر في المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك والحفاظ على المخطط التنظيمي المصادق عليه في عام 2004 الذي يحافظ على بيوت وأماكن اللاجئين الفلسطينيين. واعتبرت مجموعة العمل أي خطوات تهدف إلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين في سورية من حقوقهم خطوات مشبوهة، لما في تشريد الفلسطينيين

وتدمير بنيتهم المجتمعية وإعادةتهم لمربع اللجوء الأول من انعكاسات خطيرة، ستؤدي إلى تراجع كبير في الأوضاع العامة للاجئين من صحة وتعليم في ظل التدهور الاقتصادي وتكاليف الحياة المرتفعة والبطالة المتفشية وانعدام الموارد المالية.

• يوم 07 تموز/ يوليو 2020 شكلت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب لجنة فنية وقانونية مؤلفة من خمسة أعضاء هم: طه فرحات معاون المدير العام رئيساً، خالد بهيج مدير الشؤون القانونية عضواً، ابتسام يونس رئيس المكتب الهندسي عضواً، محمود أبو خريش رئيس دائرة اليرموك عضواً، رولا محمود موعد رئيس دائرة خدمات منطقة اليرموك عضواً. وأشارت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في بيانها الذي وصل نسخة منه لمجموعة



الجمهورية العربية السورية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

قرار رقم /١٤٥/

إن المدير العام للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب
بناء على قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /٧٣٧/ تاريخ /٥/٢/١٩٩٨
وعلى القرار رقم /١٢٥٠/ تاريخ /٢٩/٢/٢٠١٢
وعلى أحكام القانون /٤٥٠/ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته لاسيما المادة الثانية منه

يقرر ما يلي:

- مادة ١- تشكيل لجنة من:
- ١- السيد طه فرحات معاون المدير العام رئيساً
 - ٢- السيد خالد بهيج مدير الشؤون القانونية عضواً
 - ٣- السيدة ابتسام يونس رئيس المكتب الهندسي عضواً
 - ٤- السيد محمود أبو خريش رئيس دائرة اليرموك عضواً
 - ٥- السيدة رولا محمود موعد رئيس دائرة خدمات منطقة اليرموك عضواً
- مادة ٢- مهمة اللجنة: دراسة المخطط التنظيمي المتعلق بمخيم اليرموك بشكل مفصل وعمق ووضع الاعتراضات القانونية عليه بما يضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في المخيم المصانة بالقوانين والمراسم والقرارات الصادرة عن حكومة الجمهورية العربية السورية وللجنة أن تسعين بمن تراه لتحقيق ذلك.
- مادة ٣- ترفع اللجنة تقريرها للسيد المدير العام خلال مدة عشرة أيام.
- مادة ٤- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه دمشق في ٢/٧/٢٠٢٠

المدير العام
للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب
علي مصطفى

العمل أن مهمة اللجنة دراسة المخطط التنظيمي الجديد الذي أصدرته محافظة دمشق قبل عدة أيام والمتعلق بمخيم اليرموك، بشكل مفصل وعمق، ووضع الاعتراضات القانونية عليه بما يضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في المخيم المصانة بالقوانين والمراسيم والقرارات الصادرة عن الحكومة السورية. منوهة إلى أنه على اللجنة أن ترفع تقريرها لمدير الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب علي مصطفى خلال عشرة أيام، كما يحق لأعضاء اللجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً لتحقيق هدف الدراسة والوصول إلى نتائج تصب في مصلحة أهالي مخيم اليرموك وتصون عودتهم إلى منازلهم وممتلكاتهم.

- يوم 13 تموز/ يوليو 2020 أطلق محامون فلسطينيون وسوريون مبادرة للدفاع عن حقوق أهالي مخيم اليرموك بعد المخطط التنظيمي المجحف بحق أهالي المخيم، والذي أصدرته محافظة دمشق. وقال أحد المحامين في صفحته على فيس بوك «نحن المحامين المتطوعين سنكون في المقدمة وسندعي أمام القضاء بصفتنا الشخصية بخصوص أملاكنا وأملاك أهالي المخيم المتضررين من قرار المحافظة»، واصفاً القضاء بالوحيد القادر على إلزام المحافظة بإيقاف تنفيذ المخطط التنظيمي. وطالب المحامي أهالي مخيم اليرموك بالتوجه إلى القصر العدلي أثناء أوقات الدوام الرسمي لتوكيل المحامين بصفة شخصية لتمثيلهم أمام القضاء، علماً أن الوكالة تتسع لأربعة أشخاص مع دفع رسم بسيط عن كل وكالة.
- يوم 17 تموز/ يوليو 2020 أصدر الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين في سورية بياناً صحفياً قال فيه: «إن المخطط التنظيمي الجديد الذي طرحته محافظة دمشق لمخيم اليرموك يفتقر للمهنية، ويتسم بعدم الوضوح والعشوائية باختيار المناطق المراد تنظيمها». وأضاف الاتحاد حول المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك؛ رغم وجود قرار بعودة أبناء المخيم إلى منازلهم صعقوا بمخطط جديد من قبل محافظة دمشق.

وأوضح البيان أن 80% من منازل المخيم قابلة للسكن مع صيانة بسيطة لها، وأن 20% تضررت بشكل كبير ويمكن تدعيم بعضها وإيجاد حلول هندسية لعدم هدمها والاستفادة منها.

ولفت البيان إلى وجود مخطط تنظيمي مصادق عليه عام 2004، ثم أعيدت المصادقة عليه عام 2013، ومُنحت اللجنة المحلية لمخيم اليرموك الرخص النظامية اعتماداً على هذا المخطط، وسدد المواطنون كامل الرسوم المطلوبة.

أشار بيان المهندسين إلى وجود تحركات مشبوهة وتواطؤ تجار دم وسماسرة، يقدمون هدية مجانية لـ «صفقة القرن» ولمشاريع تقسيم المنطقة.

- يوم 18 تموز/ يوليو 2020 أصدر كُتَّابٌ وصحفيون وناشطون فلسطينيون بياناً صحفياً دعوا خلاله التصدي للمخطط التنظيمي لمخيم اليرموك الذي أصدرته محافظة دمشق في نهاية شهر حزيران- يونيو 2020 والذي يهدف إلى تغيير هوية ورمزية المخيم. أكد الموقعون على البيان «أن المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك حلقة مشبوهة في سلسلة شطب المخيم بكل رمزيته ومدلولاته الوطنية في الوعي والوجدان الجمعي لشعبنا الفلسطيني». مضيفين أن مخيم اليرموك تعرض في السنوات العشر الماضية لعملية شطب مدروسة وممنهجة وفق أدوات وآليات مختلفة تنوعت بين القصف والتجويع والحصار والهدم والتدمير وتهجير أهله، مروراً بمسرحية تحريره من داعش في معركة هزلية دمرت أجزاءً ومساحات واسعة من بنيانه». طالب الموقعون على البيان كافة الجهات المعنية بالشعب الفلسطيني في

الداخل والشتات بوقفة جادة، لوقف محاولات العبث في مخيم اليرموك وبقية المخيمات الفلسطينية في سورية، «فهي كانت ولا زالت وستبقى محطات على طريق العودة والتحرير».

• يوم 20 تموز/ يوليو 2020 طالب المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج بالحفاظ على ما تبقى من مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، ووقف المخطط التنظيمي الجديد الذي أعلنت عنه محافظة دمشق. واعتبر المؤتمر الشعبي في بيانه الذي وصل نسخة منه لمجموعة العمل المخطط التنظيمي تهديداً جديداً لإنهاء عاصمة الشتات الفلسطيني وحق العودة لأكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ فلسطيني من سكان اليرموك. كما طالب البيان السلطات السورية بإعادة النظر في المخطط التنظيمي الجديد للمخيم، مشدداً على أن أي مشروع تنظيمي، لابد وأن يستند إلى الحفاظ على المكانة الوطنية لمخيم اليرموك والحقوق الفردية والجماعية لسكانه، الذين شكلوا رصيداً شعبياً ووطنياً زاخراً للقضية الفلسطينية على امتداد عقود.

• يوم 22 تموز/ يوليو 2020 دعا رئيس الدائرة الإعلامية في حركة حماس إقليم الخارج «رأفت مرة» إلى إعادة إعمار مخيم اليرموك وعودة أهله إليه، وتثبيت اللاجئين في المخيم، معبراً عن رفضه لمحاولات تغيير طابع مخيم اليرموك، وإجراء تغيير في ملكية الأهالي أو نقل الأهالي إلى أماكن أخرى، وطالب بالسماح لهم بإعادة إعمار ممتلكاتهم، والإقامة فيها، وإعادة جميع اللاجئين إلى المخيمات التي هجروها نظراً لما تمثله من أمان واستقرار، وضرورة اجتماعية وإنسانية. وشدد على دور وكالة «الأونروا» وضرورة القيام بواجبها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية وإغاثة الأهالي، وتوفير جميع الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية، ومكافحة الأوبئة.

• يوم 23 تموز/ يوليو 2020 قال الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني خالد عبد المجيد «إن المحافظة التي اتخذت قرار المخطط التنظيمي لم تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والرمزية لهذا المخيم الذي يمثل تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة، وعاصمة الشتات والمقاومة، بل أخذ الموضوع من الناحية الفنية البحتة والتعاطي معه كبقية المناطق التي خضعت للتنظيم، ولذلك جرت عليه اعتراضات من الفصائل والقوى والهيئات وأهالي المخيم، وكذلك من المواطنين السوريين الذين كانوا يقطنون ويملكون عقارات واسعة في المخيم».

• يوم 06 أيلول/ سبتمبر 2020 عقد محافظ دمشق اجتماعاً مع اللجنة الفنية والقانونية لدراسة المخطط التنظيمي الجديد لمخيم اليرموك التي تم تشكيلها بالتشاور بين محافظة دمشق والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، لبحث المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك على ضوء قرار الإلغاء الذي وصف بالتريث. ووفقاً لمصادر خاصة فإن الاجتماع لم يشرح عنه أية

معلومات وتفاصيل عما تم بحثه، إلا أن هناك أنباء تؤكد أنه تم الاتفاق على تحديد موعد آخر للاجتماع لاستكمال النقاش واتخاذ القرارات المناسبة. من جانبهم طالب أهالي مخيم اليرموك، محافظة دمشق والجهات السورية الرسمية والفصائل الفلسطينية في دمشق العمل على عودتهم إلى منازلهم وممتلكاتهم في المخيم، وإنهاء معاناتهم ومأساتهم المعيشية والاقتصادية.

- يوم 07 أيلول/ سبتمبر 2020 أرسلت 28 منظمة وتجمعاً قانونياً وسياسياً ومدنياً فلسطينياً وسورياً، أرسلت مذكرة لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية «غير بيدرسون»، تعترض وترفض فيها المخطط التنظيمي للمخيم اليرموك الذي أصدرته محافظة دمشق. وأكدت المذكرة أن المخطط التنظيمي الجديد للمخيم يجرّد سكانه من حقوقهم العينية العقارية وتغيير وطمس هوية المخيم، معتبرة أنه سيؤدي إلى تجزئة وحدته العقارية، وكذلك يستند الإجراء الجديد على واقع الدمار الحاصل للمخيم، وبالتالي إلى مسح جزء كبير منه لتصير لاحقاً أبراجاً سكنية وأسواقاً وحدائق وفق ما هو مخطط له بديلاً عن حقوق السكان العقارية». وقالت المذكرة إن هذه الإجراءات الجديدة ستحرم سكان اليرموك من العودة إليه سواء بسبب طول زمن التنفيذ أو لجهة عدم قدرتهم المالية أو وثائقهم القانونية على الحصول على سكن بديل ضمن هذه المنطقة. ووصفت المذكرة الإجراءات التي يقوم بها النظام السوري بأنها «تخالف شرعة حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية والدستور السوري الذي صان حقوق الملكية».

زيارات وتصريحات رسمية حول إعادة الإعمار

- 16 كانون الثاني/ يناير 2020 وصول وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى العاصمة السورية دمشق، وذلك بهدف المشاركة في احتفالات انطلاقة الثورة الفلسطينية و«إجراء لقاءات فلسطينية فلسطينية مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة، ولقاءات أخرى فلسطينية مع المسؤولين السوريين منها فيصل مقداد وزير الخارجية».
- 12 شباط / فبراير 2020 دخلت لجنة تابعة لمحافظة دمشق يترأسها عضو المكتب التنفيذي في المحافظة «سمير جزائري»، إلى مخيم اليرموك لمسح الأبنية داخل المخيم، حيث رافق اللجنة مندوب من قسم الدراسات بالمحافظة وعضو قيادة فرع اليرموك لحزب البعث.
- 5 آذار/ مارس 2020 جددت محافظة دمشق وعودها بعودة أهالي مخيم اليرموك إلى منازلهم، على لسان المحامي «سمير الجزائري» عضو المكتب التنفيذي لقطاع الإحصاء والبرامج والموازنة والتخطيط.

وأوضح الجزائري في مقابلة إذاعية «إن الشركة الهندسية وضعت ثلاثة حلول للتعامل مع مخيم اليرموك، الأول يكمن بتهديب بعض الشوارع، وإعادة تأهيل المناطق الأكثر تضرراً، والحل الثاني القيام بعملية تنظيمية للمناطق الأكثر تضرراً، وإبقاء المخيم القديم على وضعه حسب التنظيم القديم 2004 / المعدل عام 2013، أما الحل الثالث فهو إعادة تنظيم كامل الـ 220 هكتاراً، وتم التوافق على الحل الثاني كونه مرتبط بتعديلات بسيطة بشوارع اليرموك لتبدأ بعدها عملية إعادة السكان إلى منازلهم بشرط إثبات الملكية».



- 26 أيار/ مايو 2020 بحثت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية أوضاع الفلسطينيين في المخيمات بسورية، والأوضاع المعيشية الصعبة التي يمر بها فلسطينيو سورية، وانعكاس الحظر وفيروس كورونا على حياتهم، كما تطرق الاجتماع الذي عقد بدمشق لموضوع مخيم اليرموك.
- 26 حزيران/ يونيو 2020 أكدت لجنة المتابعة لتحالف القوى الفلسطينية في دمشق

رفضهم لقرار محافظة دمشق بخطة إعادة تنظيم مخيم اليرموك والمقدمة من شركة هندسية للمقاولات. كما شدد المجتمعون خلال اللقاء على ضرورة العمل وبشكل حثيث ومن قبل كل الأطراف من أجل العمل على عودة الشعب الفلسطيني إلى مخيم اليرموك.

من جانبه أكد «طلال ناجي» الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية - القيادة العامة «أن الجهود تُبذل مع الجهات المسؤولة في الدولة السورية وعلى أعلى المستويات من أجل تذليل الصعوبات وتحقيق عودة أبناء مخيم اليرموك إلى منازلهم.

وحذرت اللجنة خلال اجتماعها من تطبيق خطة إعادة تنظيم المخيم، مشيرة إلى آثاره السلبية على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة إلى فلسطين.

- 16 أيلول/ سبتمبر 2020، زار وفد من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا»، مخيم اليرموك جنوب العاصمة دمشق، بهدف الاطلاع على مدارس ومنشآت الوكالة، وتقييم الأضرار التي لحقت بها.

- 6 تشرين الثاني/ أكتوبر حددت محافظة دمشق ثلاثة شروط لعودة سكان مخيم اليرموك إلى منازلهم الصالحة للسكن، ووفقاً لما صرح به عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق، سمير جزائري، لصحيفة الوطن السورية أن محافظة دمشق وافقت على عودة سكان مخيم اليرموك بشرط أن يكون البناء سليماً، وأن يثبت الشخص ملكيته للعقار، بالإضافة إلى وجوب

حصوله على الموافقات اللازمة».

- 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، قال الأمين العام لجهة النضال الشعبي الفلسطيني «خالد عبد المجيد» إن القيادة السورية أبلغت الجهات المعنية بالقرار للبدء بالإجراءات العملية لعودة المهجرين من الفلسطينيين والسوريين إلى منازلهم في مخيم اليرموك وسيتم التنفيذ

خلال أيام»، مؤكداً في تصريح صحفي على أن «الجهات المختصة في محافظة دمشق أبلغت أن العمل في إعادة البنية التحتية سيتزامن ويتوافق مع عودة الأهالي إلى المخيم، وسيشمل المناطق الصالحة للسكن». وأضاف أن المرحلة الأولى من الإجراءات ستشمل السماح لأصحاب المنازل غير المدمرة والصالحة للسكن،



والمنازل التي هي بحاجة لترميم، على أن تقدم كل عائلة الأوراق الثبوتية لمنازلها».

- 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 زار وفد من وكالة الأونروا والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين مخيم اليرموك في دمشق، واطلعوا على سير عمل نقل الطلاب من المخيم إلى مدارسهم، وسير عمل العيادة الطبية المتنقلة في المخيم.
- 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، زار محافظ دمشق «عادل العلي» مخيم اليرموك، برفقة وفد من المسؤولين السوريين والفلسطينيين، تجول خلالها في شوارع المخيم وزار عدداً من المراكز.

ظاهرة التعفيش

استمرت ظاهرة ما تسمى «التعفيش» وسرقة منازل وممتلكات المدنيين في مخيم اليرموك خلال عام 2020، من قبل عناصر الأمن السوري وبعض المدنيين من المناطق والبلدات المتاخمة للمخيم دون حسيب ولا رقيب، وبحسب شهادة سكان المخيم فإن البداية كانت بسرقة ما خف وزنه وغلا ثمنه، ومن ثم تدرّج الأمر بهم إلى نهب أثاث المنازل والبنس التحتية من كابلات كهربائية

وأنايب بلاستيكية لنقل المياه والنحاس والألمنيوم والرخام والبلاط من المنازل، ولم يكتفوا بذلك بل يقومون حالياً بشكل متعمد بهدم المباني الصالحة للسكن من أجل سرقة الحديد منها.

ووفقاً لعدد من أهالي المخيم فإن «العقيشة» يقومون بهدم أسقف المنازل الصالحة للسكن من أجل سرقة قضبان الحديد منها، ومن ثم يقومون بتجميعها في مراكز محددة داخل المخيم لتتم عملية الإخراج بشكل علني ورسمي من خلال الشاحنات دون أن يعترضهم أحد.

وكان أحد أبناء مخيم اليرموك نقل مشاهدته لأحد رجال الأمن السوري وهو يقوم بإخراج عشرات من نسخ القرآن الكريم على دراجته النارية من بوابة المخيم الرئيسة، وأضاف بلهجة متهكمة «أول مرة بحياتي أرى وأسمع عن أحد يسرق القرآن الكريم، وحتى إن الوقاحة وصلت بهم لهدم قبة جامع فلسطين وسرقة قضبان الحديد منها.

من جانبهم اتهم ناشطون من أبناء مخيم اليرموك الدولة السورية بالوقوف وراء هؤلاء العقيشة، من خلال غصّ الطرف عنهم وعدم محاسبتهم ومساعدتهم على إخراج المسروقات من المخيم وبيعها في أسواق دمشق، مشددين على أن هذه الأعمال من مصلحة الذين يريدون تطبيق المخطط التنظيمي الجديد، لإعطاء الذرائع لهم ليدمروا ما تبقى من اليرموك، وبذلك تستمر عملية التشريد والتهجير لأهالي مخيم اليرموك وسلب منازلهم وممتلكاتهم، والقضاء على عاصمة الشتات الفلسطيني والتغيير الجغرافي، وذلك من خلال تطبيق المخطط التنظيمي الجديد الذي يحرم أهالي المخيم من العودة إلى منازلهم.

الجانب التعليمي

رغم العقبات والظروف الصعبة التي تواجههم إلا أن الطلاب داخل مخيم اليرموك قرروا متابعة مسيرتهم العلمية، لكنهم اصطدموا بعدد من المشاكل التي باتت تشكل هاجساً يومياً لهم، حيث واجهوا معاناة كبيرة للوصول إلى مدارسهم، ويضطرون للذهاب مشياً على الأقدام لمسافة تزيد عن 2 كم في مساكن الزاهرة والميدان المجاورة للمخيم، وسط ظروف جوية سيئة.

هذا وشهدت مدرسة «الطابغة» التابعة لوكالة الأونروا في مخيم اليرموك، يوم 9 آب/ أغسطس 2020، اجتماعاً لأولياء أمور الطلاب في قاعة المدرسة، وذلك بناء على دعوة وجهتها لهم الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب لبحث واقع الطلاب واحتياجاتهم.

ووفقاً لمدير ملف التربية والتعليم في مخيم اليرموك وليد الكردي؛ فإن الاجتماع تضمّن محاور عديدة اختصّت بالجوانب التربوية والتعليمية، من أهمها تأمين افتتاح مدرسة للطلاب وخاصة بوجود موافقة من الحكومة السورية، وتأمين مواصلات لنقل الطلاب إلى المدارس خارج المخيم في حال عدم توفر إمكانية افتتاح مدرسة لهم.



وتشير الأونروا إلى تدمير 32 منشأة من منشأتها في مخيم اليرموك من بينها 16 مدرسة من أصل 28 مدرسة للوكالة، كانت تعمل بنظام الفترتين.

من جانبها أعلنت الهيئة العامة للاجئين العرب في دمشق يوم 24 أيلول/ سبتمبر 2020 أنها اتخذت إجراءات بالتعاون مع الأونروا لتأمين وسائل نقل للطلاب المتواجدين داخل مخيم اليرموك إلى مدارسهم خارجه.

أما في يوم 8 تشرين الأول 2020، بدأت الحافلات لأول مرة منذ سنوات بنقل أكثر من 100 طالب من مخيم اليرموك جنوب دمشق إلى المدارس في منطقة الميدان والزاهرة بدمشق.

وقالت الأونروا «مرّ الطلاب مع عائلاتهم بسنوات من المشقة الشديدة والكثير منهم لا يعرفون أي شيء سوى الحياة في الصراع الذي استمر قرابة عقد من الزمان»، مشيرة أن مخيم اليرموك الذي يعيشون؛ فيه من أكثر المناطق التي تعرّضت للضرر بشكل مأساوي وشديد، حيث تركت أجزاء كبيرة منه في حالة خراب بما في ذلك المدارس.



الجانب الطبي

اشتكى أهالي مخيم اليرموك من فقدان الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمية، فلا مشافي ولا مستوصفات ولا صيدليات أو كوادر طبية وصحية موجودة في المخيم، لذلك اعتكف أبناء المخيم في منازلهم خوفاً من فايروس كورونا.

وطالب الأهالي الأونروا والفصائل والمؤسسات الفلسطينية بالاهتمام بهم وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمية، وضرورة فتح مستوصفات طبية وتوفير الأدوية اللازمة، ورشّ المبيدات والأدوية لعدم انتقال الأمراض.

بدوره أعلن برنامج الصحة في الأونروا أن العيادة الطبية المتنقلة التي خصتها لمعالجة القاطنين في مخيم اليرموك والتي مقرها في مدرسة المنصورة/ الجرمق، باشرت عملها يوم الأربعاء 23 أيلول/ سبتمبر 2020، وقدمت خدماتها الطبية لحوالي 65 مريضاً بما في ذلك الأطفال وكبار السن والحوامل.

وأكدت الأونروا على أنها ستقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية بما في ذلك الصحة الإنجابية لأكثر من 400 عائلة من اللاجئين الفلسطينيين ممن عادوا إلى المخيم، ولا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية، بالإضافة إلى أنها توفر أيضاً تبادل المعلومات حول الأمراض والوقاية منها.

من جانبه شدد برافولا ميسرا، القائم بأعمال شؤون الأونروا في سورية على أن وكالة الأونروا ستستمر بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين الذين عادوا مؤخراً إلى مخيم اليرموك، وستسعى جاهدة لضمان حصولهم على أفضل الخدمات، مضيفاً أن الفريق الطبي التابع للعيادة الطبية المتنقلة سيقوم بتقديم المساعدة لمعالجة القضايا الصحية الشائعة ورفع وعي الأسر حول أفضل الممارسات الصحية.

يذكر أنه يوجد في مخيم اليرموك العشرات من العائلات والأطفال، وهم موزعون على عدة أحياء (حي الجاعونه- عين غزال- التقدم- حيفا- حي سبع السباعي- واحسان كم الماظ).

الجانب المعيشي

عانت 200 عائلة متواجدة في مخيم اليرموك خلال عام 2020 من عدم توفر البنى الأساسية في اليرموك من ماء وكهرباء وصرف صحي، كما اشتكوا من صعوبات كبيرة في تأمين الحاجيات الأساسية، كمادة الخبز والماء الصالح للشرب والمحروقات للتدفئة أو لصنع الطعام، حيث لا وجود محال تجارية أو مواد مباعه في المخيم، إضافة إلى عدم توفر مواصلات لنقلهم من وإلى خارج المخيم لشراء الحاجات الأولية.





مخيم خان الشيخ

2

أرخت الأوضاع المعيشية والخدمات المتردية وعدم وجود مورد مالي ثابت، وانتشار البطالة، وتدني مستوى دخل الفرد بظلالها الثقيلة على أبناء مخيم خان الشيخ للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق الغربي، فيما فاقم من معاناتهم وزاد الطين بلة عدم توفر الخدمات الأساسية وتردي واقع البنى التحتية، وانهيار الليرة السورية أمام الدولار، وشح المواد الأساسية وغلاء الأسعار، ناهيك عن جشع تجار الأزمات والمتلاعبين بالأسعار والمستغلين لحاجات الناس.

الجانب الخدماتي

لم يطرأ أي تغيير إيجابي على مستوى الخدمات في مخيم خان الشيخ رغم مرور سنوات على خضوعه لسيطرة السلطات السورية، فالمخيم يحتاج للكثير من التأهيل والصيانة والتحديث، كما يشتهي سكانه، من أزمات عديدة كأزمة تأمين رغيف الخبز، وعدم توفر مواد التدفئة، واستمرار انقطاع المياه والكهرباء عن منازل وحرارات المخيم لفترات زمنية طويلة، وكذلك تردي شبكة الاتصالات الأرضية والإنترنت.

الجانب الطبي

يعاني أبناء مخيم خان الشيخ من ضعف وتدني الإمكانيات والخدمات الطبية التي تقدم للأهالي، حيث يوجد في المخيم مستوصف صحي تابع لوكالة «الأونروا»، يضم طبيباً عاماً وطبيب أسنان

وعدداً من الممرضات، ويعمل من يوم الأحد إلى يوم الخميس بواقع 7 ساعات يومياً ويفتقر إلى العديد من المقومات الأساسية، أما الصيدليات فهناك ست صيدليات فقط في المخيم تخدم كل العائلات.

ويشتكي أهالي المخيم من المعاملة السيئة من قبل بعض موظفي المستوصف التابع لوكالة الأونروا في المخيم، وتصرفاتهم غير الإنسانية مع الرجال والنساء وكبار السن. وقال أحد المراجعين للمستوصف «تعرضت لسوء المعاملة بحجة المحافظة على التباعد الاجتماعي، وكان بإمكانهم إيصال الفكرة بطريقة أفضل وبدون تطاول على الناس».

وطالب أهالي المخيم في شكاوهم القائمين على مستوصف وكالة الأونروا بالاهتمام بالموضوع والمحافظة على كرامة الناس دون تجريدهم.

كذلك يعاني أهالي المخيم من أزمة للحصول على الدواء، حيث أصبح ذلك يشكل معاناة فعلية للمرضى، الذين يضطرون للوقوف في طوابير طويلة للحصول على دواء الضغط أو السكري، لاعتبارات عديدة أهمها عجزهم عن شرائه أو لعدم توفره في أماكن أخرى.

المخيم في ظل الكورونا

في ظل الإجراءات المتخذة لمكافحة جائحة كورونا قام مستوصف الأونروا في مخيم خان الشيوخ، بعدة إجراءات للتخفيف من الازدحام للوقاية من فايروس كورونا المستجد، كوفيد 19.



وقرر المستوصف، وبالتنسيق مع وزارة الصحة والهيئة العامة للجائين الفلسطينيين العرب، العمل بنظام فرز الحالات التنفسية داخل المركز الصحي، وذلك للوقاية من الإصابة بفايروس كورونا، كما اتخذ المركز عدة إجراءات منها إعطاء دواء الضغط والسكري لفترة شهرين، بالإضافة

لتفويض كبار السن أحد أفراد عائلاتهم لاستلام الأدوية عنهم حفاظاً على سلامتهم، وتأجيل زيارات الحوامل باستثناء الحوامل اللواتي يعانين من أعراض خطيرة أو اختلاطات.

أما التحاليل المخبرية الروتينية فقد تم تأجيلها لمرضى الضغط والسكري والحوامل، والاققتصار على إجراء التحاليل الإسعافية فقط، كما اقتصر استقبال الحالات السنوية على الإسعافية التي لا يمكن تأجيلها حسب تقدير الطبيب، وتأجيل مراقبة نمو الأطفال مع الاستمرار بتقديم اللقاحات لهم، كما تم تخصيص أرقام هواتف ثابتة ونقالة لأخذ المشورة الطبية.

الجانب الأمني

يعيش أهالي مخيم خان الشيخ حالة من الخوف والقلق نتيجة استمرار الأجهزة الأمنية السورية بين الحين والآخر استدعاء بعض أبناء المخيم للتحقيق معهم بشكل دوري، وابتزازهم وإجبارهم على دفع مبالغ مالية من خلال اعتقال بعضهم وتهديد البعض الآخر بالاعتقال، على الرغم من وجود اتفاق بين النظام والمعارضة السورية المسلحة قبل ثلاث سنوات يقضي بعدم التعرض للأهالي ورفع الحصار المشدد المفروض على المخيم.

فوضى السلاح

اشتكى سكان مخيم خان الشيخ بريف دمشق من فوضى السلاح المنتشر بين العناصر الموالية للنظام السوري والمحسوبة عليه، خاصة في الأفراح والمناسبات الخاصة من خطبة وزواج ومواليد جدد وصدور نتائج الامتحانات، والتي تتسبب بحالة من الهلع لاسيما بين الأطفال ويهدد حياة الأهالي.

السيطرة على الأملاك

برزت في مخيم خان الشيخ ظاهرة الاستيلاء على الأملاك الخاصة للاجئين من أبناء المخيم، فقد تلقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية العديد من المعلومات والشهادات والرسائل على بريد الصفحة، التي توضح وضع يد قوات النظام وعناصر تابعة له على منازل اللاجئين في مخيمات فلسطينية عدة منها مخيم خان الشيخ، حيث ذكرت مصادر من داخل مخيم خان الشيخ تتحفظ مجموعة العمل عن ذكر اسمها حفاظاً على أمنها وسلامتها «أن عناصر تابعة لقوات النظام السوري أو محسوبة على أطراف أمنية ولجان أهلية تابعة للنظام، دأبت منذ اليوم الأول لخروج المهجرين قسراً من مخيم خان الشيخ إلى الشمال السوري بوضع علامات على منازل عدد من النشطاء الإغاثيين والإعلاميين من أبناء المخيم بهدف استملاكها ووضع اليد عليها، حيث قام عناصر من فرع أمن سوسع وبمساعدة عدد من المخبرين من أبناء المخيم، بالسيطرة على أكثر من 10 منازل للمدنيين، ووضع يدها عليها ليقطن فيها عناصر الفرع بعد إخراج ساكنيها منها، كما قامت تلك الأطراف بتهديد من يعارضها بالاعتقال واتهامه بالتعامل مع جهات إرهابية.

الجانب التعليمي

تسبب انتشار فايروس كورونا بانتقال العملية التعليمية من وجه لوجه إلى التعليم عن بعد، ضمن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات السورية، لمنع تفشي الفيروس.

إلا أن هذا النوع من التعليم لاقى انتقادات كبيرة من أهالي الطلاب بسبب سوء شبكة الإنترنت وغلاء أجور الاشتراك فيها وارتفاع أسعار وحدات التعبئة الخاصة بالهاتف الجوال، الأمر الذي حال دون القدرة، على تحميل المواد المطلوبة للدراسة، بالإضافة لعدم المعرفة السابقة بهذه الطريقة من التعليم سابقاً. ووصف أحد المدرسين «إن التعليم عن بُعد في هذه الظروف لا يلبي %50 من احتياج الطلاب، وإن المدارس تعمل ضمن الإمكانيات المتاحة لضمان عدم انقطاع الطلاب عن دروسهم خاصة طلاب الشهادة الإعدادية».

مبادرات وزيارات وحملات

- نفذ الفريق الطبي العامل في المستوصف الطبي التابع لوكالة الأونروا يوم 20/ نيسان أبريل/ 2020 زيارات ميدانية لمنازل كبار السن من أصحاب الأمراض المزمنة، بهدف الاطمئنان عن صحتهم وتقديم الأدوية والعقاقير الطبية، وإجراء الفحوصات الروتينية لبعض الحالات، في مبادرة أطلقوا عليها «خليك بالبيت ونحن نوصل إليك».
- يوم 18 أيار/ مايو 2020 أطلق نشطاء من أبناء مخيم خان الشيخ، نداء عاجلاً لكفالة الأيتام من أبناء المخيم البالغ عددهم قرابة 200 يتيم، مطالبين جميع المغتربين من أبناء المخيم وغيرهم المساعدة في كفالة الأيتام الذين لا معيل لهم، بعد أن فقدوا آباءهم خلال سنوات الحرب إما نتيجة القصف والاعتقال أو ممن توفوا في ظروف طبيعية.



- 22 أيار/ مايو 2020 قامت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتوزيع مواد تعقيم ونشرات توعية بفايروس كوفيد 19 في مخيم خان الشيخ، وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فايروس كورونا.

تأتي هذه الحملة بالتعاون مع الصليب الأحمر الدانماركي، تحت عنوان «عيشها بحذر» وتعتبر

المرّة الأولى التي تقوم فيها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بزيارة مخيم خان الشيخ منذ سنوات، حيث لا يوجد في مخيم خان الشيخ أي نشاط أو نقطة طبية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الذي ينشط في العديد من المخيمات الفلسطينية.

- أطلق أسامة أحمد أحد أبناء مخيم خان الشيخ يوم 8 حزيران/ يونيو 2020 مبادرة لتقديم الدواء للمحتاجين، وتقوم المبادرة على تقديم الدواء الزائد عن الحاجة لمن لا يملك ثمنه أولاً يستطيع الحصول عليه.
- ووجدت هذه المبادرة صدقاً واسعاً بين أبناء المخيم الذين بادروا بدورهم بحملة واسعة لجمع الدواء كل في حيه لتقديمه للمحتاجين من أصحاب الأمراض المزمنة.
- يوم 9 تشرين الثاني/ نوفمبر أطلق نشطاء من أبناء مخيم خان الشيخ مع حلول فصل الشتاء مبادرة أطلقوا عليها «دفي أهلك وناسك»، وتهدف المبادرة لدعوة المهاجرين والمغتربين من أبناء المخيم لدعم أهالي المخيم الفقراء ومساعدتهم على شراء مواد التدفئة.
- وقال منظمو المبادرة «إنها تسعى للوقوف إلى جانب الفقراء من أبناء المخيم مع اشتداد الشتاء، وعدم قدرتهم على شراء مواد تدفئة لارتفاع أسعارها وعدم توافرها إلا في السوق السوداء».



مخيم سبينة

3

عانى سكان مخيم سبينة للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق خلال عام 2020 من أزمات معيشية واقتصادية خانقة، نتيجة عدم توفر الخدمات الأساسية والبنى التحتية، بالإضافة إلى شح المساعدات الإغاثية المقدمة لهم من قبل الجمعيات والمؤسسات الإغاثية ووكالة الأونروا.

وقد تصدرت أزمة تكدس النفايات وانتشار الكلاب الضالة في حارات وأزقة المخيم، وشح المياه وانقطاع التيار الكهربائي لفترات زمنية طويلة عن منازل وحارات المخيم واجهة الاهتمامات لسكانه خلال العام 2020.

فيما اشتكى أهالي مخيم سبينة، من تأخير «شركة تكامل»⁽¹⁾ تسليم أسطوانات الغاز المنزلي المخصص لهم وتجاوزها مدة الانتظار التي أقرتها الحكومة السورية، والمحسوبيات في التوزيع.

واتهم الأهالي الشركة بتعمد هذا الأسلوب لدفعهم للجوء إلى السوق السوداء لشراء أسطوانة الغاز بمبالغ مضاعفة، مما انعكس سلباً عليهم وزاد من العبء المادي.

1 اسم الشركة المختصة بتوزيع الغاز على المواطنين السوريين بموجب البطاقة الذكية.

ودعا الأهالي الجهات المختصة ومدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومدير دمشق وريفها لتوزيع الغاز لمحاسبة الشركة وحل تلك المشكلة بشكل جذري، ومعاينة المسؤولين عن تأخير توزيع أسطوانات الغاز المخصصة لهم.

كما طالب أهالي مخيم وبلدة سبينة في ريف دمشق، الجهات الحكومية السورية، بتخصيص سيارات جواله، للمواد التموينية، الخاصة بالبطاقة الذكية، لتمكين المواطن من الحصول على مستحقته، بعد توقف حركة النقل الداخلي بين المدن والبلدات في العاصمة دمشق.

الاستيلاء على منازل المدنيين

قام عناصر ما يعرف بـ «الحزب القومي العربي» بوضع يدهم على عدة منازل ومحال تجارية لأحد أبناء مخيم سبينة بعد اختطافه وإخفائه قسرياً منذ العام 2012 دون معرفة مصيره.

وأكد عدد من أهالي مخيم سبينة عبر رسائل وصلت إلى مجموعة العمل أن فرع الأمن العسكري أعاد السيطرة على هذه المنازل، بعد طرد عناصر «الحزب القومي العربي» التي سيطرت عليها في وقت سابق على حد قولهم.

زيارات

زار «فيليب لازاريني» المفوض العام للأونروا، مخيم سبينة بريف دمشق، يوم 10 تشرين الثاني/ نوفمبر اطلع خلالها على سير عمل منشآت الوكالة، والتقى بالأهالي وأعضاء البرلمان المدرسي.

من جانبهم، شرح اللاجئون للمفوض العام معاناتهم اليومية من النزوح والفقر، وارتفاع أسعار المواد الذي أرهق كاهلهم وزاد أوضاعهم سوءاً، وجعل الحصول عليها أمراً صعباً.



دورات تدريبية

أقام «برنامج الإعاقة في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) يوم 18 شباط/ فبراير 2020 دورات تدريبية مجانية لذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء مخيم سبينة (2)، وشملت الدورات التدريبية الاختصاصات التالية «الحلاقة الرجالية، الحلاقة النسائية، التصوير الفوتوغرافي».

2 اشترطت وكالة الغوث على الشخص الذي يود الالتحاق بالدورة بأن يكون من اللاجئين الفلسطينيين، وأن تتناسب إعاقته مع التدريب المهني الذي يرغب بالالتحاق به، وأن يكون عمره ما بين 19 إلى 40 سنة، ويكون ملماً بمبادئ القراءة والكتابة.

وقفات تضامنية

نفذ سكان المخيم اعتصاماً يوم 7 شباط / فبراير 2020، احتجاجاً على صفقة القرن وتأكيداً على حقّ الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية كاملة من البحر إلى النهر، واستنكر الأهالي صمت بعض الدول العربية إزاء إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب صفقة القرن، مشددين على أن تلك الصفقة هي بمثابة إعلان تصفية القضية الفلسطينية، داعين إلى إفشالها بكل الوسائل المتاحة.



مخيم الحسينية

4

لا يزال أهالي مخيم الحسينية يعانون من أوضاع إنسانية ومعيشية قاسية، نتيجة نقص الخدمات وتردي البنى التحتية، واستمرار انقطاع التيار الكهربائي عن منازلهم لساعات طويلة وفترات زمنية طويلة، وشبكة الهاتف الأرضي وخطوط الإنترنت، علاوة على صعوبة تأمين غالبية أبناء المخيم مياه الشرب، إضافةً إلى تراكم النفايات في حارات وأزقة مخيمهم ما أدى إلى انتشار الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات، وانتشار أعداد كبيرة من القوارض، في حارات وأزقة المخيم، وهو ما أثر على الصحة العامة وانتشار الأمراض في المخيم، ومن مشكلة الصرف الصحي، التي تفاقمت خلال عام 2020 بسبب إغلاق المصارف الخاصة بالمخيم نتيجة الأعطال المتكررة فيها وعدم الصيانة الدورية لها، مما تسبب في طفح مياه المجاري في الشوارع.

فيما استمرت شكوى الأهالي فيما يتعلق بعدم انتظام خطوط سير حافلات النقل العام بسبب قيام أصحاب السيارات بالتحكم بخط السير وأجور النقل بما يتناسب مع الأنسب لدر الأرباح في ظل غياب هيئات تنظيم وسائل النقل العام وآلياتها. مما يضطر الأهالي لاتخاذ أكثر من وسيلة مواصلات للوصول إلى مكان عملهم ما يشكل عبئاً مادياً عليهم.

في حين عانى الأهالي من انتشار الكلاب الشاردة بكثرة، في شوارع وأزقة المخيم، ومن حجم الهلع الذي تسببه للنساء والأطفال، معربين عن قلقهم من إمكانية مهاجمة الكلاب للأطفال كما حدث في عدة مناطق.

الجانب التعليمي

تواجه العملية التعليمية في مخيم الحسينية للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، صعوبات وتحديات كثيرة أثرت بشكل سلبي على المستوى التربوي والتحصيل العلمي لآلاف الطلاب الفلسطينيين، أبرزها فايروس كورونا وتبعات نتائجه، والواقع الخدمي السيء في المخيم، ومنها ما هو متعلق بالمدارس والكادر التدريسي.

وتعاني المدارس من ضعف الكادر التدريسي ونقص الكوادر المؤهلة، كذلك تشهد الصفوف اكتظاظاً بالطلبة، حيث يتواجد أعداد تزيد على 50 طالباً في بعضها.

ويشكو العديد من الطلاب من العنف النفسي والجسدي والتنمر من قبل عدد من المعلمين، وما يزال الضرب هو الأسلوب المتبع فيها، كما يعاني الطلاب من البعد المكاني لمدارس الأونروا عن منازلهم، حيث تقع على أطراف منطقة المشروع القديم.

كذلك يعاني الطلاب من ابتعاد مراكز تقديم الامتحانات للشهادتين الإعدادية والثانوية عن المخيم، فضلاً عن عدم وجود مدارس تعليم مهني أو شرعي أو تجاري أو خاصة للطلبة الراغبين فيها، أو الذين لا يؤهلهم مجموعهم في شهادة التعليم الأساسي للتسجيل في الثانويات العامة.

ويضم مخيم الحسينية مدرستين تابعتين للأونروا -ابتدائي وإعدادي- تعملان على فترتين صباحية ومساءلية، وقد افتتحت أبوابها بعد 3 سنوات من إغلاق المنطقة من قبل النظام السوري.



مخيم جرمانا

5

اشتكى أهالي مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق من مشكلة ارتفاع أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية والتموينية بأنواعها المختلفة، ناهيك عن جشع وطمع التجار وغياب الرقابة والمحاسبة، ما يشكل عبئاً متزايداً على كاهل أبناء المخيم الذين يعانون من فقر الحال. مما دفع بأبناء المخيم برفع شكاوى رسمية للجهات المختصة، ووزارة التموين والتجارة الداخلية السورية، مشددين على ضرورة إرسال دوريات مكثفة إلى أسواق المخيم لمراقبة أسعار المواد الغذائية، وتشديد العقوبات على أصحاب المتاجر الذين لا يلتزمون بالأسعار.

كما اشتكى سكان المخيم من عدم توفر بعض خدمات البنى التحتية وخاصة تلك المتعلقة بالصرف الصحي، حيث ناشد الأهالي سابقاً المسؤولين عن خدمات المخيم، بحل مشاكل الصرف الصحي التي تفاقمت بشكل كبير بسبب إغلاق المصارف الخاصة بالمخيم نتيجة الأعطال المتكررة فيها وعدم الصيانة الدورية لها، مما تسبب في انتشار وطفح مياه المجاري في شوارع المخيم ومنعت سكان المخيم من التنقل والحركة.

وشهد مخيم جرمانا خلال عام 2020 اندلاع النيران في حارة القيطية، أدت إلى احتراق سقف منزل أحد سكان المخيم وسقوطه بالكامل، وأصيب جراً الحريق محمد خالد سعد بجروح طفيفة.

هذا وتزداد معاناة سكان مخيم جرمانا الإنسانية سوءاً نتيجة تدهور وضعهم الاقتصادي وانتشار البطالة بينهم وعدم وجود مورد مالي ثابت يقتاتون منه، فضلاً عن التدهور الكبير لـ الليرة السورية أمام الدولار وانتشار فايروس كورونا.

مبادرات

أطلق نشطاء من أبناء مخيم جرمانا بريف دمشق يوم 13 نيسان/ أبريل 2020 مبادرة حملت عنوان «الراحمون يرحمهم الرحمن»، الهادفة لدفع إيجارات منازل الأشد فقراً والمعسرين في المخيم الذين لا يستطيعون دفع إيجار منازلهم للمستأجر، نتيجة تفشي فايروس كورونا وما تركه من آثار سلبية على أوضاعهم المعيشية والاقتصادية.

استطاعت المبادرة دفع إيجار لثمانية عائلات مستأجرة، وذلك بعد أن تبرّع أصحاب الخير والأيادي البيضاء لها، من جانبهم دعا الناشطون جميع مالكي المنازل السكنية إلى مراعاة ظروف الأشخاص الأكثر عوزاً ومسامحتهم بإيجار شهر على الأقل، أو دفع نصف إيجار المنزل، منوهين إلى أنه يجب أن نؤمن بأن الجميع عليه أن يبادر ويحركه ذاته، مضيفين: «رسالتنا هي أن هناك واجباً على كل مستطيع تجاه من هو غير قادر».

وقفات تضامنية

- يوم 15 شباط / فبراير 2020 شارك العشرات من أبناء مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين في سورية بتظاهرة مناهضة للخطة الأمريكية المسماة «بصفقة القرن».

التظاهرة التي جابت حارات وأزقة مخيم جرمانا رفع المشاركون فيها لافتات منعدة بخطة ترمب للسلام، مرددين شعارات مطالبة بالوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجروا منها عام 1948.

- يوم 26 آب/ أغسطس 2020 وتحت عنوان «التطبيع خيانة عظمى» شارك مئات اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، في مهرجان شعبي رفضاً لاتفاق التطبيع بين دولة الإمارات ودولة «الاحتلال الإسرائيلي».
- وأكد المشاركون على رفض واستنكار مخيمات الشتات لجميع المؤامرات والاتفاقيات ضد الشعب الفلسطيني ورفضهم لكافة أشكال التطبيع مع الاحتلال، واعتبروا الاتفاق استهدافاً للشعب الفلسطيني، ومشاركة في تطبيع «صفقة القرن الأميركية».



مخيم خان دنون

6

يعيش سكان مخيم خان دنون للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق أوضاعاً معيشية مزرية، حيث يعاني قاطنوه من تردي البنى التحتية وتهميش من قبل الأونروا والجهات الحكومية الرسمية للمخيم، وإهمال متعمد لمطالبهم بترميم البنى التحتية والعمل على توفير الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وإزالة أكوام القمامة من أزقة وحارات المخيم.

كما يشكو أهالي مخيم خان دنون في ريف دمشق من صعوبة الحصول على رغيف الخبز، ورداءة نوعيته وتدني وانخفاض جودته ومواصفاته في أفران مخيمهم والمناطق المجاورة له.

في حين عبر أهالي المخيم عن غضبهم من استمرار انقطاع التيار الكهربائي عن منازلهم لفترات طويلة، مستهجنين قطعها في هذه الظروف القاسية وتعطيل أعمالهم بسبب فايروس كورونا.

فيما تنتشر البطالة بين صفوف أبناء المخيم وذلك بسبب التوتر الأمني في سورية مما جعل المساعدات التي تقدمها الجهات الإغاثية لهم المصدر الوحيد لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

عانى أهالي مخيم خان دنون للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق من المعاملة السيئة التي يتلقونها من قبل بعض موظفي وموظفات المستوصف التابع لوكالة الأونروا في المخيم، وتصرفاتهم غير الإنسانية مع الرجال والنساء وكبار السن.

وأطلق عدد من الناشطين نداء «ناشدوا فيه وكالة الأونروا والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب والجهات المعنية التدخل لاتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد للتصرفات السيئة التي يقوم بها موظفو المستوصف التابع للأونروا بحقهم، مشيرين إلى أن وضع المستوصف غاية في السوء وهو عبارة عن سجن أو فرع للتعذيب ويمنع فيه السؤال وتصعب فيه المعالجة، كما يعامل أبناء المخيم معاملة لا تليق بهم.

وشددوا في نداءهم على أن هناك عدداً كبيراً من الأمهات والأطفال تنقصهم الخدمات اللازمة والاحترام بالإضافة إلى أوضاعهم الصحية المتدهورة وحاجتهم الماسة للعلاج والدواء غير المتوفر في المستوصف، محمليين الأونروا المسؤولية الكاملة عن التصرفات اللاأخلاقية التي يمارسها الموظفون، داعين لمحاسنة الموظفين وفرض عقوبات شديدة عليهم».

وفي يوم 30 حزيران/ يونيو 2020 أعلن القسم الطبي في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) عن إرسال عيادة سنية متنقلة إلى المخيم في يومي الإثنين والأربعاء من كل أسبوع، وذلك لعلاج المرضى وتقديم الخدمات والاستشارات الطبية، ودعمًا لعمل العيادة السنوية الأساسية التي تقدم خدماتها الطبية للمستفيدين بشكل يومي.



الجانب التعليمي

مع افتتاح المدارس وعودة الطلاب للتعليم اشتكى أهالي المخيم من غلاء أسعار القرطاسية، وقال نشطاء من أبناء المخيم «إن أسعار القرطاسية وصلت لأسعار قياسية حالها كحال جميع المواد والسلع في الوقت الذي يفتقر أهالي المخيم لأدنى متطلبات المعيشة والحياة الكريمة». وانتقد أهالي المخيم قراراً اتخذته الفريق الحكومي السوري يقضي بتقديم قرض قرطاسية لموظفي الحكومة دون غيرهم علماً أن غالبية أهالي المخيم من غير الموظفين في القطاع الحكومي.

زيارات رسمية

قام مدير شؤون الأونروا في سورية «أمانيا مايكل إيبى»، يوم 12 حزيران/ يونيو 2020 بزيارة تفقدية لمنشآت الأونروا في مخيم خان دنون في ريف دمشق، التقى خلالها بالموظفين واللاجئين الفلسطينيين في المركز الصحي ومركز التوزيع ومركز التنمية المجتمعي والمدارس ومكتب الصرف الصحي.



كما التقى أمانيا أيضاً بطلاب الصف التاسع وقال «إنني سعيد لرؤيتكم تدرسون بجد، تفتخر الأونروا ببرنامجها التعليمي الذي يزودكم بالمعرفة والمهارات التي لن يستطيع أي شخص أخذها منكم». وأعرب أمانيا عن شكره الخاص لموظفي التعليم الذين ساهموا في جعل التعلم عن بعد للطلاب ممكناً عندما أغلقت المدارس أبوابها في جميع أنحاء سورية خلال أزمة كوفيد 19.

افتتاح مكتب للأحوال المدنية

افتتحت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) يوم 29 حزيران/ يونيو 2020 مكتباً جديداً تابعاً لها في مخيم خان دنون بريف دمشق، وذلك لتسهيل عملية تسجيل الواقعات المدنية من تسجيل واقعة وفاة- واقعة زواج- تسجيل الأبناء- واقعة طلاق- تعديل بيانات العائلة، وكل ما يخص الكرت الأبيض.

وأشارت «الأونروا» إلى أن مكتب الخدمات الجديد سيكون مقره في مركز التنمية الاجتماعية التابع لوكالة الغوث، وفيه موظف مفرغ لتسهيل أعمال الأهالي بدلاً من الذهاب إلى مكتب الرئاسة في منطقة المزة أو الحلبوني بدمشق، كذلك سيتمكن اللاجئون من تسجيل المواليد الجدد واستصدار بطاقات جديدة، وتحصيل شهادات الوفاة، في حين ستكون أوقات الدوام محصورة بيوم واحد في الأسبوع هو يوم الثلاثاء.



مخيم السيدة زينب

7

فقد أبناء مخيم السيّدة زينب بريف دمشق كغيرهم من أبناء المخيمات، جُلّ ما أسسوه طوال عقود لجوئهم داخل مخيماتهم من منازل ومصادر رزق، ليعانوا أوضاعاً معيشيةً شبه معدومة خلال أحداث الحرب.

ويعيش معظم الأهالي في فقر مُدقِّع، بسبب الغلاء المطّرد في الأسعار، وفقدان سبل كسب العيش، وارتفاع معدلات التضخم وتناقص قيمة الليرة السورية.

مبادرات

- يوم 2 نيسان/ أبريل 2020 أعلن متطوعون من أبناء المخيم عن مبادرة شبابية باسم «الكريات البيض» لمواجهة وباء كورونا وزيادة وعي الأهالي بالمرض. وقال أحد المتطوعين إن فكرة فريقهم مستوحاة من فريق الكريات البيض في مخيم جرمانا، ودعوا الشباب إلى التطوع لخدمة المخيم من خلال العمل والمشاركة لمواجهة المرض.
- يوم 21 أيلول/ سبتمبر 2020 أطلق عدد من نشطاء المخيم مبادرة إنسانية حملت عنوان «بادر فأنت قادر»، دعوا خلالها أبناء المخيم المغتربين في الدول الأوروبية وميسوري الحال، لتقديم المساعدات الإنسانية والمالية للعائلات المعوزة والفقيرة من سكان المخيم.

- ووفقاً لأحد الناشطين فإن الحملة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لكافة الأسر في المخيم التي تعاني من أوضاع معيشية كارثية جراء الارتفاع الجنوني للأسعار وعدم توفر متطلبات الحياة الأساسية نتيجة انتشار البطالة بينهم، وعدم وجود مورد مالي ثابت يقتاتون منه.

دورات تدريبية

أقيمت في بداية شباط- فبراير / العام 2020، دورة في إعداد (داعم نفسي) في مخيم السيدة زينب للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، بهدف تدريب وتنمية وبناء المهارات اللازمة لتقديم الدعم النفسي للفئات المتضررة والأكثر احتياجاً، ومعرفة البرامج والأنشطة المستخدمة أثناء تقديم الدعم النفسي. واختتمت الدورة يوم 22 / تموز- يوليو / 2020 بحفل تضمن توزيع الشهادات وتكريم المتدربين.



مخيم الرمدان

8

اشتكى سكان مخيم الرمدان للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق من أزمات معيشية عديدة أهمها غلاء الأسعار وانتشار جائحة كورونا، والبطالة وشح المواد الغذائية والأدوية والمحروقات.

كما عانى المخيم من أزمة المياه وعدم توفرها مما دفع بعض الناشطين ووجهاء المخيم لإطلاق نداء طالبوا فيه وكالة الأونروا، والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التدخل من أجل حل هذه الأزمة.



مخيم حندرات

9

عاش أبناء مخيم حندرات (عين التل) في حلب خلال عام 2020 أوضاعاً معيشية مزريّة بسبب عدم تأمين الخدمات الأساسية وتأهيل البنى التحتية في المخيم، وانعدام خدمات التعليم والصحة، مما انعكس سلباً عليهم، وجعل الكثير من النازحين عنه يترددون بالعودة إليه.

واتهم بعض الأهالي والناشطين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بالتقصير في تحمل مسؤولياتها تجاههم، وتغافلها لملف تأهيل البنى التحتية وإعادة إعمار مخيمهم الذي دمر حوالي 90% من مبانيه وحرارته، بسبب المعارك التي اندلعت فيه، واستهدافه من قبل قوات النظام السوري بالصواريخ والبراميل المتفجرة.

وأوضح الأهالي أنهم على الرغم من تغافل الأونروا والمؤسسات الحكومية عن ملف الإعمار؛ فإنهم يحاولون وبشكل تدريجي ترميم منازلهم المتضررة على نفقتهم الخاصة، إلا أنهم يجدون صعوبات كبيرة في تأمين مواد البناء لارتفاع الأسعار، والمواصلات الرابطة بين المخيم ومدينة حلب.

كذلك اشتكى أهالي المخيم من انتشار الألغام والقنابل العنقودية، التي خلفتها الحرب بين قوات النظام السوري والمعارضة، حيث تشكل هذه المخلفات خطراً حقيقياً على أهالي المخيم وتهديداً دائماً لهم ولأطفالهم الذين لا يدركون مدى

الخطر الناتج عن العبث بها، فقد قضى طفل من أبناء المنطقة في الشهر الثامن من عام 2019 أثناء لعبه في أحد أحياء المخيم.

إلى ذلك واجه أهالي مخيم حندرات خلال عام 2020 خطر الاستيلاء على بيوتهم وإرغامهم بطرق ملتوية لبيعها بأسعار بخسة جداً، فقد أفاد مراسل مجموعة العمل أن مجموعة «لواء القدس» الموالية للنظام السوري تشتري المنازل والممتلكات في مخيم عين التل (حندرات) بأسعار زهيدة. وأضاف «إن متعاقدين وسماسرة مقربين من قائد «لواء القدس» «محمد السعيد» يروجون بين الأهالي بأن مصير مخيم حندرات الجرف والإزالة وتخييرهم بالبيع بأسعار غير الأسعار الحقيقية. وتشير البيانات الواردة من مخيم حندرات أن سماسرة المنازل استطاعوا شراء أكثر من 50 منزلاً من أصحابها في المخيم، مستغلين فقر الأهالي وحالة الإحباط الموجودة بينهم لعدم وجود برنامج إعادة إعمار للمخيم.

وبحسب ناشطين من داخل المخيم؛ «فإن القوات الروسية في سورية تقف خلف عمليات شراء «لواء القدس» لمنازل المخيم وتمويل منها، مرجحين وجود نية لبناء قاعدة عسكرية».

في المقابل ناشد ناشطون الأهالي عدم الانجرار خلف الشائعات وبيع منازلهم بأسعار زهيدة تبخس حقهم الحقيقي، وحذروا من سماسرة مجموعات «لواء القدس» ووصفوهم بـ «تجار الدم والأزمات».

زيارات:

شهد مخيم حندرات في حلب خلال عام 2020 زيارات عديدة بهدف الاطلاع على أوضاع السكان وواقع المخيم، وما تم تحقيقه من إنجازات على مستوى تأهيل البنى التحتية والخدمات.

- يوم 11 شباط / فبراير 2020 نظم وفد سويسري، ومسؤول من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر السوري زيارة ميدانية لمخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين شمال سورية.
- في الفترة ما بين 21 - 24 حزيران- يونيو / 2020، نظم مدير شؤون الأونروا في سورية أمانيا مايكل-إيبي، زيارة إلى حلب زار خلالها مخيمي (عين التل) حندرات والنيرب، وذلك ضمن زيارته إلى جميع مناطق عمليات الأونروا في سورية.
- يوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 قام وفد من منظمة الصليب الأحمر الدولي يرافقه ديفيد كلين مسؤول المياه بسورية بزيارة تفقدية لمخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين في حلب، لمتابعة سير العمل بمضخة المياه التي ستقوم بتغذية المخيم والمناطق المجاورة له.

وقفه تضامنية

أحيا أهالي مخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين في حلب يوم 30 آذار/ مارس 2020، الذكرى الـ 44 ليوم الأرض، وذلك من خلال رفع العلم الفلسطيني على أسطح المنازل والمحال التجارية، حيث أقيم هذا النشاط ضمن حملة دولية لرفع علم فلسطين في أماكن التواجد الفلسطيني، بعد تعذر إقامة الفعاليات والأنشطة بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم.

من جانبهم قال القائمون على النشاط إن هذه الحملة تأتي للتأكيد على أهمية المحافظة على الهوية الفلسطينية وحقوق العودة.





مخيم النيرب

10

شهد مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين بحلب ارتفاعاً ملحوظاً بمعدلات الهجرة، حيث شهد المخيم خلال عام 2020 توجه الكثير من شباب وعائلات المخيم إلى تركيا للعبور منها إلى اليونان ومن ثم إحدى الدول الأوروبية للبحث عن حياة أفضل. وعزت مجموعة العمل أسباب الهجرة إلى الأوضاع المعيشية المتردية، وانتشار البطالة وقلة فرص العمل وغلاء الأسعار الذي أثقل كاهل الأهالي، كما أن سيطرة وممارسات مجموعة «لواء القدس» الموالية للنظام على المخيم تعد أحد أسباب الهجرة.

وأكدت مجموعة العمل أنها وثقت هجرة أكثر من (50) شاباً من أبناء المخيم خلال الربع الأخير من عام 2020، بتكلفة قد تصل إلى (1500) دولار للشخص الواحد تشمل وصوله إلى مدينة إزمير التركية.

ورصدت المجموعة احتجاز عدد من شباب مخيم النيرب من قبل قوات المعارضة السورية، بالإضافة إلى احتجازهم من قبل حرس الحدود التركي أثناء عبورهم للحدود لأيام قبل إعادة ترحيلهم إلى سورية.

اعتقالات...

شدد النظام السوري خلال عام 2020 قبضته الأمنية على سكان مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين بحلب، حيث قامت القوات الأمنية التابعة له باستدعاء أكثر من 60 شخصاً من أبناء المخيم على خلفية تعليقات وردود على منشورات في شبكات التواصل الاجتماعي.

وأشار أحد أبناء المخيم الذين تم استدعائهم أن جميع المنشورات والتعليقات التي كتبها لم تكن تتطرق للشأن السياسي أو الاقتصادي المتردي، إنما اقتضرت على الشأن الاجتماعي من أفراح وأتراح ومناسبات اجتماعية، منوهاً إلى أن أبناء المخيم باتوا يخافون من كتابة أي شيء على مواقع التواصل الاجتماعي، والتعليق على منشورات أحد أصدقائهم في الفيس بوك خوفاً من ملاحقتهم واعتقالهم ومساءلتهم قانونياً من قبل العناصر الأمنية بحجة ارتكابهم جرائم إلكترونية.

من جانبه كتب أحد أبناء المخيم في رسالة يخبر فيها بأن أصدقائه المقربين كتبوا به وبوالدته تقريراً للأمن بسبب قيامهما بتعزية قريب لهما على الفيس بوك محسوب على فصيل فلسطيني معارض للنظام السوري⁽³⁾.

وفي يوم 10 آذار/ مارس 2020 اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية ثلاثة لاجئين فلسطينيين من أبناء مخيم النيرب في حلب (بلال عمر بشكار) و«محمد محمود الخطيب» وشاب ثالث من عائلة السمان) في ساحة سعد الله الجابري دون أن تتضح أسباب الاعتقال.

أما في يوم 3 آب/ أغسطس 2020 أقدم الأمن العسكري التابع للأجهزة الأمنية السورية على اعتقال اللاجئ الفلسطيني «ميمون ناصر» من مواليد 1985 وزوجته وطفليه، بالقرب من إدلب أثناء محاولته الدخول إلى الأراضي التركية، بهدف السفر منها إلى إحدى الدول الأوروبية بحثاً عن الاستقرار والعيش الكريم.

وفي يوم 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 أقدم الأمن العسكري التابع للأجهزة الأمنية السورية على اعتقال الفلسطيني «ياسر عبد الرحيم» مواليد 1985، ووفقاً لعائلة ياسر فإنه تم اعتقاله بتهمة تخليه عن سلاحه وتعاquده مع وكالة الأونروا وعمله بها لمدة ستة أشهر.

لواء القدس وانتشار المخدرات

كشفت مصادر خاصة لمجموعة العمل عن تورط قيادات في «لواء القدس» الموالي للنظام السوري بإدارة شبكات لبيع وترويج المخدرات في مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين ومناطق أخرى، مستغلين الحصانة الأمنية وتوفير خطوط تهريبها من لبنان.

3 اتخذ لنظام السوري عدة خطوات مع بداية عام 2011 أبرزها إصدار قانون «تنظيم الإعلام الإلكتروني» رقم 26 للحد من حرية النشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تعتبر الجريمة «إلكترونية» عندما يستخدم فيها الإنترنت أو الأجهزة الحاسوبية، أو تقع عليها.

وقالت المصادر إن قائد عمليات اللواء «إياد عبد الرحيم» وشقيقه عمار متورطان في بيع المخدرات وتوفيره للمروجين، كما أكدت المصادر تورط «سامر رافع» قائد عمليات «لواء القدس» السابق في تجارة المخدرات، الذي اعتقل لاحقاً على خلفية تهم فساد وخلافات حول أموال السرقات بين قيادات اللواء.

وأوردت المصادر أسماء عناصر من اللواء من بائعي المخدرات «شادي جمامسة» و«أمجد المصري»، والمروّج الأول في المخيم «محمد زهوري» الملقب «أرنوب» الذي يتمتع بحماية من اللواء.

وعن آلية التوزيع أوضحت المصادر أنها تتم عبر أطفال لم تتجاوز أعمارهم 18 عاماً، مستغلين حاجة الأهالي للمال وجهلهم بخطورة الترويج وبيع المخدرات.

وبرز من هؤلاء الأطفال «مجد محمد أبو حسان»، وكان أحد الصبية الذين يعملون لحساب «عمار عبد الرحيم» مسؤول حاجز لواء القدس الجنوبي للمخيم وشبّ على ذلك، حيث يشتري المخدرات من مناطق خارج مخيم النيرب ويبيعهما لشباب وأطفال المخيم تحت حماية عمار عبد الرحيم.

ومن بينهم المدعو «أحمد يوسف جوهر» نجل أمين شعبة حزب البعث، والذي بدوره يقوم بترويجه بين فئة طلاب الجامعة، وقد سجن بسبب ذلك وخرج حديثاً من السجن ليعود لنشاطه السابق.

وتتعرض شريحة من الشباب والأطفال في مخيم النيرب لخطر الإدمان بلا حساب أو رقيب من قبل الجهات المعنية، الأمر الذي يهدد حياة ومستقبل الشباب والعائلات.

الجانب الميداني

يوم 12 كانون الثاني/ يناير 2020 سقطت أربعة صواريخ في محيط مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب، اقتضرت أضرارها على الماديات، في حين رجّح ناشطون أن يكون مصدر الصواريخ قوات المعارضة السورية.

يوم 25 كانون الثاني/ يناير 2020 انفجر عدد من الصواريخ في محيط مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب، دون أن تسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، ورجّح ناشطون أن يكون مصدر الصواريخ قوات المعارضة السورية، فيما تسمع في المخيم أصوات انفجارات وقصف بين قوات النظام السوري والمعارضة في حلب.

يوم 15 نيسان/ أبريل 2020 اندلع حريق ضخم داخل المخيم ناجم عن ماس كهربائي أدى لاحتراق خمسة منازل للمدنيين وتسبب بخسائر مادية كبيرة، دون وقوع إصابات بشرية، وناشد النشطاء في المخيم الجهات الفلسطينية ووكالة الأونروا، للتحرك سريعاً من أجل مساعدة المتضررين ومد يد العون لهم، خاصة في ظل الوضع الصحي، وحالة الحجر المفروض بسبب فايروس كورونا.

من جانبها قامت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني يوم الأربعاء 16/ نيسان 2020 بمبادرة لمساعدة

الذين تضرروا من الحريق، واشتملت المساعدات على ملابس وأكياس نوم وأغطية، بالإضافة لمواد صحية وأغراض مطبخ.

الجانب المعيشي

أثقلت الهموم اليومية والمعيشية والاقتصادية كاهل أبناء مخيم النيرب، وانعكست الأزمات المتلاحقة عليهم من أزمة «مياه ومواصلات وتأمين التدفئة وأسطوانات الغاز، وارتفاع الأسعار، وجشع التجار، والركض وراء تأمين رغيف الخبز» بشكل سلبي عليهم وعلى مستقبل أطفالهم، حتى باتوا غير قادرين على تحمل تبعات كل تلك المحن والمصائب.

في يوم 25 أيلول/ سبتمبر 2020 أصيب عشرات اللاجئين من أبناء مخيم النيرب بالتسمم جراء تناولهم سمكاً فاسداً من نوع بلميدا اشتروه بثمن رخيص من بائع للسمك في المخيم.

وأضافت مجموعة العمل أن 55 شخصاً أصيبوا بإسهال ومغص وشعور بتعب شديد، وتم نقلهم إلى المركز الصحي لتلقي العلاج، وأن الحالات كانت متفاوتة الخطورة قبل أن يتم علاجها.

من جانبه حذر مركز النيرب الصحي العوائل من أكل السمك، ودعا كل من ظهرت عليه حالات الإقياء والدوران وارتفاع مفاجئ بالحرارة وتغييرات بصبغات الجلد، أو إسهال ومغص أن يراجع المركز الصحي.

الجانب التعليمي

انتشرت في مخيم النيرب ظاهرة التسرب الدراسي بين الطلاب، وخاصة بين الذكور في مرحلة التعليم الثانوي ويعزو البعض أسباب انتشار هذه الظاهرة لالتفاف عنصر الشباب حول المجموعات الموالية للنظام السوري، حيث يتم إغراؤهم برواتب مالية عالية مستغلين الوضع المعيشي

والاقتصادي المتردي للأهالي وحاجة العائلات للمال وانعدام الموارد وضعف المساعدات، وكذلك انتشار ظاهرة المخدرات الناجمة عن الغياب الطويل لرب الأسرة في العمل لتأمين لقمة العيش.

رغم ذلك فقد تفوق 14 طالباً فلسطينياً من أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب في الشهادة الثانوية الفرع العلمي حيث تجاوزت معدلاتهم الـ 90 % من المعدل العام البالغ 240 درجة، وهم: لين مجاهد الطاهر، 239,5، فاطمة محمد زيدان 238، تائر أيمن قدورة 236,5، ألمى أيسر موسى 235,8، حسن علي كيوان 235,7، علاء أحمد محمود 234,8، رهنف محمد هوش 234,6، أمجد حسين حنينو 234,3، أنس باكير 234، صالح عماد غنام 233,9، محمود أحمد حنينو 233,4، أحمد مصطفى عبد الرحمن 232,9، محمود حسام ساعد 231,6، فرح حديري 230.

الجانب الطبي

كشفت جائحة كورونا (كوفيد 19) وانتشارها الكبير بين أبناء مخيم النيرب بحلب، تردي الواقع الصحي في مخيم النيرب والنقص الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع على صعيد النقص الحاد بالكوادر الطبية الاختصاصية لا سيّما الأطباء، فقدان الأدوية، وكافة الاحتياجات الطبية والصحية الضرورية، خاصة منها أسطوانات الأوكسجين التي وصل سعرها في السوق السوداء إلى أكثر من أربعمئة ألف ليرة وفي بعض الأحيان إلى نصف مليون.

بدورهم وجه عدد من الأهالي أصابع الاتهام إلى الجهات الحكومية الرسمية ووكالة «الأونروا» بالوقوف مكتوفة الأيدي أمام جائحة كورونا دون أن تحرك ساكناً، «واكتفت برش مراكزها وبعض الشوارع الرئيسية». وطالبوا باتخاذ إجراءات وتدابير وقائية، لحمايةهم من انتشار الفيروس.

يذكر أنه سجل خلال عام 2020 وفاة، وإصابة العديد من أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب جراء إصابتهم بفيروس كورونا.

في السياق افتتحت مجموعة «لواء القدس» الموالية للنظام في مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب يوم 30 آب/ أغسطس 2020 مركزاً طبياً إسعافياً لعلاج أبناء المخيم، وذلك في ظل تدهور الوضع الصحي والطبي للأهالي بسبب فيروس كورونا.

وقال مشرفو المركز إنه يضم أطباء وممرضين من ذوي الخبرة العالية، وسيكون العلاج فيه مجاناً لسكان مخيم النيرب والمناطق والقرى المحيطة به.

كما أشار المشرفون أن خدمات الممرضين تشمل حالات خارجية، وأن العلاج والدواء والسيرومات وكل الخدمات مجانية، ويضم المركز جهاز إرذاذ وأسطوانة أوكسجين.



مخيم العائدين حمص

11

شهد مخيم العائدين للاجئين الفلسطينيين بحمص يوم 1 أيار/ مايو 2020 سقوط صاروخ على مدرسة الشجرة بالمخيم، وذلك جراء انفجار مستودع ذخيرة شرق مدينة حمص، اقتصرت أضراره على الماديات وسبب حالة من الهلع والخوف بين أبناء المخيم.

ووفقاً لمصادر إعلامية حكومية رسمية فإن الانفجار وقع في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم 1/ أيار- مايو 2020، مشيراً إلى أن عدداً من الشظايا والقذائف تطايرت من مكان الانفجار لتصل إلى مناطق قريبة منه، أدت إلى وقوع إصابات وسقوط ضحايا.

من جانبها أصدرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بياناً صحفياً يوم 2 أيار/ مايو 2020 شددت خلاله على ضرورة حماية المرافق التعليمية، لكي تظل ملاذاً آمناً للطلبة ليتعلموا وليقوموا ببناء مستقبلهم، معبرة عن صدمتها بعد أن تعرضت مدرسة الشجرة التابعة للأونروا في مخيم حمص لشظية ناتجة عن انفجار في مستودع ذخيرة خارج المخيم، الأمر الذي تسبب بحدوث أضرار في غرفة صفية واحدة على الأقل».

وأوضحت الوكالة إلى أن المدرسة كانت خالية وقت وقوع الحادثة، كما هو حال (103) مدارس تابعة للأونروا في سائر أرجاء سورية، وذلك بسبب التدابير المتخذة لمنع انتشار وباء كوفيد 19.

مشيرة أن هنالك (760) طفلاً لاجئاً من فلسطين مسجلين في المدرسة التي تضرر مبناها في حمص، وجميعهم نشؤوا خلال النزاع وعانوا من العنف والخسارة والألم، وتسببت الحادثة بإثارة ذكريات مؤلمة للأيام السابقة من النزاع السوري لدى العائلات التي تعيش في المنازل القريبة في المخيم المكتظ، علاوة على موظفي الأونروا الذين يحرسون المبنى».

الجانب المعيشي

يكابد أهالي مخيم العائدين بحمص خلال عام 2020 الأمرين في سبيل تأمين لقمة عيشهم، في ظل تفشي فايروس كورونا، وانتشار البطالة وانعدام الموارد المالية وتداعيات الحرب في سورية على كافة جوانب حياتهم المعيشية والاقتصادية، حيث بات همُّ الأهالي اليومي ومساعدتهم الرئيسة تأمين مستلزمات الحياة الأساسية.



12 مخيم العائدين حماة

استمرت معاناة أهالي مخيم العائدين للاجئين الفلسطينيين في حماة الاقتصادية والمعيشية خلال عام 2020، جراء ازدياد تدهور الوضع الاقتصادي السوري وانخفاض الليرة أمام الدولار الأمريكي مما انعكس سلباً على جميع مناحي الحياة للمواطن السوري عامة وأهالي مخيم العائدين بشكل خاص، الذين يشكون من البطالة وغلاء الأسعار وشح المساعدات التي تعيّلهم على سد رمقهم ورمق أطفالهم.

الجانب الميداني

اندلع يوم 22 شباط/ فبراير 2020 حريق في منزل اللاجئ الفلسطيني أحمد فانوس، في الحي الغربي من مخيم العائدين بحماة مقابل مستوصف الأونروا، حيث أتت النيران على محتوياته، دون أن يسفر عن وقوع إصابات، فيما هرع عناصر قسم الأمن والسلامة وإدارة المخاطر في الأونروا في المخيم، وفوج إطفاء حماة إلى إخماده.

في حين لا زالت الأجهزة الأمنية السورية تضيق الخناق على أهالي المخيم وتشدد قبضتها الأمنية من خلال حملات الدهم والاعتقال التي تشنها بين الحين والآخر، مما جعل الكثيرين من سكانه يعيشون في حالة خوف دائم على أنفسهم وأبنائهم من الاعتقال التعسفي.



13 مخيم الرمل اللاذقية

اشتكى سكان المخيم من تردي الخدمات الأساسية والبنس التحتية فيه من طبابة ومواصلات، واستمرار انقطاع التيار الكهربائي والمياه والاتصالات لساعات وفترات زمنية طويلة، وأزمة مواصلات خانقة نتيجة عدم تأمين وسائل النقل من وإلى المخيم، حيث بات التنقل من المخيم والعودة إليه واستغلال أصحاب الطافلات (السرافيس) أحد المشاكل التي لا يستهان بها في حياة سكانه.

كما يعاني أهالي مخيم الرمل في اللاذقية خلال عام 2020 من أوضاع معيشية واقتصادية مزرية نتيجة غلاء الأسعار الجنوني، وانهيار الليرة أمام الدولار، وفقدان جزء كبير منهم لعمله بسبب الحرب في سورية، وانتشار جائحة كورونا (كوفيد 19)، حيث باتت معظم العائلات تعيش تحت خط الفقر، مما فاقم من معاناتها وجعلها تعتمد بشكل رئيس في معيشتها على المساعدات الإغاثية التي تقدمها وكالة «الأونروا».



ثانياً

اللاجئون الفلسطينيون

في التجمعات الفلسطينية

1



اللاجئون الفلسطينيون النازحون إلى البلدات الثلاث

بيلا، يلداء، بيت سحم، جنوب دمشق

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في بلدات جنوب دمشق يلداء وبيلا وبيت سحم ظروفًا معيشية وأمنية صعبة، في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية وغلاء الأسعار وضعف الموارد المالية، وارتفاع إيجار المنازل التي تتراوح بين 25 و40 ألف ليرة سورية، أي ما يعادل 20-45 دولاراً أمريكياً، وهي مبالغ من الصعب تأمينها إلى جانب التكاليف الأخرى في ظل البطالة وانخفاض الأجور.

اعتقالات

رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية قيام قوات الجيش والأمن السوري جنوب دمشق بحملة اعتقالات في بلدات جنوب دمشق يلداء وبيلا وبيت سحم ليلاً، شملت شبّاناً وعدداً من النساء والأطفال الفلسطينيين.

- بداية شهر كانون الثاني/يناير 2020 اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية 56 طفلاً فلسطينياً تتراوح أعمارهم بين 10 و16 عاماً في بلدة يلداء جنوب دمشق، على خلفية تمزيق وتشويه طلاب مدرسة الجرمق لصورة رئيس النظام خلال الدوام الرسمي.
- وشهدت المنطقة تحركاً من قبل الأهالي ووجهاء مخيم اليرموك للتدخل وإدخال وساطات لمعرفة أسباب الاعتقال والعمل على إطلاق سراح أبنائهم.
- وأشارت مجموعة العمل أن فرع الدوريات الأمني ردّ على تلك الوساطات بأن الأطفال كانوا ينتمون لتنظيم الدولة «داعش» وما يسمى «أشبال الخلافة» التابع للتنظيم.
- من جانبه أدان مركز توثيق الانتهاكات في سورية بأقصى العبارات الاعتقال التعسفي بحق

الطلبة الفلسطينيين جنوب دمشق واحتجازهم اللاشعري، وإمكانية تعرضهم للتعذيب في السجون السورية.

- وشدد مركز توثيق الانتهاكات في سورية ببيان أصدره يوم 5 كانون الثاني/ يناير 2020 جميع عمليات الاعتقال التعسفي في سورية، محملاً أجهزة الأمن السورية المسؤولية الكاملة عن أي مكروه يصيب الأطفال المحتجزين، داعياً إلى الإفراج عنهم فوراً دون قيد أو شرط.
- كما طالب المركز في بيانه المنظمات العالمية المعنية والصليب الأحمر الدولي وجميع المنظمات الإنسانية والإغاثية بتحمل مسؤولياتها والوقوف على هذا الموضوع، وفتح تحقيق فوري، والتدخل لإطلاق سراحهم على الفور، وحماية الأطفال وفق ما نصت عليه اتفاقات جنيف الأربع عام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية عام 1977 على وجوب حماية توفير حماية خاصة للأطفال خلال النزاعات المسلحة.
- يوم 30 حزيران/ يونيو 2020 اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية أكثر من 35 شاباً من أبناء جنوب دمشق بينهم فلسطينيون.
- يوم 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 أقدمت الأجهزة الأمنية السورية على اعتقال أكثر من 40 شاباً وامرأة من أبناء جنوب دمشق بينهم 12 لاجئاً فلسطينياً من أبناء حي الحجر الأسود يقطنون بالقرب من مسجد أمهات المؤمنين.

2



اللاجئون الفلسطينيون النازحون في قدسيا

لا تختلف أوضاع الفلسطينيين السوريين عن وضع السوريين في المنطقة بشيء تقريباً فجميعهم يعيشون أوضاعاً مأساوية ومتعبة من حيث غلاء المعيشة، وقلّة فرص العمل وصعوبة توفر أهم مقومات الحياة، من حيث الماء والكهرباء اللذان يخضعان للتقنين اليومي وصعوبة توفر الغاز والمازوت خصوصاً في فترة الشتاء بالإضافة إلى صعوبة توفر المواصلات فيها، حيث تقتصر المواصلات العامة كالسرافيس أو الباصات على الوصول إلى بداية المنطقة فقط.

وتتراوح أجور المنازل بين الستين ألف ليرة سورية فما فوق حتى تصل إلى المئة ألف شهرياً، علماً أن أصحاب البيوت تشترط غالباً الدفع سلفاً لعدة أشهر قادمة، وتُكتب عقود إيجار البيوت بموجب موافقات أمنية وإجراءات قانونية يخضع لها كل القاطنين في المنطقة سواء سوريون أم فلسطينيون بالإضافة إلى أن المنطقة مغلقة وتقتصر الحواجز الأمنية للنظام السوري على حاجز واحد فقط عند نقطة الدخول إليها.

واشتكى النازحون الفلسطينيون في مدينة قدسيا خلال عام 2020 من حملات تضييق أمنية من قبل قوات الأمن والشرطة العسكرية، بحثاً عن مطلوبين للتجنيد الإجباري، حيث نصبت دوريات الأمن حواجزها على مدخل ومخرج البلدة، وقامت بضرب الهويات الشخصية للمارة على «التفيش» الأمني، الأمر الذي قيّد حركتهم وجعل الشباب من بينهم حبيسي المنازل.

أما في يوم 13 شباط / فبراير 2020 فقد شنت قوات الأمن السورية حملة اعتقالات في قدسيا بريف دمشق، استهدفت الشباب لإجبارهم على الالتحاق بقوات الجيش، حيث اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية ثلاثة لاجئين فلسطينيين خلال حملة المdahمات والاعتقالات التي طالت العشرات من أبناء المنطقة.

فيما صرح ناشطون في البلدة لمجموعة العمل أن حاجزاً تابعاً لفرع الأمن السياسي المسؤول المباشر عن الملف الأمني لمدينة قدسيا، اعتقل 7 شبان بينهم ثلاثة مهجرين من أبناء مخيم اليرموك في «طلعة 8 آذار».

3

اللاجئون الفلسطينيون النازحون في تجمع حطين



لم يشهد تجمع حطين في منطقة مساكن برزة بدمشق أي تطورات استثنائية في عام 2020، إلا أن معاناة سكانه المعيشية والاقتصادية زادت بؤساً نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في سورية. في حين كان حي برزة من أوائل الأحياء التي خرجت بمظاهرات في شهر 3/2011، حافظ التجمع على الحياد رغم قربه جغرافياً من قلب الأحداث واستطاع سكانه تجنب الانخراط بالأحداث الدائرة في سورية، رغم محاولات البعض تشكيل لجان شعبية أمنية إلا أن الأهالي رفضوا ذلك بشدة ومنعوا تسليح أي شخص من أهل المخيم، أما في نهاية عام 2012 ومع بداية 2013 أصبح الأمر أكثر خطورة في التجمع، حيث تعرض للقصف وسقوط عدد من القذائف عليه هذا إضافة إلى أعمال القنص التي كانت تستهدف كل ما يتحرك، يشار إلى أن التجمع لم يكن مستهدفاً بحد ذاته ولكن نتيجة لموقعه في منطقة تماس على الطريق العام وبجانب مجمع الخدمات (الذي يعتبر قيادة محور للجيش والجوية شمال دمشق)، بالإضافة لوجود التجمع بتماس مباشر مع حي البيادر المؤيد للنظام والملهي، بالمسلحين من اللجان الشعبية ومن الجهة الغربية تشرف عليه تلة البحوث العلمية المليئة بالمدافع والرشاشات الموجهة على الحي، وكذلك جبل عس الورور من الشمال. ومن جهة الشرق تماس مباشر مع حارات برزة البلد التي كانت تحت سيطرة مجموعات الجيش الحر، هذه الأمور مجتمعة جعلت التجمع خط المواجهة بين الطرفين.

4



اللاجئون الفلسطينيون النازحون في القابون

بقيت حكايات ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين (4) القاطنين في حي القابون الدمشقي وما آل إليه مصيرهم خلال سنوات الحرب في سورية مهولاً وطي الكتمان، فمع اندلاع الصراع تعرض الحي الدمشقي للقصف واندلاع الاشتباكات، ولحملات اعتقال ومداهمات ومطاردة وتصفيات ميدانية، بسبب مواقف سكانه المناهضة للنظام السوري، في حين لم يكن اللاجئون الفلسطينيون القاطنون في الحي منذ عام 1948 والمنغمسون في الوجود السوري خارج دائرة الاستهداف والاعتقال، مما اضطر العديد منهم لمغادرة الحي، والنزوح لمناطق أخرى بحثاً عن الأمن والأمان، ومع اشتداد الصراع واستحالة العودة بسبب الحملات العسكرية المتكررة التي نفذتها قوات النظام السوري مدعومة بالطيران الروسي، بدؤوا رحلة نزوح إلى مناطق في دمشق وضواحيها، ولجوء جديدة إلى خارج حدود سورية، ليعيشوا من جديد ما عاشه أبائهم وأجدادهم من نكبة ومأساة وتشتت وضياع.

4 يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في حي القابون بحوالي ستة آلاف لاجئ ما يعادل 1200 عائلة، أغلبهم من أهالي بلدة الطنطورة والذين يشكلون ما يقارب 70% من الفلسطينيين المقيمين في حي القابون، في حين ينتسب البقية إلى مدن وقرى فلسطينية أخرى كصنف وقضائه، وطبريا وقضائها، لوبية، حيفا وقضائها، أم الزينات، الشجرة، كفر عنان، عيلوط، كويكات،

تميز فلسطينيو حي القابون كغيرهم من الفلسطينيين في سورية بتحصيلهم العلمي والثقافي، فقد حقق أبناؤهم شهادات جامعية عُليا بكافة الاختصاصات، ومنهم من حصل على شهادات الدكتوراة ويحاضر في الجامعات السورية، لتجد أكثر من طبيب ومهندس ومعلم في العائلة الواحدة، ويعزو أحد أبناء الحي ذلك لاعتماد الفلسطينيين على العلم وحده بعد أن فقدوا أرضهم في فلسطين ولم يتبقى لهم شيء يعتمدون عليه لضمان مستقبل عائلاتهم، في الوقت الذي يملك أصحاب الحي الأصليين تجارتهم وعقاراتهم وأرزاقهم لضمان مستقبل ابنائهم.

كذلك كان للاجئين من أبناء الحي بصمات في صفوف الثورة الفلسطينية من خلال العمل النضالي المبكر فقدموا العديد من التضحيات، وشاركوا في معظم فعاليات الثورة الفلسطينية في ذلك الحين.

ومن العائلات الفلسطينية في حي القابون (الدسوقي- المصري - الهندي - عبد العال - سلام - البيرومي - عثماوي - عبد الرحيم - قاسم «أبو صفيّة» - السمرا - العيق - سعد - عويس - كتيلة - عبد الرحيم - باير - حمدان - عيسى - عبد الكريم - العسكري - والشاويش، شقير - خلف - حمد - كويكات - البيتم - عليان).

هذا وتشير الإحصائيات الموثقة لدى مجموعة العمل أن 30 لاجئاً فلسطينياً من أبناء حي القابون الدمشقي قضاوا منذ اندلاع الحرب في سورية، و10 فلسطينيين معتقلين من قبل الأمن السوري من أبناء الحي.

وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على تهجير أهالي الحي، وإعادة السيطرة عليه من قبل قوات النظام في أيار من عام 2017 بعد اتفاقية تسوية مع فصائل المعارضة السورية لا تزال الأجهزة الأمنية تمنع أهالي حي القابون من الدخول إليه إلا بموجب موافقات أمنية، ويكون الدخول حصراً يومي الخميس والجمعة، وتجبرهم على دخول الحي سيراً على الأقدام، بدون سيارات، وترك أوراقهم الثبوتية على الحواجز عند مدخل الحي، كما أنها حولت الحي إلى منطقة عسكرية بامتياز بحجة أنها منطقة مفخخة بالألغام، وهي غير قابلة للسكن حيث تبلغ نسبة الدمار فيه ما يقارب 80%.

وما زاد من مأساة أهالي حي القابون عامة واللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقطنون فيه هو خضوع الحي للمخطط التنظيمي الجديد، مما يعني خسارتهم لبيوتهم وممتلكاتهم في الحي وعدم قدرتهم العودة إليه، حيث صرح مدير الدراسات في محافظة دمشق "معمر دكاك" أن سكان مخيم اليرموك والقابون لن يحصلوا على سكن بديل نتيجة تنظيم المنطقتين وفق المرسوم رقم 5 لعام 1982، وإنما سيكون لهم أسهم تنظيمية.

ويتوزع الفلسطينيون من أهالي حي القابون الدمشقي بين عدة دول وبلدان منها دول الاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر بالإضافة لنازحين يتوزعون بين مناطق سيطرة النظام في دمشق وريفها ومناطق سيطرة قوات المعارضة السورية في مدن وأرياف حلب وإدلب شمال سورية.

5



اللاجئون الفلسطينيون في حي جوبر⁽⁵⁾

مع اندلاع الصراع في سورية تعرض أبناء حي جوبر الدمشقي لحملة اعتقال ومطاردة وتصفيات ميدانية كان للاجئين الفلسطينيين نصيب منها مما اضطر العديد منهم لمغادرة الحي، والنزوح لمناطق أخرى بحثاً عن الأمان، ومع اشتداد الصراع واستتالة العودة بسبب الحملات العسكرية المتكررة التي نفذتها قوات النظام السوري مدعومة بالطيران الروسي، بدأت رحلة لجوء جديدة خارج حدود سورية، فيما بقي عدد كبير منهم نازحين في مناطق دمشق وريفها بانتظار العودة إلى الحي، في الوقت الذي لازالت قوات النظام السوري تمنع أهالي حي جوبر الدمشقي من الدخول إليه إلا لدقائق معدودة ومأجورة، وذلك رغم مضي أكثر من عامين على تهجير النظام لأهالي الحي، الذي دُمّرت جميع مساكنه وعمارته ومساجده، فيما يقصد الأهالي ضباط النظام وعناصره المسؤولين عن المنطقة لتسهيل دخولهم وتفقد منازلهم، حيث لا تتجاوز مدة ذلك الدخول 10 دقائق، مقابل مبالغ مالية تتراوح بين 10 إلى 15 ألف ليرة سورية.

ويتوزع الفلسطينيون من أهالي حي جوبر الدمشقي بين عدة دول وبلدان منها دول الاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر بالإضافة لنازحين يتوزعون بين مناطق سيطرة النظام في دمشق وريفها ومناطق سيطرة قوات المعارضة السورية في مدن وأرياف حلب وإدلب شمال سورية.

5 تقدر أعداد اللاجئين في حي جوبر بحوالي عشرة آلاف فلسطيني، لجأ معظمهم من مناطق شمال فلسطين «صفا وطبريا والناصرية منطقة المجيدل وحيفا ويافا وأبناء عشائر الزنغرية والقديرية». وتميز فلسطينيو حي جوبر بتحصيلهم العلمي والثقافي، فقد حقق أبناءهم شهادات جامعية عُليا بكافة الاختصاصات، ومنهم من حصل على شهادات الدكتوراة ويحاضر في الجامعات السورية، لتجد أكثر من طبيب ومهندس ومعلم في العائلة الواحدة، ويعزوا أحد أبناء الحي ذلك لاعتماد الفلسطينيين على العلم وحده بعد أن فقدوا أرضهم في فلسطين ولم يتبقى لهم شيء يعتمدون عليه لضمان مستقبل عائلاتهم، في الوقت الذي يملك أصحاب الحي الأصليون تجاراتهم وعقاراتهم وأرزاقهم لضمان مستقبل ابنائهم.

ومن العائلات الفلسطينية في جوبر الجرادات، مهاوش، حمدان، ديب، مبدى، العشماوي، أبو ماضي، عوكل، سلام، وأكد، عبيد، الأسدي، الكبرا، إدريس، قاسم، أبو خميس.

ونظراً لأعداد اللاجئين الفلسطينيين المتزايدة وحاجتهم المتواصلة للخدمات، قامت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا» بافتتاح مدارس المجيدل، الناصرة، يازور، بيت دقو ومستوصف صحي لتلبية حاجات اللاجئين.

6



اللاجئون الفلسطينيون في ركن الدين

مع بداية قصف مخيم اليرموك والتجمعات الفلسطينية في ريف دمشق نزح الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم إلى حيّ ركن الدين الدمشقي باعتباره الأكثر أمناً وملائمة لوضعهم المادي المزري، وافتتحت وكالة الأونروا مركزاً للإيواء الجماعي في مدرسة صفد التابعة للوكالة في ركن الدين.

وكان النازحون الفلسطينيون في الحيّ قد تعرضوا للتضييق الأمني، حيث فرض الأمن موافقات أمنية لمن يريد استئجار منزل، وقامت أجهزة النظام بحملات أمنية لجمع المعلومات عن القاطنين والنازحين في الحي، وللبحث عن مطلوبين أو متخلفين عن الخدمة الإجبارية في جيش التحرير الفلسطيني.

كما طلب الأمن السوري من البعض مراجعة الأفرع الأمنية وطرح عليهم الأسئلة عن أسباب النزوح والعمل ومن سيسكن في المنزل من أفراد العائلة ولو كان صغيراً، وتبليغهم بكل جديد في هذا الأمر، ويشار إلى أنه هناك من رفض الأمن منحه موافقة لاستئجار منزل.

من جوانب المعاناة الأخرى اصطدم اللاجئون بمشكلة إيجاد مكان لدفن موتاهم، حيث إن المقبرة لأهل المنطقة، ولا يسمح للنازحين الدفن فيها إلا بدفع مبلغ كبير لأحد أقرباء ميت ما في المقبرة للدفن.

أما على صعيد المساعدات فيتلقى اللاجئون الفلسطينيون في سورية عموماً المساعدة المقررة من الأونروا، فيما يشتكي الأهالي عموماً من تراجع العمل الإغاثي منذ سنوات.

7



اللاجئون الفلسطينيون في تجمع حجيرة

شهد اللاجئون الفلسطينيون في تجمع مفرق حجيرة الذي يتبع خدمياً لمحافظة القنيطرة والملاصق تماماً لمنطقة السيدة زينب بريف دمشق خلال عام 2020 مع غيره من المناطق المحيطة بمنطقة السيدة زينب / البحدلية والذبابية والحسينية/ حملة منظمة تقوم بها مؤسسة /جهاد البناء/ التابعة للحرس الثوري الإيراني لشراء المنازل بالتعاون مع بعض السماسرة، وذلك ضمن خطة تهدف لتغيير ديمغرافية المنطقة وتركيبتها السكانية، وإحلال آخرين من تركيبة طائفية محددة مكانهم، بالتعاون وتنسيق مع مؤسسات النظام التي تضيق على الأهالي عبر حرمانهم من أبسط حقوقهم الحياتية. وكان اللاجئون الفلسطينيون في تجمع حجيرة عاشوا جنباً إلى جنب مع إخوتهم من النازحين السوريين، وتقاسموا معهم الظروف الصعبة نتيجة الإهمال وسوء الخدمات الذي تشهده أغلب تجمعات النازحين إضافة إلى الأحوال الاقتصادية السيئة.

ومع انطلاق المظاهرات الشعبية في درعا وغيرها من المدن السورية في آذار 2011 كان تجمع مفرق حجيرة سابقاً في تنظيم المظاهرات، حيث خرجت أول مظاهرة في بداية نيسان 2011 وقوبلت مثل غيرها بالقمع من قبل أجهزة النظام الأمنية.

وشارك العديد من الفلسطينيين إلى جانب أشقائهم السوريين في هذه المظاهرات ونالوا نصيبهم من الاعتقال والإذلال، كما شاركوا في الإضرابات التي كانت تنظم تضامناً مع المدن السورية المحاصرة والتي كانت تتعرض للقصف والمجازر.

ومع تصاعد الحملة القمعية ضد مختلف المدن السورية من قبل قوات النظام، كان تجمع مفرق حجيرة على موعد في 18 تموز 2012 مع مجزرة مروعة راح ضحيتها أكثر من مئة ضحية وعشرات الجرحى سقطوا بقصف من مروحيات النظام خلال جنازة لتشيع جثمان أحد أبناء التجمع سقط في مواجهات مع الأمن في منطقة المشتل، وكان من بين الضحايا العديد من اللاجئين الفلسطينيين.

ولم تتمكن مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية من الحصول على إحصائية دقيقة لعدد الضحايا والجرحى والمعتقلين من اللاجئين الفلسطينيين في تجمع مفرق حجيرة لغياب الإحصائيات

الدقيقة وتخوف الأهالي من ملاحقة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لهم.

وفي اليوم التالي للمجزرة شهد التجمع نزوحاً جماعياً إثر تهديدات من النظام بتدميره فوق رؤوس ساكنيه، ليتجرع أهله من النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من أبناء الريف السوري في محافظات إدلب وحلب ودير الزور والرقعة، ممن قدموا وأقاموا في التجمع مرارة التهجير والنزوح مرة جديدة.

وتعرّض التجمع فيما بعد لحصار خانق مع باقي مناطق جنوب دمشق، حيث عانى من تبقى من سكانه من الجوع والعطش والقصف والقتل، واستمر ذلك إلى أن دخلته قوات النظام مع الميليشيات العراقية والأفغانية واللبنانية والإيرانية في تشرين الثاني 2013 والتي عاثت فيه فساداً ودمرت وأحرقت العشرات من منازلهم، وقامت بتعفيش ونهب الباقي بالكامل.

وبعد أكثر من أربعة أعوام سمحت قوات النظام لعدد من العائلات بالعودة إلى التجمع، حيث وجدت بيوتها مدمرة أو محروقة أو منهوبة بشكل كلي، في ظل غياب شبه كامل للخدمات والكهرباء والماء.



اللاجئون الفلسطينيون النازحون في جديدة الفضل

تشير إحصائيات غير رسمية أن عدد العائلات النازحة من مخيم اليرموك إلى بلدة جديدة الفضل تبلغ حوالي 100 عائلة، تعاني ظروفاً اقتصادية غاية في الصعوبة. حيث اشتكى النازحون من سوء أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، حتى إنهم باتوا يلجؤون إلى بيع أثاث منازلهم ومقتنياتهم الشخصية من أجل تأمين قوت يوم أطفالهم، وسداد ما ترتب عليهم من إيجار منازلهم.

وسجلت البلدة إصابات عديدة بفيروس كورونا مما جعل وزارة الصحة تعلن عن إخضاعها للحجر الصحي، في 21 حزيران - يونيو 2020 وذلك منعاً لانتشار الفيروس وحفاظاً على الصحة العامة وسلامة المواطنين.

من جانبهم أطلق النازحون نداءً للجهات المعنية والفصائل والسلطة الفلسطينية ووكالة الأونروا، طالب خلاله تقديم المساعدات الطبية والغذائية والمالية، ومد يد المساعدة لهم، مبدین استغرابهم من تجاهلهم وتهميشهم.

9



اللاجئون الفلسطينيون النازحون في جديدة عرطوز

تشير إحصائيات غير رسمية أن عدد العائلات النازحة من مخيم اليرموك إلى بلدة جديدة عرطوز تبلغ حوالي 700 عائلة، تعاني ظروفًا اقتصادية غاية في الصعوبة.

ويشككي النازحون إلى بلدة جديدة عرطوز في ريف دمشق الغربي، من استثنائهم من المساعدات الإغاثية، التي تقدمها الهيئات والجمعيات الخيرية للعوائل الفلسطينية في العديد من المناطق السورية.

بدورهم طالب ناشطون الجهات المعنية والإغاثية تقديم يد المساعدة للعائلات التي تعاني أصلاً من أوضاع معيشية قاسية جراء تهجيرهم من منازلهم وممتلكاتهم، وانتشار البطالة بين صفوفهم وعدم وجود دخل مادي ثابت يقتاتون منه، علاوة على انتشار وباء كورونا الذي جعلهم حبيسي منازلهم وعاطلين عن العمل.

10

اللاجئون الفلسطينيون النازحون في الشمال السوري

إدلب

أوضاع أمنية غير مستقرة اشتكى منها المهجرون الفلسطينيون والسوريون في مدينة إدلب وموجة نزوح كبيرة شهدتها المنطقة، جراء قصف قوات النظام وروسيا للمنطقة، والعمليات العسكرية البرية لقوات النظام والمليشيات الموالية له والتي تهدف للسيطرة على مدينة إدلب.

في حين نزحت حوالي 250 عائلة فلسطينية مقيمة في إدلب وريفها من مناطق معرة النعمان وأريحا وسراقب في الشمال السوري إلى المناطق الحدودية مع تركيا التي لا يشملها القصف. هذا وعانت العديد من العائلات من أوضاع إنسانية كارثية، وعاشت حالة من الضياع والتشرد والمعاناة من جديد، حيث توجهت بعض تلك العائلات إلى المخيمات لكن لم تجد مكاناً فيها، مما اضطرها للمبيت بالعراء في ظل الأحوال الجوية السيئة والبرد القارس، فيما بحثت عائلات أخرى عن منازل لكن إيجاراتها مرتفعة جداً، وذلك لأن عدد السكان والنازحين إلى تلك المناطق بات يفوق عدد المنازل المتوافرة وباتت الظروف أكثر بؤساً.

في حين حاولت بعض العائلات الفلسطينية الدخول إلى تركيا بطريقة غير نظامية للبحث عن الأمان وإنقاذ حياتها وحياتها أطفالها، إلا أنّ محاولاتها باءت بالفشل بسبب التشديد الأمني على الحدود السورية التركية.

وتشير إحصائيات غير رسمية إلى أن 1488 لاجئاً فلسطينياً يقيمون الآن في ثلاث مناطق رئيسة في الشمال، وهي منطقة إدلب وريفها ومنطقة عفرين (غصن الزيتون) وريف حلب

الشمالي (درع الفرات)، حيث تضم مدينة إدلب العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، حيث تتوزع 819 عائلة فلسطينية في عدة مناطق أهمها إدلب المدينة التي يقطنها 226 عائلة وبلدة أطمه الحدودية 152 عائلة فيما تقيم في قرية عقربات 60 عائلة، ومثلها في بلدة سرمداء على الحدود مع تركيا، بينما تقيم 50 عائلة في كل من مدينتي معرة النعمان وأريحا جنوب إدلب وكذلك في قرية عطاء الحدودية، في حين تقيم عشرات العائلات الأخرى في مدن وبلدات رئيسة كسلقين ومعرة مصرين وبنش.



مخيم دير بلوط

يعيش المهجرون الفلسطينيون في مخيم دير بلوط شمال سورية أوضاعاً معيشية قاسية، حيث يعانون عجزاً كبيراً في توفر أدنى مقومات الحياة، وشحّ المساعدات الإغاثية وانتشار البطالة بين صفوفهم، وعدم تقديم أي دعم مادي أو غذائي من قبل المنظمات الإنسانية وتخلي الأونروا عن تحمل مسؤولياتها تجاههم.

كما طالب النازحون الفلسطينيون في مخيم دير بلوط الجهات المعنية ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الإغاثية، بتحمل المسؤولية الإنسانية والأخلاقية تجاههم، والعمل على انتشالهم من مأساتهم وتأمين سبل العيش الكريم لهم.

كما دعوا وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بصفتها المسؤولة دولياً عن اللاجئين الفلسطينيين لإيصال كافة معوناتها المادية والإغاثية لهم، باعتبارهم ضمن إحدى حقول عملها

الرئيسية، والعمل على توفير الحماية القانونية والجسدية والإنسانية، وتقديم المساعدات النقدية كبديل لإيواء وغذاء بشكل مباشر أو من خلال عمل شركات مع منظمات دولية في حال عدم رغبة الأونروا بالوصول إليهم، وكذلك العمل على تأمين انتقالهم للعيش من الخيم البالية المهترئة التي لا تقيهم حرّ الصيف وبرد وسيول الشتاء إلى منازل أو كرفانات تكفل لهم متطلبات الحياة الكريمة».

اعتقال

يوم 29 نيسان/ أبريل 2020 اعتقلت الشرطة التركية اللاجئين الفلسطينيين، أحمد إبراهيم خرمندي (39 عاماً)، وزكريا يحيى ديراوي (33 عاماً) من أبناء مخيم اليرموك المهجرين في مخيم دير بلوط عدة أيام ومن ثم أطلقت سراحهما، وذلك أثناء توجههم إلى ناحية جنديرس التابعة لمنطقة عفرين في محافظة حلب في سورية.

يوم 14 تموز/ يونيو 2020 شنت القوات الخاصة التابعة للمعارضة السورية والمدعومة من قبل عناصر الجيش التركي حملة دهم واعتقالات في مخيمي دير بلوط والمحمدية بريف عفرين شمالي حلب، حيث قاموا بتفتيش خيم المهجرين من جنوب دمشق، واعتقلوا على إثرها أكثر من 100 شخص بينهم 30 فلسطينياً لم يتم التعرف على أسمائهم حتى لحظة تحرير الخبر.

ووفقاً لمجموعة العمل فإن القوات الخاصة التابعة للمعارضة السورية لديها قائمة قامت بتفتيش جميع الخيم، واعتقال عدد كبير من المهجّرين، دون معرفة السبب الحقيقي وراء الاعتقالات.

الجانب التعليمي

اشتكت العائلات الفلسطينية في الشمال السوري من حرمان أطفالها من التعليم، نتيجة تهجيرهم القسري وعدم توفر أدنى مقومات الحياة في مراكز اللجوء الجديدة التي أجبروا على النزوح إليها.

وبالرغم من إنشاء مدرسة خاصة في بعض المخيمات بهدف تعليم الأطفال ومحو أميتهم على الأقل، إلا أن تلك المدارس-التي أقيمت في خيم لا تقيهم برد الشتاء ولا حرّ الصيف- واجهت العديد من العقبات والمشاكل، بسبب

انعدام مقومات التعليم من نقص في التجهيزات الدراسية واللوازم المدرسية من قرطاسية ومقاعد ووسائل التعليم الحديثة، وعدم وجود كادر تعليمي مدرب، حيث تعتمد تلك المدارس على خريجي أو طلاب الجامعات.

من جانبها طالبت العائلات الفلسطينية المهجرة الأونروا بتحمل مسؤولياتها تجاه أبنائهم والعمل على تبني العملية التعليمية في شمال سورية، وإرسال المستلزمات التعليمية لأطفالهم، كونهم ينطوون تحت مسؤولياتها.



الجانب الطبي

قامت منظمة آفاد (AFAD) منظمة إدارة الكوارث والطوارئ التركية بإغلاق النقطة الطبية التابعة لفريق ملهم التطوعي، في مخيم دير بلوط شمال سورية من قبل مديرية الصحة في منطقة غصن الزيتون، وذلك بحجة أن الكادر الطبي لا يملك ترخيصاً رسمياً وغير مؤهل.

بدورهم نفذ المهجرون الفلسطينيون والسوريون المهجرون في مخيم دير بلوط بمنطقة عفرين شمال سورية، اعتصاماً طالبوا فيه الجهات المعنية والسلطات التركية ومنظمة إدارة الكوارث والطوارئ التركية آفاد (AFAD) بإعادة فتح النقطة الطبية التابعة لفريق ملهم التطوعي، بعد أن تم إغلاقها بقرار من مديرية الصحة في منطقة غصن الزيتون.

وشدد المعتصمون خلال الوقفة الاحتجاجية التي نفذوها يوم 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 على أن استمرار إغلاق النقطة الطبية وخاصة في ظل انتشار جائحة كورونا (كوفيد19) سيعود بالضرر الكبير ليس فقط على العائلات القاطنة في مخيمي دير بلوط والمحمدية، بل على كافة العائلات القاطنة في المناطق المجاورة للمخيمين لأنها النقطة الطبية الوحيدة التي تخدم تلك المنطقة.

ويخشى النازحون داخل المخيم من المرض الذي يتطلب تدخل الأطباء، فأقرب مستشفى يبعد عن المخيم أكثر من عشرة كيلومترات، وهم لا يمتلكون وسيلة أو تكاليف التنقل الباهظة.

يذكر أنه سجل يوم 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 اكتشاف أول إصابة بفيروس كورونا في مخيم دير بلوط بمنطقة عفرين، لشاب يبلغ من العمر 37 عاماً.

وقفات تضامنية

نظم اللاجئون الفلسطينيون في مخيم دير بلوط يوم 1 تموز/ يوليو 2020 وقفة احتجاجية رافضة للقرار الإسرائيلي بضم الأغوار ومناطق في الضفة الغربية المحتلة.

شارك في الوقفة العديد من أبناء المخيم المهجرين، وممثلون عن هيئات وجمعيات عاملة في الشمال السوري، ودعا المعتصمون إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ورفع الحصار عن قطاع غزة ورفض قرار الضم الإسرائيلي.

وتشارك العائلات الفلسطينية المهجرة إلى دير بلوط في أغلب المناسبات الرافضة للاحتلال والداعية للتمسك بالأرض، رغم الظروف الصعبة التي تعيشها هذه العائلات، نتيجة نقص الموارد وشح المساعدات، وتخلي «الأونروا» عن مسؤولياتها تجاههم.

الحراك الإغاثي

- يوم 09 كانون الثاني/يناير 2020 وزعت هيئة فلسطيني سورية للإغاثة والتنمية مساعدات غذائية على العائلات الفلسطينية والسورية النازحة في عدد من المناطق شمال سورية.

- يوم 11 كانون الثاني/يناير 2020 وزعت دار الأيتام التركية مساعدات إغاثية وغذائية في مخيمي دير بلوط والمحمدية شمال سورية، وذلك للتخفيف من معاناتهم المعيشية والاقتصادية ومد يد العون والمساعدة لهم.

- يوم 11 كانون الثاني/يناير 2020 وزعت حملة الوفاء الأوروبية طروداً غذائية على العائلات الفلسطينية والسورية القاطنة في مخيم إعزاز ومنطقة عفرين في الشمال السوري، كما قدمت وجبات غذائية للعائلات القاطنة في مخيمي دير بلوط والمحمدية بمدينة إدلب.

- يوم 29 كانون الثاني/ يناير 2020 وزعت جمعية خير أمة سلة غذائية على العائلات الفلسطينية والسورية القاطنة في مخيم دير بلوط والمحمدية في ناحية جنديرس بريف عفرين، ووفقاً لأحد أعضاء الجمعية فإنه تم توزيع ما يقرب من 10. . سلة غذائية في المخيمين.
- يوم 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 وزّعت إحدى الهيئات الإغاثية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عدداً من حقائب النظافة على العائلات المهجرة في مخيمي دير بلوط والمحمدية في مدينة عفرين شمال سورية، وذلك للمساهمة في التصدي لجائحة كورونا.

مخيم المحمدية

يبلغ عدد العائلات الفلسطينية المهجرة من مخيم اليرموك وجنوب دمشق إلى مخيم المحمدية التابع لناحية جنديرس جنوب غرب مدينة عفرين شمال سورية؛ ما يقارب 50 عائلة تعاني ظروفًا معيشية قاسية نتيجة شحّ المساعدات الإغاثية، وعدم توفر أدنى مقومات الحياة والمتطلبات الأساسية، والتهميش.

مخيم الصداقة

تشكو حوالي 35 أسرة فلسطينية تقطن مخيم الصداقة شمال سورية، من الفاقة والعوز جراء افتقارهم لمقومات الحياة الأساسية وأوضاعهم المعيشية والاقتصادية المزرية، والتهميش المتعمد لمعاناتهم ومأساتهم من قبل الجهات الرسمية الفلسطينية الممثلة لهم والمسؤولة عنهم، وكذلك تجاهل وكالة الأونروا وعدم تقديمها أي مساعدات إغاثية أو مالية لهم منذ نزوحهم قسراً عن مناطقهم، وما زاد الطين بلة انتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) لتضيف عبئاً آخر على سلة أزماتهم الكثيرة.

في حين عبرت تلك العائلات عن إصابتهم بحالة من الإحباط نتيجة عدم توفر الخدمات الأساسية لهم، وشح المساعدات الإغاثية، مشيرين إلى أن جميع المقيمين في المخيم ليس لديهم دخل أو مورد مالي، حيث يعتمدون بشكل رئيس على ما تقدمه لهم إدارة المخيم والجمعيات الإغاثية من مواد غذائية.

وكانت منظمة مرام وإدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد) بالتعاون مع المجلس المحلي لمدينة إعزاز اتخذت قراراً يوم 22/4/2019 بنقل 80 عائلة من مهجري جنوب دمشق بينهم 35 عائلة مهجرة من مخيم اليرموك من مخيم الشبيبة بمدينة إعزاز إلى مخيم الصداقة بمنطقة البل شمال مدينة صوران بريف حلب الشمالي.

هذا وتزداد معاناة اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من مخيم اليرموك وجنوب دمشق إلى مخيم الصداقة بريف حلب الشمالي يوماً بعد يوم تعقيداً بسبب أوضاعهم الإنسانية الهشة، وما لاقوه من مرارة النزوح والتشرد عن مخيماتهم وممتلكاتهم.

مخيم الجزيرة

تعيش قرابة 30 عائلة فلسطينية مهجرة من مخيم اليرموك ومنطقة التضامن جنوب دمشق ومن غوطة دمشق في مخيم الجزيرة بمنطقة أطمه في محافظة إدلب على الحدود التركية، أوضاعاً إنسانية صعبة وسيئة، حيث يشكون من بؤس الحال وقلة الموارد وانعدام المساعدات الإغاثية، وعدم توفر أدنى مقومات الحياة والمتطلبات الأساسية، والتهميش المتعمد لهم من قبل السلطة والفصائل الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا.

البل

أوضاع إنسانية مؤلمة تواجهها 25 عائلة فلسطينية تقطن في مخيم البل شمال سورية، فيما تزداد معاناتهم سوءاً يوماً بعد يوم نتيجة أوضاعهم المعيشية والاقتصادية المزرية، وتردّي الخدمات وانعدام وشحّ المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الإغاثية.

ويشكو مهجرو مخيم البل من مشاكل كثيرة، منها بُعد المخيم عن مركز المدينة وعدم تأمين الطعام للعائلات النازحة، وتوفير الكهرباء ووجود محال تجارية لشراء حاجياتهم وعدم توفر وسائل للتدفئة.

من جانبها ناشدت العائلات الفلسطينية المهجرة في المخيم المنظمات الدولية و«الأونروا» تقديم يد العون لهم، والعمل على التخفيف من معاناة نزوحهم في مخيمات تفتقر لأدنى مقومات الحياة.

يقع مخيم البل شمال مدينة صوران بريف حلب الشمالي وتم إنشاؤه في 2018 واستقبل مهجري الغوطة الشرقية، ويحوي قرابة (600) خيمة بدعم من منظمة آفاد التركية والهلال الأحمر التركي.



اللاجئون الفلسطينيون النازحون في الجنوب السوري المزيريب - تسيل - تل شهاب- طبريات - جلين

المزيريب

عانت 1700 عائلة فلسطينية إلى جانب أهالي بلدة المزيريب خلال عام 2020 من أوضاع معيشية غاية في القسوة، نتيجة نقص المساعدات وغلء الأسعار وانتشار البطالة، وشح المياه وجفاف بحيرة المزيريب نتيجة الاستمرار غير المشروع لمياه البحيرة من قبل بعض المزارعين في بلدة المزيريب والبلدات المجاورة لها، والحفر العشوائي للآبار الارتوازية، إضافة إلى عشرات المضخات التي تقوم بسحب مياه البحيرة ونقلها إلى الحقول الزراعية في المنطقة. مما ترك أثراً سلبياً

ثقيلاً على كافة المستويات الصحية والبيئية والاقتصادية.

الجانب الميداني

سادت حالة من الهلع والقلق بين أبناء بلدة المزيريب في ريف درعا الغربي، نتيجة تنامي حوادث القتل والاعتقالات والخطف التي باتت هاجساً يؤرق سكان

البلدة، نتيجة تكرارها بشكل كبير خلال عام 2020، حيث طالت عدداً من السوريين واللاجئين الفلسطينيين.

- يوم 7 كانون الثاني/ يناير 2020 أقدم مسلحون مجهولون على اغتيال اللاجئ الفلسطيني حسين أمين الهبيي مواليد (1995)، في بلدة المزيريب بريف درعا الغربي، قاموا بإطلاق

النار عليه أثناء تواجده داخل محل لتصليح الدراجات النارية في البلدة ولاذوا بالفرار، ما أدى إلى مقتله على الفور وإصابة الفلسطيني بلال خالد المساوي الذي كان برفقته بجراح طفيفة.

• يوم الخميس 9 كانون الثاني/ يناير 2020 قامت مجموعة مسلحة تابعة للنظام السوري بإعدام ثلاثة أشخاص من أبناء محافظة درعا جنوب سورية، هم الشقيقان الفلسطينيان عبد الله عبد القادر جابر، مالك عبد القادر جابر، والشاب أحمد خالد الأصفر من الجنسيّة السوريّة، رمياً بالرصاص بدرعا البلد جنوب سورية، وذلك بعد اختطافهم منذ حوالي الأسبوع.

• يوم 6 شباط / فبراير 2020 اغتال مجهولون اللاجئ الفلسطيني «ياسين العواد» في بلدة المزيريب بريف درعا الغربي جنوبي سورية، حيث أطلق المسلحون النار على الضحية أثناء تواجده بالقرب من محله التجاري في البلدة ولاذوا بالفرار.

• يوم 29 شباط / فبراير 2020 أطلق مجهولون مسلحون الرصاص بشكل مباشر على «سمير عارف خلف المصري» الملقب «سمير الوردية» و«قاسم محمد عبد الكريم الصبيحي» الملقب بـ «الجم»، علماً أنهما يعملان في صفوف الفرقة الرابعة التابعة للنظام السوري.

• يوم 10 نيسان/ أبريل 2020 اغتال مجهولون اللاجئ الفلسطيني «محمد بسام المطلق» في بلدة المزيريب بريف درعا الغربي جنوبي سورية، وأكدت مجموعة العمل أن مسلحين قاموا بإطلاق النار على الضحية أثناء تواجده أمام منزله في البلدة ولاذوا بالفرار.

• يوم 15 تموز/ يوليو 2020 أطلق مجهولون النار على اللاجئ الفلسطيني «معتصم محمد عواد» على طريق «المزيريب التل».

من جانبهم اتهم ناشطون النظام السوري بقتل قيادات وعناصر سابقة في المعارضة المسلحة، جنوب سورية على الرغم من إجراء مصالحت وإعطاء تعهدات لهم من قبل الضامن الروسي، وقال أحد أبناء المنطقة «إنّ جنوب سورية والمزيريب شهدت عشرات عمليات الاغتيال خلال سيطرة المعارضة وطالت لاجئين فلسطينيين، ويبدو أنها لن تتوقف في ظل سيطرة قوات النظام السوري».

إفراج- اعتقال- اختطاف

• يوم 17 شباط/ فبراير 2020 اعتقل عناصر حاجز الضاحية في درعا التابع لقوات النظام السوري الفلسطيني «محمود حميد عواد» (55 عاماً) من أبناء مخيم المزيريب جنوب سورية، واقتادته إلى أحد الأفرع الأمنية دون معرفة أسباب اعتقاله.

• يوم 24 شباط/ فبراير 2020 أفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني «محمود حميد

«عواد» (55 عاماً) من أبناء مخيم المزيريب جنوب سورية، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من ستة أيام، حيث اعتقل يوم 17 شباط/ فبراير 2020 من قبل عناصر حاجز الضاحية في درعا التابع لقوات النظام السوري دون معرفة أسباب اعتقاله.

- يوم 5 حزيران/ يونيو 2020 أقدم مسلحون مجهولو الهوية على اختطاف اللاجئين الفلسطينيين «نصر مهاوش» أثناء عمله في محلّ التجاري في بلدة المزيريب بريف درعا الغربي.



بلدة تسيل

شكّت العائلات الفلسطينية في بلدة تسيل التابعة لمحافظة درعا، من فقر الحال والإهمال وسوء أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، بسبب تداعيات الصراع الدائر في سورية.

وأطلق اللاجئون الفلسطينيون في البلدة، نداء استغاثة لكافة الأطراف المعنية ووكالة الأونروا ومنظمة التحرير ومنظمات حقوق الإنسان للعمل على إيجاد حلّ لمعاناتهم والعمل على تقديم مساعدات مالية وإغاثية لهم من أجل ترميم بيوتهم وإعادة إعمارها من جديد خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا، وانتشار البطالة بينهم، وعدم وجود مورد مالي يقتاتون منه.

هذا ويعود تواجد العائلات الفلسطينية في بلدة تسيل إلى ما قبل نكبة عام ١٩٤٨ بعقود من خلال عشيرتي النمريني واللطايفة، الذين تقاسموا مع سكان البلدة تقلبات الحياة بملوها ومرها، وتملّكوا الأراضي وعملوا بالزراعة وبكافة المهن، إضافة للتعليم حيث تميزوا بالفعالية العالية من خلال إتقانهم لكل مهنة عملوا بها في البلدة.

فيما توافد عدد من العائلات الفلسطينية بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ من عشائر النوفلي والخمايسة حسب ما هم معروفون بالبلدة، إضافة لعشيرة أبو عرابي وعائلة الرشيد.

ومن العائلات الفلسطينية في بلدة تسيل عائلة أبو عرابي واللطايفة من كفر كنا قضاء الناصرة، وعائلة النوفلي من سمخ قضاء طبريا ومن الغور تحديداً، أما النمارنة فأتوا من نمرين بفلسطين لذلك يكتّون بالنمارنة.

ويتوزع الفلسطينيون من أهالي بلدة تسيل جنوب سورية بين عدة دول وبلدان منها دول الاتحاد الأوروبي وتركيا ولبنان وليبيا، بالإضافة لنازحين يتوزعون بين مناطق سيطرة النظام في دمشق وريفها.

مع اندلاع الصراع في سورية دخلت بلدة تسيل كغيرها من بلدات درعا في جنوب سورية أتون ذلك الصراع، فقد انطلقت أول مظاهرة فيها بتاريخ 20/3/2011 واستمرت البلدة في مظاهراتها حتى بعد قيام العمل المسلح، الذي يعود ظهوره المنظم إلى شهر نوفمبر 2011.



تل شهاب

شكت حوالي 40 عائلة فلسطينية تقطن في بلدة تل شهاب الواقعة إلى الغرب من مدينة درعا بنحو 17 كم وملاصقة للحدود الأردنية؛ من فقر الحال وقلّة ذات اليد والإهمال وسوء أوضاعهم المعيشية والاقتصادية.

وأطلق اللاجئون الفلسطينيون في البلدة، نداء استغاثة لكافة الأطراف المعنية ووكالة الأونروا ومنظمة التحرير

ومنظمات حقوق الإنسان؛ للعمل على إيجاد حل لمعاناتهم والعمل على تقديم مساعدات إغاثية ومالية لهم من أجل التخفيف من مصابهم.

طبريات

شكت العائلات الفلسطينية والسورية التي تقطن في بلدة طبريات الواقعة إلى الغرب من مدينة درعا والملاصقة للحدود الأردنية، من تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية والأمنية والحصار الخانق الذي تفرضه قوات الفرقة الرابعة التابعة للنظام السوري على عدد من بلدات ريف درعا، حيث عمدت تلك القوات إلى إقامة عشرات الحواجز العسكرية.

من جانبهم أطلق اللاجئون الفلسطينيون في البلدة، نداء استغاثة لكافة الأطراف المعنية ووكالة الأونروا ومنظمة التحرير، ومنظمات حقوق الإنسان للعمل على إيجاد حل لمعاناتهم والعمل على تقديم مساعدات إغاثية ومالية لهم من أجل التخفيف من مصابهم.

وطبريات هي منطقة تابع لبلدة تل شهاب في ناحية المزيريب، حيث يشتهر أهلها بالزراعة والصناعة الزراعية، حيث يملك أهلها العديد من الحصادات والجرارات الزراعية، معظم أهلها من عائلتين فلسطينيتين هما آل الربيعي وآل العوضي، وعائلات سورية من الجولان المحتل، وهي تفصل تل شهاب البلد عن حدود الأردن ويبلغ سكانها من 700 إلى 800 نسمة، يوجد فيها مدرسة ومسجد ومقبرة. ويعود تاريخ تأسيسها إلى عام ١٩٦٩ حيث تم شراء وإنشاء مزارع خاصة وبناء بعض الأبنية في ذلك التاريخ. تبعد عن مدينة درعا حوالي ٢٣ كم وتمتد بطول ٣ كم محصورة من الغرب بالحدود الأردنية ومن الغرب بوادي الزيدي.

جلين

شكت 150 عائلة فلسطينية تقطن في تجمع جلين بريف درعا الغربي من عدم الاستقرار والأمان، والخوف من رحلة تهجير جديدة جراء التوتر الأمني الذي شهدته المنطقة خلال عام 2020، جراء قصف قوات النظام السوري للمنطقة بالصواريخ، ووقوع 5 ضحايا وجرحى بينهم أطفال، إضافة للاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين مقاتلين سابقين في المعارضة وقوات النظام في المنطقة، والتي جاءت على خلفية حادثة قتل تسعة من عناصر الشرطة في ناحية المزيريب على يد «محمد قاسم الصبيحي» انتقاماً لمقتل ابنه وأحد أقاربه بعد اختطافهم بوقت سابق.



من جانبها أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» يوم الخميس 19 آذار/ مارس 2020 عن قضاء اللاجئين الفلسطينيين علي حسين محمد، أحد موظفيها، في منطقة جلين بريف درعا جنوب سورية، بعد عنف مسلح بين طرفي الصراع المحتدم منذ 9 سنوات.

وقالت «الأونروا» في بيانها الذي نشرته على موقعها الإلكتروني الرسمي إن «علي» هو معلم لمادة العلوم، ويعمل منذ أيلول 2013 في مدارسها، مناشدة طرفي الصراع، بالتقيد بالتزاماتهم، بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي، وخصوصاً فيما يتعلق بحماية المدنيين، والامتناع عن الهجمات العشوائية التي يتواجد فيها مدنيون.

وتعاني تلك الأسر التي تعمل بالزراعة وتربية المواشي من قلة ذات اليد وبؤس الحال، والتهميش والإهمال، وعدم توفر الخدمات الأساسية ومقومات الحياة، ومن انتشار البطالة بينهم وعدم وجود مورد ثابت يقتاتون منه.

فيما فاقم انتشار فايروس كورونا المستجد، من مأساتهم وزاد أوضاعهم المعيشية والاقتصادية سوءاً، بسبب عدم وجود مستوصف طبي في البلدة، مما يضطرهم للذهاب إلى عيادة وكالة الأونروا في بلدة المزيريب للعلاج فيها.

أما من الجانب الطبي فيشكو سكان بلدة ومخيم جلين من عدم وجود مستوصف طبي في البلدة، مما يضطرهم للذهاب إلى بلدة المزيريب المجاورة للعلاج، مشيرين إلى أن هذا الأمر يرهق الأهالي والمرضى الذين لا يستطيعون التنقل إلا بشقّ الأنفس، منوهين إلى أنه يوجد عيادة واحدة فقط في البلدة هي عيادة قلبية خاصة للدكتور ناصر خليل الميساوي.

ومن الناحية التعليمية يوجد في تجمّع جلين مدرسة وحيدة تتبع لوكالة الأونروا هي (مدرسة عرابة وعسقلان) بدوامين صباحي ومساءلي من الصف الأول الابتدائي إلى الصف التاسع الإعدادي.

يذكر أن تجمع جلين الذي يقع شمال غرب مركز مدينة درعا 25 كم يقطنه حوالي (500) عائلة معظمهم من منطقة شمال فلسطين (الدواره- الصالحية- العبيسية- السبارجه- المواسه- وبعض العائلات من الضفة وغزة)، فيما يعيش في بلدة تسيل الواقعة شمال غرب محافظة درعا قرابة (120) عائلة فلسطينية.



ثالثاً

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الدول العربية

تواصل الدول العربية ومعظم الدول الأخرى منع اللاجئين الفلسطينيين السوريين من دخول أراضيها، وتفرض شروطاً تعجيزية للدخول، كما تواصل دول الخليج العربي إقرارها بعدم إصدار تأشيرات الدخول للاجئين الفلسطينيين السوريين منذ مطلع العام 2013.



اللاجئون الفلسطينيون السوريون إلى لبنان

شهد لبنان خلال العام 2020 انخفاضاً ملحوظاً في أعداد اللاجئين الفلسطينيين السوريين، لأسباب عدة بينها، عدم منحهم أي وضع قانوني كلاجئين، وعدم السماح لهم بالعمل على الأراضي اللبنانية، إضافةً إلى تراجع قدرة الجمعيات الإغاثية ووكالة الغوث (الأونروا) عن تقديم الخدمات الإنسانية والحماية القانونية للاجئين.

ويقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان، بحسب إحصائيات الأونروا نهاية شهر شباط - فبراير /2020 بنحو 27 لاجئاً، بما يعادل 8700 أسرة، ويتوزع اللاجئون على المناطق الخمس في المدن اللبنانية بنسب متفاوتة، ويعيشون في بيوت مستأجرة بمعدل وسطي لأجرة المنزل داخل المخيمات (200) \$ و(400) \$ خارجها.

الجانب القانوني:

لا يزال الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان تعثره حالة من عدم الاستقرار، رغم صدور قرار يوم 13 تموز/ يوليو 2018 من المديرية العامة للأمن العام اللبناني دعت فيه اللاجئين الفلسطينيين السوريين المقيمين على أراضيها بصورة شرعية أو غير شرعية المخالفين لنظام الإقامة، التقدم من مراكز الأمن العام لتسوية أوضاعهم القانونية، من خلال منحهم إقامة مؤقتة لمدة 6 أشهر مجاناً قابلة للتجديد ولعدة مرات، وشمل القرار إعفاءً من الرسوم بعد ضمّ المستندات المطلوبة، ووفق الآلية المجانية المعتمدة لتجديد إقامة الفلسطينيين اللاجئين في سورية.

الجانب المعيشي:

واجه اللاجئون الفلسطينيون السوريون في لبنان خلال عام 2020 أزمات معيشية واقتصادية قاسية، نتيجة انتشار فايروس كورونا المستجد، كوفيد 19، واستمرار الانهيار الاقتصادي، وتدهور الليرة أمام الدولار، وغلّاء الأسعار وعدم توفر مورد مالي يقاتلون منه، وانتشار البطالة، إضافة إلى شح المساعدات الإغاثية المقدمة من المؤسسات والجمعيات الخيرية.

ووفقاً لما أعلنته وكالة الأونروا في تقريرها الذي أصدرته تحت عنوان «النداء الطارئ لسنة 2020 بشأن أزمة سورية الإقليمية»، أن حوالي 95% من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان يفتقرون للأمن الغذائي، وهم بالتالي في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية المستمرة، كما أشارت الأونروا في ذات التقرير إلى أن 89% من اللاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، منوهة إلى أن أكثر من 80% من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان يعتمدون على المساعدات النقدية التي تقدمها الأونروا باعتبارها المصدر الرئيس للدخل.

الجانب الميداني وفوضى السلاح

بات الوضع الأمني غير المستقر في المخيمات الفلسطينية في لبنان هاجساً يؤرق مئات العائلات الفلسطينية القاطنة فيها، بسبب فوضى السلاح والاشتباكات العائلية والفردية المتكررة التي تحدث في المخيمات، والتي يذهب ضحيتها المدنيون، فيما تُفاقم تلك الفوضى من معاناة عشرات العائلات الفلسطينية السورية القاطنة فيها، وتزيد من هواجسهم ومخاوفهم بعدما هربوا من أتون الحرب الدائرة في سورية إلى لبنان بحثاً عن الأمن والأمان.

وفي حادثة تدلل على ذلك اندلاع «إشكال» يوم الجمعة 8 أيار/ مايو 2020 بين شخصين من عائلتين من أهالي مخيم الرشيدية في مدينة صور جنوب لبنان، ما أسفر عن سقوط قتيل وثلاثة جرحى جراء الاشتباكات.

الجانب الإغاثي:

استمر تراجع العمل الإغاثي خلال عام 2020، مما جعل الجهود الإغاثية التي تقدمها الأونروا والفصائل الفلسطينية والمؤسسات الإغاثية لا تتناسب مع حجم المعاناة التي يتعرضون لها. غير أن عام 2020 شهد حراكاً لبعض المؤسسات والجمعيات الخيرية التي ساهمت بتقديم يد العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين المهجرين من سورية إلى لبنان.



- ففي يوم 26 كانون الثاني/ يناير 2020 وزعت مؤسسة صحابة الأقصى حرامات وأغطية على عدد من العائلات الفلسطينية السورية والسورية في لبنان، ووفقاً لإحدى المتطوعات فإن التوزيع شمل 100 عائلة من اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين القاطنين في مدينة صيدا، ومخيمي عين الحلوة والمية مية ومنطقة وادي الزينة.

- يوم 13 شباط / فبراير 2020 وزع مركز بعليك لمؤسسة «بيت أطفال الصمود» بالتنسيق مع جمعية «إغاثة أطفال فلسطين في اليابان» مادة المازوت على عدد من الأسر الفلسطينية النازحة من سورية، والمقيمة في منطقة البقاع الغربي والأوسط.
- يوم 15 شباط / فبراير 2020 وزع ناشطون إغاثيون 250 ربطة من مادة الخبز و50 غطاء شتوياً على العائلات الفلسطينية السورية النازحة في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في بيروت، وذلك ضمن مشروع «ربطة خبز»، الذي تكفل بدعمه لاجئون فلسطينيون سوريون في أوروبا.
- يوم 15 آذار/ مارس 2020 وزعت لجنة المهجرين لفلسطينيين سورية في بيروت مخيم برج البراجنة التابعة لتجمع اللجان الأهلية لفلسطينيين سورية في لبنان . ١٢ حصة من الخضار.
- يوم 20 آذار/ مارس 2020 وزّع «تجمع اللجان الأهلية لفلسطينيين سورية في لبنان» بعض المساعدات من الخضار على عدد من العائلات الفلسطينية السورية في منطقة البقاع.
- يوم 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 وزع الصليب الأحمر الدولي بالتعاون مع دائرة الشباب في سفارة فلسطين سلّاتٍ غذائية على العائلات الفلسطينية السورية المهجرة في منطقة وادي الزينة في إقليم الخروب جنوب لبنان.
- على مدار ثلاثة أيام ما بين 27 و29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 وزعت اللجنة الأهلية لفلسطينيين سورية في لبنان مادة المازوت على 300 عائلة فلسطينية سورية في منطقة البقاع الغربي والأوسط.
- يوم 1 كانون الأول/ ديسمبر 2020 وزعت لجنة مهجري فلسطينيين سورية 200 ربطة خبز على العائلات الفلسطينية السورية المقيمة في مخيم عين الحلوة بمدينة صيدا جنوب لبنان. ووفقاً لأحد أعضاء الحملة فإن المساعدات شملت العائلات الأكثر احتياجاً.
- يوم 04 كانون الأول/ ديسمبر 2020 وزع «تجمع اللجان الأهلية لفلسطينيين سورية في لبنان» الملابس على بعض العائلات من المهجرين الفلسطينيين من سورية إلى مخيم عين الحلوة جنوب لبنان، وذلك ضمن حملات التوزيع التي ينفذها تجمع اللجان الأهلية لفلسطينيين سورية في لبنان.

الجانب الصحي:

لايزال الاستشفاء يُشكّل أحد أبرز التحديات والمشكلات التي واجهها المهجّرون الفلسطينيون السوريون والسوريون في لبنان، فيما لا تزال المعاناة من نقص الخدمات الاستشفائية كبيرة، خصوصاً بعد ضعف نشاط المنظمات والهيئات المحلية والطبية؛ بحجة عدم وجود موارد مالية، وصعوبة تأمين العلاج لمئات اللاجئين.

من جانبهم طالب ناشطون ولجّئون فلسطينيون، بتسهيل طبابة فلسطيني سورية في لبنان وعدم عرقلة الحالات الطبية الطارئة والاستشفائية، وعدم التعامل بتعقيد إداري لاستشفاء اللاجئين من قبل موظفي الأونروا.

وأتهم اللاجئين موظفي وكالة الأونروا بإهمال الكثير من الطلبات المقدمة من اللاجئين الفلسطينيين من سورية، سواء على الصعيد الصحي أو المطلبي.

فيما تقتصر الخدمات الصحية التي تقدمها الأونروا بالدرجة الأولى على الرعاية الأولية، وكذلك تُحيل الأونروا بعض الحالات إلى المشافي المتعاقدة معها لإجراء بعض العمليات الجراحية والولادة.

كما تشكل التكاليف العالية للعلاج في لبنان عائقاً كبيراً أمام اللاجئين الفلسطينيين، سيما أن الأونروا لا تغطي سوى جزء من التكلفة المتعلقة بالعمليات الجراحية الباردة، حيث إن الأونروا تقوم بالتغطية المالية بحسب تعرفرة قسم الصحة في سورية، لذلك يضطر اللاجئين إلى دفع الفرق المادي الناتج عن اختلاف قيمة الاستشفاء ما بين لبنان وسورية.

وفي ظل التراجع المستمر للعملية الإغاثية في لبنان برمتها؛ فإن العشرات من المرضى اضطروا للعودة إلى سورية للعلاج رغم الخطورة العالية المترتبة على ذلك.

معاناة ونداءات ومناشدات:

نداءات عديدة أطلقها اللاجئين الفلسطينيون المهجرون من سورية إلى لبنان خلال عام 2020 ناشدوا خلالها جميع المنظمات الإنسانية والطبية ووكالة الأونروا والفصائل والسلطة الفلسطينية والمؤسسات المدنية، والجمعيات الخيرية واللجان المعنية بالشأن الفلسطيني التحرك من أجل التكفل بعلاجهم وإنقاذ حياتهم، نتيجة عدم قدرتهم على تأمين تكاليف العلاج والمشافي الباهظة الثمن، إلا أنهم لم يجدوا منها سوى التسويق والتأجيل بحجة الروتين وإتمام العمليات الإدارية الخاصة بتلك الحالات.

- في يوم 20 كانون الثاني/يناير 2020 ناشدت لاجئة فلسطينية سورية مهجرة إلى لبنان تتحفظ مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية عن ذكر اسمها بناء على طلبها، كافة

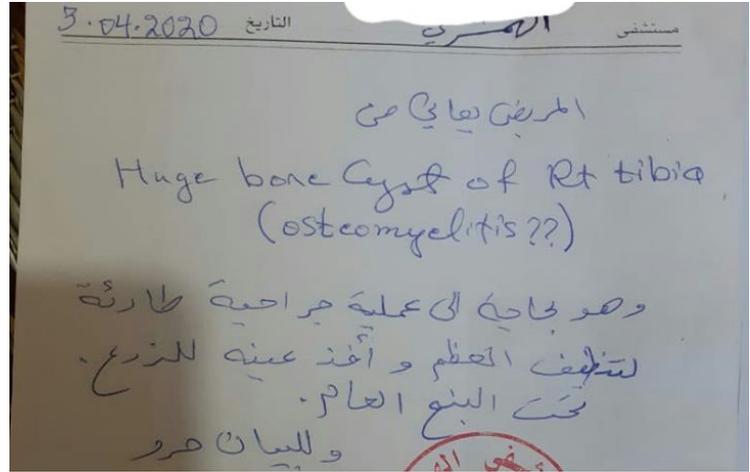
المعنيين والأونروا والفصائل والسفارة الفلسطينية في لبنان وذوي الأيادي البيضاء والقلوب الرحيمة مساعدتها في تأمين تكاليف جلسات علاج سرطان الثدي، وتوفير ثمن 6 إبر (علاج كيماوي) يصل ثمنها إلى 36 مليون ليرة لبنانية ما يعادل 18 ألف دولار.

• يوم 26 كانون الثاني/ يناير 2020 توفيت الطفلة الرضيعة الفلسطينية السورية رشا عيسى عن عمر 50 يوماً، بعد معاناة مع المرض في أحد المشافي اللبنانية، ونتيجة الإهمال وجشع المشافي اللبنانية.

• يوم 9 شباط/ فبراير 2020 ناشدت عائلة اللاجئين الفلسطينيين السوري «غسان عيسى» المهجر من مخيم اليرموك إلى مخيم نهر البارد بمدينة طرابلس شمال لبنان وعدد من الناشطين الفلسطينيين أصحاب الأيادي البيضاء، وكل من يستطيع تقديم العون للمساعدة في تأمين تكاليف إجراء عملية توسيع للشرابين التي تصل إلى تكلفتها إلى حوالي 4300 \$، قدمت منها الأونروا 2250 \$- بحسب العائلة، وبقي من المبلغ المستحق ما يقارب 2050 \$.

• يوم 28 آذار/ مارس 2020 ناشدت عائلة طفلة فلسطينية مهجرة في لبنان التكفل بثمن دواء الأنسولين لابنتهم المصابة بالسكري لعجزهم عن تأمينه، في ظل فقر الحال وضعف مواردهم المالية.

• يوم 12 نيسان/ أبريل 2020 ناشد ناشطون فلسطينيون في لبنان أصحاب الأيادي البيضاء ومن يستطيع تقديم العون، لإتمام تكاليف علاج الفلسطيني شادي المقيم في مخيم عين الحلوة بلبنان، من أجل إجراء العملية الجراحية لتنظيف العظم.



• يوم 19 نيسان/ أبريل 2020 ناشدت عائلة الطفل الفلسطيني السوري «يوسف الشهاب» وناشطون فلسطينيون لإتمام تكاليف علاجه والمقدرة بنحو (1250) دولاراً، بحسب مشفى ليبب في صيدا جنوب لبنان والمسؤول عن الحالة.

• يوم 22 أيار/ مايو 2020 أطلق ناشطون فلسطينيون مناشدة لإتمام تكاليف علاج لاجئة فلسطينية مهجرة في لبنان، لأصابتها بنزيف بعد عملية ولادة في مشفى دار الأمل في بعليك.

- يوم 21 حزيران/ يونيو 2020 جددت والدة الطفل الفلسطيني السوري «حسن أحمد المغربي» البالغ من العمر ثماني سنوات، من أبناء مخيم اليرموك المهجر إلى منطقة التعمير في عين الحلوة جنوب لبنان، الذي يواصل صراعه مع مرض سرطان المعدة منذ أكثر من عامين، نداء مناشدتها للمنظمات الإنسانية والهلال والصليب الأحمر ومؤسسات العمل الأهلي والإغاثي ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية في لبنان، وأصحاب الأيدي البيضاء لإنقاذها من معاناتها ومد يد العون والمساعدة لها لمواصلة علاج نجلها.
- يوم 29 آب/ أغسطس 2020 ناشدت اللاجئة الفلسطينية السورية «ماجدة سليم أبو سرور» والمهجرة من ريف دمشق، المؤسسات الإغاثية وأصحاب الخير تقديم يد العون لدفع تكاليف مترتبة على علاجها من مرض القلب، حيث أجرت عملية تركيب صمام للقلب في مشفى الساحل ببلبنان.
- 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 أطلق اللاجئين الفلسطينيين السوري «عدنان المغربي» أحد أبناء مخيم اليرموك المهجر إلى مخيم البداوي شمال لبنان، والذي يعاني من ورم في الغدة النخامية في الدماغ، وباجة لإجراء عملية جراحية عاجلة نداء إنسانياً عبر مجموعة العمل ناشد خلاله جميع المنظمات الإنسانية والطبية للتكفل بما تبقى من ثمن إجراء عملية له في الرأس ومد يد العون له.

كورونا تفاقم المعاناة

إضافة إلى المشاكل والأزمات الإنسانية والاقتصادية والقانونية والاستشفائية التي تخيم على فلسطيني سورية في لبنان، إلا أن جائحة (كورونا) ضاعفت من معاناتهم ومأساتهم، فالإجراءات الطبية الوقائية التي اتخذتها السلطات اللبنانية، والتي قضت بحظر التجوال وإغلاق المحال التجارية في بعض المناطق وتعطيل المدارس.

وما زاد الطين بلة تصريح مستشارة رئيس الحكومة اللبنانية بعدم معالجة أي فلسطيني في حال إصابته بفيروس كورونا والقيام عوضاً عن ذلك بعزل المخيمات بشكل كامل، مما جعل الفلسطيني السوري في لبنان على يقين تام بأنه لا معاناة ولا ألم في هذه الدنيا يعادل ما يشعر به.

إلى ذلك أعلنت وكالة الأونروا عن إصابة عدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين بفيروس كورونا منهم عائلة مكونة من 6 أفراد تقطن في مخيم الجليل بمدينة بعلبك اللبنانية، وقالت الوكالة في بيان أصدرته يوم 20 نيسان/ أبريل 2020، إنها ستقدم المساعدة للعائلة المريضة، للسماح لهم بعزل أنفسهم داخل منزلهم مع كل مما يتطلبه من ترتيبات وتأمين احتياجاتهم الضرورية.

وأوضحت الأونروا في بيانها أنها قامت وبالشراكة مع منظمة إنقاذ الطفل بتعيين مقدمة رعاية

للأطفال القاصرين الموجودين في المدرسة بموافقة العائلة، ومع المحافظة على الخصوصية الكاملة، كما أعيدت فحوصات الكشف عن فيروس كورونا لأفراد العائلة الذين كانت نتيجة فحوصهم سلبية، وأكدت الفحوصات أن النتيجة ما زالت سلبية.

الجانب التعليمي:

واجه طلاب فلسطينيين سورية في لبنان خلال عام 2020 مصاعب ومعوقات كبيرة منعتهم من الالتحاق بالمدارس؛ تمثلت بانتشار جائحة كورونا واعتماد التعليم عن بعد كخيار ثانٍ. وتزداد الصعوبات حيث ترتفع نسبة الفقر وتندنى الخدمات الأساسية، فارتفع أسعار السلع في السوق، وما رافقه من انتشار البطالة في المخيمات الفلسطينية، وعدم توفر فرص العمل لأهالي الطلاب الذين أصبحوا غير قادرين على تأمين الحاجات الأساسية للعائلة والمستلزمات المدرسية لأولادهم من قرطاسية، ودفع أجرة باصات النقل؛ كل ذلك تسبب في ازدياد الضغط النفسي والاجتماعي على كل أفراد العائلة.

كما أن نسبة كبيرة من الطلاب وأهاليهم اشتكوا من خدمة الإنترنت البطيء، والعالي التكلفة، وعدم توفر الأجهزة الإلكترونية الخاصة ببرامج التعلم عن بعد لكل طالب بحيث يعمل كل أفراد العائلة على جهاز إلكتروني واحد، ما يشكل عائقاً يحدُّ من تفاعلهم مع المعلمين ضمن الوقت المحدد.

من جانبه قال رئيس برنامج التعليم في الأونروا- لبنان «حين تم إغلاق المؤسسات بشكل عام كنا «وكالة الغوث» السابقين في إطلاق برنامج التعليم عن بعد حفاظاً على استمرارية التعليم، حيث لم ينقطع التواصل مع الطلاب والأهالي، وقد استمر المرشدون بتقديم إرشاداتهم الصحية والوقائية أيضاً»، مضيفاً أن «فترة التعليم عن بعد امتدت من منتصف شهر آذار 2020 وكانت أمامنا جملة تحديات عامة وخاصة».

وبخصوص الإجراءات الصحية قامت الأونروا بتجهيز كل مدارسها بمواد التعقيم والتنظيف، وتعمل على تأمين مقياس الحرارة في كل الأقسام، وعملت على تدريب كادرها التعليمي حسب البروتوكول الذي تتبعه.

اعتصامات ودعوات للمطالبة بالهجرة

نفذ مئات اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان العديد من الاعتصامات في عام 2020 أمام المقر الرئيس لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا في بيروت ومكاتبها في المخيمات الفلسطينية في لبنان، للمطالبة بتفعيل بند الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين السوريين، واحتجاجاً على قرار الإدارة الأمريكية وقف المساعدات المالية المقدمة للأونروا، والدعوة

لاستمرار تقديم المساعدات المالية لوكالة الغوث لتستمر بتقديم خدماتها للشعب الفلسطيني، داعين وكالة الغوث إلى تحمل مسؤولياتها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني المهجرين واللاجئين.

في حين نظم بعض الناشطين الفلسطينيين السوريين اعتصامات أمام مقر سفارات كندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي في بيروت للمطالبة بفتح أبواب الهجرة الجماعية واللجوء الإنساني نتيجة الأوضاع المعيشية والقانونية والاقتصادية المزرية التي يعانونها في لبنان، فيما سلم المعتصمون رسالة إلى السفارة الكندية والأسترالية شرحوا فيها رغبتهم بالهجرة بعد أن خسروا كل ما يملكون في سورية جراء الصراع الدائر فيها، وما يتكبدونه من مشاق وآلام في لبنان، هذه المعاناة دفعت الكثيرين منهم للهجرة غير النظامية وركوب قوارب الموت من أجل حياة آمنة وكريمة.



- ففي يوم 2 آذار/ مارس 2020 نفذ العشرات من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية اعتصاماً أمام مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في بيروت، طالبوا خلاله بوضع خطة طوارئ إغاثية شاملة

ومستدامة للاجئين والمهجرين في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة في لبنان وتداعياتها السلبية على اللاجئين، داعين وكالة الغوث إلى تحمل مسؤولياتها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني المهجرين واللاجئين.

- يوم 3 آذار/ مارس 2020 نفذ فلسطينيو سورية في لبنان اعتصاماً أمام مدراء مكاتب الأونروا في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في كل من مدينة صيدا ومخيم عين الحلوة ومنطقة البقاع الغربي ومخيم برج البراجنة في بيروت، وذلك تلبية لدعوة أطلقها تجمع اللجان الأهلية لفلسطينيين سورية لمطالبة وكالة الغوث بتحمل كامل مسؤولياتها تجاه فلسطينيين سورية، وزيادة مساعداتها النقدية وتحسين واقعهم الخدمي والإغاثي والتعليمي والاستشفائي والقانوني.

- يوم 5 أيار/ مايو 2020 نظم اللاجئون الفلسطينيون السوريون اعتصاماً أمام مكاتب وكالة الأونروا في كل من عين الحلوة بمدينة صيدا وبر إلياس في البقاع الأوسط، وذلك احتجاجاً على سياسة الأونروا تجاههم وعدم تحملها المسؤولية في تخفيف المعاناة عنهم، طالب المعتصمون خلال وقفتهم بدفع المساعدات النقدية الشهرية بالدولار، وتعبئة بطاقتهم المصرفية في الوقت المحدد، والتي تشمل بدل الإيواء والغذاء، بسبب ارتفاع أسعار السلع وهبوط سعر الليرة اللبنانية، وانتشار البطالة، وعدم توفر فرص عمل.

• يوم 17 حزيران/ يونيو 2020 طالب العشرات من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) خلال اعتصام نفذوه أمام مكتبها في مخيم برج البراجنة ببيروت، تثبيت مواعيد المساعدات الشهرية بحيث لا يتعدى الـ 15 من كل شهر، وضمان وصول المساعدات بطريقة شفافة دون ممارسة أي تصرفات غير إنسانية من قبل شركة «بوب فايننس» كما حصل سابقاً، والتأكيد على استلام المساعدات المالية بالدولار الأمريكي، أو ما يعادله بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف في السوق وليس على السعر القديم، كما شددوا على ضرورة الإسراع بمنح المساعدات لكل مستحقيها دون تأخير أو مماطلة.

• يوم 19 حزيران/ يونيو 2020 نظم الفلسطينيون القادمون من سورية إلى لبنان وقفة احتجاجية أمام مبنى عيادة وكالة الأونروا بمنطقة بر إلياس في البقاع اللبناني، بحضور ممثلين عن الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية.

• عبر المعتصمون خلال الوقفة الاحتجاجية عن رفضهم للآلية التي جرى اعتمادها من قبل الأونروا خلال عملية توزيع المساعدات المالية، وما شابها من فوضى وإرباك وامتهان لكرامة اللاجئين، وغياب الشفافية والتعليق المتكرر لتوزيع المساعدات، مطالبين وكالة الغوث بالعمل على صرف المساعدة الشهرية للإيواء، والسلة الغذائية بالدولار الأمريكي، أو ما يعادله بالعملة اللبنانية.



• يوم 1 تموز/ يوليو 2020 نظم فلسطينيو سورية في لبنان اعتصاماً أمام مكتب مدير خدمات الأونروا في مخيم عين الحلوة، بحضور ممثلين عن المؤسسات ولجان الأحياء ورابطة حق العودة، وأهالي المخيم.

• دعا المعتصمون وكالة «الأونروا» لتسليم المساعدة النقدية المقدمة من «الأونروا» بالدولار بدل الليرة اللبنانية بسبب تدهور قيمتها، وما نجم عنه من غلاء فاحش وارتفاع جنوني للأسعار، كما طالبوا وكالة الغوث بعدم التأخير في دفع المستحقات المالية الخاصة بفلسطينيين سورية وصرفها بموعدها المحدد منتصف كل شهر، لأن معظم العائلات تستخدمها لدفع إيجارات المنازل وتأمين احتياجاتها الأساسية من مأكّل ومشرب، كما طالبوها بتأمين الحماية القانونية والجسدية لهم في لبنان، بالإضافة إلى ما تقوم به من أعمال إغاثية والعمل على تسوية أوضاعهم القانونية، خاصة من لا يملك أوراقاً ثبوتية.

- يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 طالب «تجمع اللجان الأهلية لفلسطيني سورية في لبنان» وكالة الأونروا بزيادة المساعدة الشتوية للمهجرين الفلسطينيين من سورية في لبنان، بسبب الوضع الاقتصادي المزري وغلاء المعيشة وتأمين مادة المازوت. وقال التجمع في بيان أصدره؛ يحمل فصل الشتاء الكثير من الهموم والمعاناة والفقر والبرد للاجئين، وخاصة منطقة البقاع الأكثر برودة، مما يشكل أعباء مرهقة على أهلنا المهجرين. وشددت اللجان الأهلية على تسريع صرف المساعدة الشتوية، ودفعها بالدولار أو بسعر صرف الليرة اللبنانية الجديد، وبما يناسب الوضع الاقتصادي وأسعار السلع.
- يوم 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 طالب تجمع اللجان الأهلية لفلسطيني سورية في لبنان وكالة الأونروا بضرورة الإسراع وعدم التأخير بدفع المساعدات النقدية الشهرية والمساعدة الشتوية. وشرح التجمع الذي قام بتسليم مذكرة موحدة إلى مدراء وكالة الغوث في المخيمات والمدن اللبنانية بشكل مفصل؛ الأوضاع المأساوية والقاسية التي يعيشها الفلسطيني السوري في لبنان، جراء غلاء المعيشة وانهايار الليرة مقابل الدولار، انتشار الفقر والبطالة بين صفوفهم وعدم وجود مورد مالي يقاتلون منه إلا ما تقدمه الأونروا من مساعدات مالية لهم. وطالب تجمع اللجان الأهلية لفلسطيني سورية الأونروا تسليم المساعدة الشهرية بالدولار أسوة بموظفي الوكالة، أو صرف المساعدات بسعر صرف الدولار بالسوق المحلية.

تصريحات رسمية وبيانات صحفية

- قال الرئيس اللبناني العماد ميشال عون خلال استقباله المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (أونروا) فيليب لازاريني، يوم الأربعاء 16 أيلول/ سبتمبر 2020 «إن لبنان ما زال ينتظر تجاوب الدول المعنية مع طلبه تسهيل عودة النازحين السوريين إلى بلادهم، وكذلك الفلسطينيين الذين أتوا من سورية إلى لبنان نتيجة استهداف مخيم اليرموك الفلسطيني في سورية»، وشدد الرئيس عون على «أن بلاده عانت كثيراً من تداعيات النزوح السوري واللجوء الفلسطيني على نحو يتطلب وضع حد لهذه المعاناة، خاصة في ظل المضاعف الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان ومضاعفات انتشار وباء كورونا وانفجار ميناء بيروت البحري».

- حذرت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) في بيان صحفي أصدرته يوم 31 آب/ أغسطس 2020 من أنّ اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في لبنان وفلسطيني سوريا سيواجهون خطر المجاعة، بسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والمالية الصعبة التي يمر بها لبنان، إضافة إلى الأوضاع الصحية المستجدة وانتشار وباء كورونا في لبنان، والقرار الذي أصدره وزير العمل الأسبق ضد العمالة الفلسطينية في شهر تموز 2018، وما سببته تلك الإجراءات والقرارات من صرف تعسفي للكثير من العمالة الفلسطينية، والاندفاع الهائل الذي دمر جزءاً كبيراً من مرفأ بيروت. وأوضح البيان أن هناك مخاطر حصول مجاعة حقيقية ستواجه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان نتيجة مخاوف البنك المركزي، وفي ظل تناقص احتياطات العملات الأجنبية لديه من عدم قدرته على الاستمرار في دعم السلع الأساسية (الأدوية، المحروقات، الطحين، القمح، السكر، الرز...) بعد الأشهر الثلاثة المقبلة بحسب ما نقلته بعض وسائل الإعلام، ولجهة عدم قدرتهم على شراء السلع الأساسية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة أساساً، وعدم وجود أي تحرك استباقي من قبل وكالة الأونروا والجهات الرسمية. وطالبت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) في بيانها الأونروا بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه اللاجئين والبدء بخطوات استباقية لمواجهة هذه الكارثة من خلال إطلاق نداءات استغاثة للمانحين والمجتمع الدولي لتأمين تمويل طارئ يمكنها من تغطية احتياجات اللاجئين الأساسية، استرجاع برنامج تقديم السلع العينية لعموم اللاجئين الفلسطينيين طيلة فترة الأزمة، المطالبة بعقد مؤتمر دولي للمانحين لتوفير الدعم المالي والاقتصادي الدائم للاجئين الفلسطينيين.



اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الأردن

تقدر إحصائيات «الأونروا»، أن حوالي (17000) لاجئاً فلسطينياً من سورية قد لجؤوا إلى الأردن نتيجة الحرب السورية، ويواجه اللاجئون هناك أوضاعاً قانونية ومعيشية غاية في السوء، ويعيشون في خوف دائم من أن تتم إعادتهم قسرياً بعدما أعلن الأردن رسمياً عن منع دخولهم، حيث إن غالبيتهم قد دخلوا بطرق غير نظامية، ويعانون من محدودية الحركة وسبل الوصول للفرص الوظيفية والخدمات والإجراءات المدنية والقانونية". حيث إن فئة اللاجئين الفلسطينيين حملة الوثائق السورية هم الفئة الأضعف بين اللاجئين، بسبب وضعهم القانوني الذي لا يخولهم العمل أو مراجعة المراكز الصحية الحكومية، أو الخروج بغير محاذير من منازلهم لتلبية أقل مطالب الحياة لأسرهم.

الجانب المعيشي

أعلنت وكالة الأونروا في تقريرها الذي أصدرته تحت عنوان «النداء الطارئ لسنة 2020 بشأن أزمة سورية الإقليمية»، « أن 100% من الأسر الفلسطينية السورية في الأردن بحاجة إلى مساعدة للتأهب لفصل الشتاء، وذلك بسبب أوضاعهم المعيشية وظروفهم الاقتصادية المتدهورة، ونقص فرص العمل وانتشار البطالة في صفوفهم»، وذكرت أن تقيماً شاملاً للأمن الغذائي ومجالات الضعف أظهر أن 67% من اللاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن يفتقرون للأمن الغذائي أو عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

ويظهر التقييم وفقاً للأونروا أن 12% من أسر اللاجئين الفلسطينيين من سورية التي تعيّلها نساء تفتقر للأمن الغذائي بالمقارنة مع 7% من الأسر التي يعيّلها ذكور، وينعدم الأمن الغذائي بين العائلات التي أفادت بأن رب الأسرة لا يجيد القراءة والكتابة كلياً بنسبة 78%، كما أفادت الوكالة أن 86% من أسر اللاجئين الفلسطينيين من سورية الذين شملهم الاستطلاع واقعون في الدين، وكشفت أن 35% من إجمالي الفلسطينيين من سورية في الأردن استخدموا المساعدات النقدية من الأونروا لدفع إيجار منازلهم، و 15% لتغطية الاحتياجات الغذائية، و 15% لسداد الدين و 11% لدفع فواتير المياه والكهرباء و 24% استخدموا المساعدة النقدية لأولويات أخرى مثل الصحة والنقل والملبس وما إلى ذلك.

• طالب اللاجئون من سورية إلى الأردن وكالة الأونروا بإلغاء نظام تسليم المساعدة كل ثلاثة شهور وتوزيعها شهرياً نظراً لعدم تحمل العائلات الانتظار لفترة طويلة، وشدت المناشدة على ضرورة صرف الوكالة مساعدة طارئة لكل العائلات الفلسطينية المهجرة من سورية إلى الأردن لتعينهم على حماية الأطفال والنساء وكبار السن. وحملوا الأونروا المسؤولية عن تحسين أوضاعهم، «فهي الجهة الوحيدة المسؤولة عن الفلسطينيين، وفي ختام المناشدة قالوا «نرجو التحرك فوراً والاستجابة لنداء اللاجئين وإغاقتهم».



• ناشد اللاجئون الفلسطينيون من سورية في مخيم الحديقة بمدينة الرمثا الأردنية، الأونروا ومنظمات حقوق الإنسان برفع حالة الحظر والعزلة عنهم، والتي فرضت عليهم منذ أكثر من 5 أشهر بسبب فايروس كورونا، وقال أحد اللاجئين في رسالة

وصلت إلى مجموعة العمل «إن المخيم أصبح شبه معتقل منذ شهور، وسيتحول إلى مصح للأمراض العقلية إن لم يخففوا من معاناتنا، وأضاف أن العائلات الفلسطينية والسورية في حالة نفسية يرثى لها، إضافة إلى الأطفال، حيث يواجهون خطر الإصابة بالاكئاب بسبب الحظر والعزلة. وأشار إلى أن أوضاع النازحين في المخيم سيئة للغاية، خاصة بعد انقطاعهم عن زيارة ذويهم وأقاربهم خارج المخيم، ومنعهم من زيارتنا بالرغم من عودة الحياة تدريجياً إلى حالتها الطبيعية في المملكة»، من جانب آخر، قالت لاجئة فلسطينية تسكن مخيم الحديقة: «إن أوضاعهم في المخيم من سيء إلى أسوأ، فمساعدات الأونروا المقدمة كل ثلاثة أو أربعة شهور لا تكفي لسدّ الرمق، وطالبت بزيادة المساعدات ورفع الحظر وفك العزلة عنهم.

• وفي شهر آب- أغسطس/ ناشد لاجئون فلسطينيون من سورية في الأردن وكالة الأونروا، بضرورة الإسراع بصرف المساعدة النقدية الثانية الطارئة، وذلك مع تمديد ساعات حظر التجول في الأردن، واحتمالية دخول البلاد في حظر عام بسبب ارتفاع الإصابات بفايروس كورونا. وقالت إحدى اللاجئات في مناشدتها والتي وصلت لمجموعة العمل «نناشد مدير عمليات الأونروا في الأردن السيد «محمد أدار»، بصرف المساعدة المالية الطارئة حتى تتمكن من شراء الطعام قبل دخول البلاد في حظر عام، حيث الإصابات بفايروس كورونا بارتفاع يومي».

• ناشد اللاجئ الفلسطيني أبو عبد الرحمن من مهجري مخيم اليرموك الأونروا والمفوضية بمد يد المساعدة، لإنقاذه من الطرد من منزله المستأجر، وقال «إن عائلته تعيش أوضاعاً مزرية، بسبب ضعف المساعدات وصعوبة العمل وتراكم فواتير الكهرباء والماء، وزاد مرضه في القلب من معاناتهم»، وأضاف اللاجئ «إن صاحب المنزل أنذره بالإخلاء في حال لم يدفع الإيجار والفواتير المتراكمة منذ 3 شهور، وأشار إنه لجأ لوكالة الأونروا طلباً للمساعدة لكنها تخلت عنه بحسب قوله.

• في تشرين الأول - أكتوبر/ 2020 طالبت أكثر من 50 عائلة من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في الأردن، بإجراء تحقيق مالي شفاف من قبل الأمم المتحدة في ملف فلسطيني سورية في الأردن وكيفية توزيعها عليهم، والموظفين المشرفين عليها في وكالة الأونروا. وقالت العائلات في شكوى وصلت إلى مجموعة العمل إن أوضاع الفلسطينيين القادمين من سورية مزرية، وهي تشكو عدم التزام مستلمة الملف في وكالة الأونروا. ر.أ بتقديم المساعدات المالية الدائمة والكافية لهم، واتهموها بالتمييز واللعب بملف وأوضاع العائلات بناء على مصالح شخصية. واشتكت العائلات من سوء تقييم الباحثة فهي التي تحدد بعد زيارتها المنازل، زيادة أو تخفيض المساعدة المالية لفلسطيني سورية، وأشارت الشكوى إلى أن عدد فلسطيني سورية في الأردن والمحدد بـ 17500 غير صحيح، لأسباب منها: وضع بعض العائلات المقيمة أساساً في الأردن وأغلبها من معارف وأصدقاء وعائلات موظفي الأونروا مع العائلات القادمة من سورية، وبعض العائلات السورية ضمها للاجئين الفلسطينيين، وهي تستلم مساعدات من مفوضية اللاجئين ومن الأونروا. وتنوه العائلات إلى أن العديد من موظفي الوكالة يتلقون مساعدات مخصصة للنازحين الفلسطينيين، إضافة إلى أن بعض الوفيات لم يتم إيقاف المساعدات عنها من الوكالة، على الرغم من أن أهل المتوفى لم يعودوا يتلقون مساعدات.

وبعد أيام من اتهامات للأونروا بالفساد، وصلت إلى مجموعة العمل ردود عديدة على الاتهامات، وقال ناشطون فلسطينيون من سورية، إن الاتهامات تفتقد للمصداقية والمهنية، وأن الأمم المتحدة أجرت تحقيقاً في وقت قريب ولم يظهر فساد أو خلل في ملف الفلسطينيين من سورية وإدارته. ويشير الناشطون أن المشتكين ليسوا من فلسطيني سورية وهم من حملة الجوازات الأردنية، وكانوا يقطنون في سورية، ومثل هذه الشكاوى تضر فلسطيني سورية في الأردن. وحول موضوع المساعدات، قال الناشطون إن تحديد المبلغ ليس من شأن الباحثة الاجتماعية، وهو محدد من قبل الأمم المتحدة في جنيف بقدر 52 ديناراً لحملة الجوازات الأردنية و82 ديناراً لحملة الوثائق الفلسطينية السورية ومن لا يملكون أوراق.

فاقمت أزمة كورونا من الأعباء المعيشية التي يعانيها اللاجئون الفلسطينيون في الأردن بعد الإجراءات التي اتخذتها السلطات الأردنية للحد من انتشار الوباء في البلاد، في تعطيل أعمال الكثيرين وتركهم دون مصدر رزق، في الوقت الذي انقطعت المساعدات الإنسانية، فباتت أعداد كبيرة من العائلات غير قادرة على تأمين قوت يومها بعد تعطيل الأعمال، وتوقف المنشآت التي كان يعمل بها البعض وعددهم قليل.

وتحرم السلطات الأردنية اللاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن من مساعداتها المادية والإنسانية، المقدّمة من خلال برنامج صندوق «همة وطن» الذي يقدم معوناته لمن يعانون من ظروف معيشية صعبة نتيجة أزمة فايروس كورونا. وقال فلسطينيون من سورية في الأردن، إنهم غير مخول لهم التسجيل بالضمان الاجتماعي، ولم تشملهم أي قرارات حكومية للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد 19، ولم تشملهم المساعدات المقدمة من المفوضية العامة لأنهم لا يندرجون تحت مسمى لاجئين سوريين.

وفي شهر أيار- مايو / 2020، ناشد اللاجئون الفلسطينيون من سورية في الأردن، وكالة الأونروا بإغاثتهم وتحمل مسؤولياتها تجاههم للتخفيف من آثار جائحة كورونا وانعكاس ذلك على أوضاعهم الاقتصادية. وقال أحد اللاجئين «نعيش أوضاعاً إنسانية صعبة في ظل انتشار فايروس كورونا وتبعات هذا الوباء، فأغلب اللاجئين يعملون مياومة، وهم الأكثر ضرراً في هذه الأزمة».



تصريحات ولقاءات رسمية

- في كانون الثاني- يناير / 2020، قال القائم بأعمال المفوض العام لوكالة الأونروا «كريستيان سو ندرز»: «إن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بمن فيهم القادمون من سورية؛ يواجهون شدائد اجتماعية واقتصادية في ظل تضائل فرص العمل، ولا سيما للنساء والشباب»، وأضاف في رسالة نهاية العام «على الرغم من البيئة السياسية الصعبة والظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية، فإن الشعور بالكرامة لدى اللاجئين الفلسطينيين الذين التقيت بهم، نساءً ورجالاً وأطفالاً، وعزيمتهم وسعة حيلتهم تدهشني دوماً».
- في 21 حزيران- يونيو / 2020 التقى مدير عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (أونروا) في الأردن محمد عبيد أدار، بوفد من الناشطين الفلسطينيين السوريين في الأردن تحت مسمى (فلسطيني لاجئ). شرح الوفد لأدار خلال اللقاء الذي جرى في مقر الأونروا بعمان، الأوضاع الإنسانية القاسية التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين السوري القادم من سورية إلى الأردن، نتيجة أوضاعهم القانونية والمعيشية المزرية، وانتشار جائحة كورونا، كما طالب الوفد وكالة الغوث بالوقوف أمام مسؤولياتها، وإيجاد حلول بعد تراكم الديون وعدم قدرتهم على دفع الفواتير المترتبة عليهم، مع تفشي جائحة كورونا.



اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى مصر

يواجه اللاجئون الفلسطينيون ممن فروا من الحرب السورية إلى مصر تجاهلاً قانونياً وغياباً للحقوق الأساسية، حيث لا تعترف بهم الحكومة المصرية كلاجئين، هذا الأمر جعلهم يعانون من أوضاع قانونية هشة على كافة الصعد القانونية والمعيشية والصحية والتعليمية، وعدم تقديم المساعدات الإغاثية والمالية لهم أسوة باللاجئين السوريين.

وتتركز مشكلات فلسطينيي سورية في مصر على الجانبين الاقتصادي والقانوني، حيث يواجه اللاجئون الفلسطينيون العديد من العقبات خلال محاولتهم الحصول على الإقامة في مصر، بالرغم من تحقيق معظمهم للشروط المطلوبة للحصول على الإقامة.

كما تتضاعف المعاناة مع شريحة الفلسطينيين السوريين ممن دخلوا الأراضي المصرية بطريقة غير نظامية، وكانوا قد فروا من السودان وعبروا الحدود إلى مصر، حيث مروا بظروف صعبة خلال رحلة الهجرة بين السودان ومصر.

وتعرضوا خلال الرحلة إلى تهديدات المهربين وعمليات سرقة وتهديد بالسلاح، علاوة على شح المياه والطعام والمسير لساعات تحت أشعة الشمس الحارقة، وفي بعض الأحيان يحشر اللاجئون داخل صناديق سيارة حديدية تشق الدروب الوعرة في الصحراء.

ويعاني اللاجئون في مصر من عدم القدرة على الحركة والتنقل والعمل وتعليم أبنائهم، إضافة إلى عدم قدرتهم السفر خارج مصر عبر المنافذ المصرية من موانئ ومطارات، وذلك بسبب رفض السلطات المصرية تسوية أوضاعهم القانونية أسوة باللاجئ السوري، الذي يتم تسوية وضعه خلال أيام بموجب بطاقة اللجوء التي يحصل عليها من المفوضية لمجرد وصوله إلى مصر.

• في الشهر الأول من العام 2020، أطلق عدد من الناشطين الفلسطينيين وعائلة لاجئة فلسطينية سورية نداء ناشدوا خلاله السفارة الفلسطينية في مصر ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، التدخل لدى السلطات المصرية لإطلاق سراح اللاجئة الفلسطينية «حفيظة حسين السوطري» مواليد عام 1967 المحتجزة هي وعدد من اللاجئين السوريين في مركز شرطة «إدفو» شمالي أسوان منذ ٢٠١٩/٨/١، وذلك بتهمة دخولها من السودان إلى الأراضي المصرية بطريقة غير شرعية. ووفقاً للعائلة فإن حفيظة تعاني العديد من الأمراض وهي بحاجة إلى عناية طبية خاصة، مطالبين الجهات الدولية والحكومة المصرية النظر بقضيتهم من الناحية الإنسانية البحتة خاصة أنهم لاجئون فارون من الحرب للبحث عن الأمن والأمان والنجاة بحياتهم.

• في الشهر الثاني، اشتكى لاجئون فلسطينيون من سورية في مصر من سوء معاملة موظفي السفارة الفلسطينية في القاهرة، وعدم الاستجابة لمطالبهم وإهمال الأخيرة في متابعة قضاياهم وحلّ مشاكلهم، وطالب اللاجئون الفلسطينيون الذين تجمعوا في مبنى السفارة الفلسطينية بتسجيلهم لدى المفوضية العليا للاجئين، والاعتراف بهم كلاجئين ومساواتهم مع اللاجئين السوريين. كما اعتصمت مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين من سورية في مصر أمام مبنى السفارة الفلسطينية في القاهرة، للمطالبة بتحسين أوضاعهم القانونية والمعيشية. وندّد المعتصمون بتجاهل السفير الفلسطيني معاناتهم ورفض استقبالهم، وإهماله في متابعة قضاياهم وحلّ مشاكلهم، والمعاملة السيئة من قبل عناصر السفارة.

• في الشهر الرابع، جدد اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سورية إلى مصر، مطالبتهم الأونروا الوقوف أمام مسؤولياتها، وتقديم مساعداتها المادية والعينية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية السيئة، مستغربين مما طلة الأونروا وعدم مبالاة مكتبها في القاهرة من المخاطر المحيطة بهم، بعد تفشي وباء كورونا عالمياً، وعدم اتخاذها إجراءات كفيلة بحمايتهم من الفايروس المستجد كوفيد 19.

• في الشهر السادس، التقى وفدٌ من فلسطينيي سورية المهجرين إلى مصر مدير مكتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في القاهرة سحر الجبوري. وقال أحد أعضاء الوفد «لقد شكلنا وفداً يمثل فلسطينيي سورية في مصر مكون من 10 أشخاص، لمتابعة أوضاع اللاجئين مع مكتب «الأونروا» في القاهرة، وبعد مفاوضات دامت خمسة أشهر تمكّننا من أخذ موعد من المكتب للقاء مديرته «سحر الجبوري» التي استقبلت اثنين فقط من أعضاء الوفد بحجة كورونا وبطريقة غير لائقة بقولها «لدي نصف

ساعة فقط للحديث عن أوضاعكم»، وكنا قد جهزنا في وقت سابق قائمة بـ 15 بنداً ومطلباً لمناقشتها معها، فيما وافقت على مناقشة بندين فقط».

- في الشهر السابع، اشتكى اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سورية إلى مصر، من الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشونها في ظل تخلي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» عنهم واتخاذها إجراءات تقيّد زيارتهم لمكاتبها. وقال «أسعد مجدلاني» أحد ممثلي اللاجئين في مصر «إن مديرة مكتب «الأونروا» في القاهرة «سحر الجبوري» تتعامل مع اللاجئين بعدم إنسانية، وتقلل من حجم معاناتهم خاصة بعد اتخاذها قراراً بمراجعة مكتبها من خلال رابط على الإنترنت لتوقف زيارات اللاجئين إلى المكتب، وذلك بعد سلسلة إجراءات اتخذتها في وقت سابق كان أبرزها حصر المراجعات بيومي الإثنين والأربعاء بعد أن كانت طيلة أيام الأسبوع».

وطالب فلسطينيو سورية في مصر بإقالة «سحر الجبوري» مديرة مكتب «الأونروا» لعدم استجابتها لمطالبهم المتكررة ووصفوها بعدم الإحساس بمعاناتهم، بعد زيارة وفدٍ منهم مكتب «الأونروا» شهر حزيران الفائت، ولقائهم معها الذي وصفوه بالسلب، لاختصاره من قبلها بنصف ساعة رغم الترتيبات التي سبقته طيلة أشهر.

- في الشهر التاسع، قال لاجئون فلسطينيون من سورية في مصر لمجموعة العمل، إن السفارة الفلسطينية في القاهرة طردتهم بعد مطالبتهم بمقابلة السفير الفلسطيني «دياب اللوح» لشرح معاناتهم. وأضاف اللاجئون «منعت السفارة استقبالهم ودخولهم فحاولوا تنفيذ اعتصام أمام مبنى السفارة الفلسطينية؛ إلا أن الطواقم الأمنية عاملتهم بسوء ومنعت التصوير وطردتهم من المكان بالقوة».

- في الشهر العاشر، أصدرت وزارة التربية والتعليم والفني في مصر قراراً بفرض رسوم باهظة على الطلاب الوافدين ويشمل طلبة فلسطينيين سورية، حيث تعتبرهم السلطات المصرية وافدين لا لاجئين. وحددت المادة الخامسة في القرار الصادر مبلغ 3 آلاف جنيه مصري- ما يقارب 200 دولار لكل طالب في المراحل التعليمية؛

ابتدائي- إعدادي- ثانوي- وتعليم فني ودراسات تكميلية صناعية، للعام الواحد. وحول القرار قال مراسل مجموعة العمل؛ إن القرار سيحرم نسبة كبيرة من الطلاب الفلسطينيين من التعليم، بسبب التكاليف العالية والتي تتجاوز طاقة عائلاتهم. وعلق أحد اللاجئين على القرار بأنه جائر وسيدخل اللاجئين في معاناة جديدة، تضاف إلى جملة من الصعوبات والتحديات التي تواجههم في مصر.

- في الشهر الحادي عشر، جدد فلسطينيو سورية في مصر، مطالبهم بوضع حدٍّ لمماطلة مكتب (الأونروا) في القاهرة بتقديم المساعدات المادية والعينية، مع التهديد المستمر بإيقاف الخدمات العلاجية. وأكد اللاجئون أنهم مسجلون لدى دوائر «وكالة الغوث» كلاجئين فلسطينيين، ومن حقهم الحصول على الخدمات التي حرّموا منها أسوة باللاجئين الفلسطينيين الذين يتواجدون في مناطق عملها الخمس، مشيرين إلى أنهم بحاجة إلى الرعاية في كافة المجالات المعيشية والإغاثية والتعليمية والقانونية.
- كما اشتكى اللاجئون من طريقة تعامل السفارة الفلسطينية في مصر معهم، واتهموها بعدم الإيفاء بوعودها، وإغلاق جميع خطوط التواصل معهم.



اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى السودان

يقدّر عدد عائلات اللاجئين الفلسطينيين السوريين في السودان قرابة 100 يتوزعون في العاصمة المثلثة فقط الخرطوم والخرطوم بحري، وأم درمان.

تمرّ العائلات الفلسطينية السورية بأوضاع إنسانية أقل ما يقال عنها أنها سيئة في السودان، نتيجة محنتي انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، ومصاعب وعقبات الحياة التي يواجهونها، وبسبب تخلي المنظمات الإغاثية والمجتمع الدولي رويداً رويداً عن التزاماتهم تجاههم، وغلاء الأسعار وعدم وجود مورد مالي يقتاتون منه، وتدني الأجور وقلّة فرص العمل، والتهميش وغياب المساعدات الإغاثية والإنسانية المقدمة لهم، والتي انعكست تداعياتها سلباً على كافة مناحي حياتهم المعيشية والاقتصادية.

في حين فاقم صدور قرار بإعادة النظر في ملفات الأجانب المجنسين، خلال فترة حكم الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير، والنظر في مدى استيفائهم الشروط القانونية، إضافة إلى حملات أمنية هدفها مراقبة إذن العمل، من تدهور أوضاعهم القانونية التي يشكون أصلاً منها، حيث تعاملهم السلطات السودانية معاملة الأجانب لا اللاجئين، ما جعلهم يدفعون تكاليف مرتفعة للإقامة وتسجيل الأجانب، وإذن الدخول مقارنة باللاجئين السوريين في السودان، مما انعكس كل ذلك سلباً عليهم ودفع الكثير منهم إلى تقديم طلبات لجوء عبر الأمم المتحدة، فيما فضّل البعض الآخر طريق الهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا أو مصر للبحث عن حياة كريمة وآمنة، ومن تبقى منهم في السودان تعلّم المهن اليدوية لسدّ حاجاته وعائلته، والبعض الآخر قام بإنشاء مشاريع صغيرة معتمدين على أقاربهم وذويهم وعلى ما لديهم من مال يسير».



اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى ليبيا

تعتبر ليبيا إحدى المحطات الرئيسة للاجئين الفلسطينيين الفارين من الحرب الدائرة في سورية، والراغبين بالوصول إلى الدول الأوروبية، وتم دخولهم إليها بطرق غير شرعية إما عن طريق مصر أو عن طريق المطارات الليبية التي تسمح أحياناً للاجئين بالمرور لكن بدفع الثمن، ووصل الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين إلى البر الأوروبي بعد صعودهم مراكز الموت من ليبيا، وبعضهم سقط غرقاً بسبب جشع تجار البشر. يعيش اللاجئون الفلسطينيون الذين فرّوا من جحيم الحرب في سورية إلى ليبيا، أوضاعاً بائسة وواقعاً معيشياً مريعاً وقاسياً، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة التي لا زالت تعصف في ليبيا، وتعرضهم للختف والقتل من قبل الأطراف المتناحرة في ليبيا، في حين لا توجد حتى الآن إحصائيات دقيقة توثق أعداد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في ليبيا.

ووفقاً لأحد أبناء مخيم اليرموك المهجرين في ليبيا والذي تمكنت مجموعة العمل من التواصل معه أن «أوضاعهم اليوم في ليبيا على حافة الهاوية بسبب ما تشهده من صراع وتوتر أمني»، مضيفاً «أن حالنا اليوم يشبه المثل الشعبي القائل، «هرينا من تحت الدلف إلى تحت المزراب»، فالقصف والاشتباكات والخوف من الحياة المريرة اللي غادرنا سورية بسببها لحقونا إلى هنا».

وحول أوضاع العائلات الفلسطينية السورية المتواجدة حالياً في ليبيا أشار إلى أن من بقي منهم في تلك البلد تقطعت بهم السبل، فهم يعيشون أوضاعاً إنسانية غاية في القسوة جراء توقف جميع أعمالهم وعدم وجود مورد مالي ثابت يقتاتون منه، إضافة إلى انتشار وباء كورونا الذي فاقم من المأساة والمعاناة، مضيفاً أنهم لا يستطيعون العودة إلى سورية خوفاً من الاعتقال، ولا يستطيعون البقاء في ليبيا بسبب تدهور الأوضاع.

وعن الانتهاكات التي تعرّض لها الفلسطينيون السوريون في ليبيا؛ أكد مراسل مجموعة العمل على أن المئات من فلسطينيين سورية الذين قرروا المخاطرة بأنفسهم واختيار ليبيا كبلد ممر وعبور لركوب قوارب الموت، والوصول إلى أوروبا؛ تعرضوا للختف والضرب من قبل مجموعات مسلحة

مجهولة الهوية وتجار البشر، حيث نهب هؤلاء أغراضهم الشخصية وما يحملون، وعاملوهم بوحشية بعد حرمانهم من الطعام ومنعهم من الاتصال بذويهم وطلب الفدية منهم.

الجانب القانوني

يواجه اللاجئون الفلسطينيون من سورية من حملة الوثائق السورية أوضاعاً قانونية صعبة في ليبيا، حيث تمنع السلطات الليبية اللاجئين الفلسطينيين من سورية دخول أراضيها بطريقة نظامية، حيث أصدرت وزارة الداخلية في الحكومة الليبية يوم 15/ كانون الثاني- يناير 2015/ قراراً يحظر بموجبه دخول حاملي الجنسيات السودانية والفلسطينية والسورية إلى الأراضي الليبية. مما يضطرهم لدخولها عبر السودان أو مصر بطريقة غير نظامية ما جعلهم يفقدون الكثير من الأمور الخدمية والتعليمية ويشعرون بعدم الاستقرار.

ميدانياً أفرجت السلطات الليبية في مدينة بنغازي شرق ليبيا يوم 28 حزيران- يونيو / 2020 عن 11 لاجئاً فلسطينياً بينهم 5 من أبناء مخيم اليرموك، بعد أكثر من 3 سنوات من احتجازهم في السجن العسكري.

وقال مراسل مجموعة العمل إن جهوداً بذلتها السفارة الفلسطينية في لبنان وأمين سر إقليم حركة فتح في ليبيا «زكي القطاوي»؛ أسفرت عن إطلاق سراح 11 فلسطينياً كانت تحتجزهم السلطات الليبية في السجن العسكري بمدينة بنغازي.

وأوضح مراسلنا أن خمسة من المفرج عنهم من أبناء مخيم اليرموك بدمشق، وستة من أبناء مخيم الجليل في بعلبك بلبنان وهم: «علي عبد الوهاب محمد خليل»، «حسين محمد حسين عطور» «محمد سليم سليمان برهم» «ياسر سليم سليمان برهم» «أحمد رضوان صبحي حوراني» «أحمد إبراهيم رشدان رشدان» «رامي حكمت» «أحمد سعيد أحمد شاهين» «معمر عبد الحليم محمد سعيد» «جمال أيمن عبد العزيز حسين» و«أحمد بسام زيدان».



اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى قطاع غزة

يعيش نحو 350 لاجئاً فلسطينياً سورياً عادوا إلى القطاع بسبب الحرب في سورية أوضاعاً معيشية واقتصادية غاية في السوء، وذلك بسبب الوضع العام الذي يعانيه قطاع غزة بسبب الحصار المشدد المفروض عليه من جهة، وتقصير الجهات الرسمية والفصائل والأونروا بتحمل مسؤولياتها تجاههم.

متابعات

- في الشهر الثالث، ناشد اللاجئون الفلسطينيون السوريون في قطاع غزة وكالة الأونروا والسلطة الفلسطينية، تقديم يد العون والمساعدة لهم، خاصة أنهم يواجهون كارثة إنسانية ومعيشية بسبب وقف وكالة الغوث تقديم مساعداتها النقدية (بدل الإيواء) لتلك الأسر تحت ذريعة العجز المالي، وتسجيلهم في السجلات الرسمية للسلطة الفلسطينية برام الله على أنهم موظفون، مما حرّمهم ذلك من تقديم أي مساعدة إغاثية لهم من قبل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- في الشهر الرابع، قالت لجنة متابعة شؤون اللاجئين من سورية إلى غزة، إن وكالة الأونروا عقدت لقاءين مع مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين من سورية في غزة، وأكدت الأونروا خلال اللقاء أنها ستردّ على مطالب اللاجئين المتمثلة ببدل السكن والتشغيل خلال الأسبوعين القادمين، فيما هدد اللاجئون بتنظيم اعتصام مفتوح أمام مقر الوكالة في حال عدم الاستجابة. وأضافت لجنة المتابعة أن الأونروا تواصلت معهم لمعرفة أعداد اللاجئين الفلسطينيين من سورية في غزة، الأمر الذي اعتبرته اللجنة مؤشراً إيجابياً.
- في الشهر السادس، نظّم اللاجئون الفلسطينيون السوريون في قطاع غزة اعتصاماً أمام مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»؛ احتجاجاً على عدم دفع الوكالة بدل الإيجار الخاص باللاجئين من سورية إلى غزة، حيث لم يتلق الفلسطينيون السوريون بدل الإيجار

من الوكالة منذ قرابة العامين. ودعت لجنة متابعة شؤون اللاجئين من سورية إلى غزة وكالة الأونروا، للقيام بدورها المناط بها تجاه اللاجئين من سورية في غزة، وإنقاذهم من الفقر والجوع. وقالت اللجنة في رسالة إلى المفوض العام لوكالة الأونروا إن اللاجئين الفلسطينيين من سورية في غزة يعانون أوضاعاً معيشية وإنسانية صعبة، وزادت تلك المعاناة مع قطع الوكالة دفع بدل الإيواء للاجئين نهاية شهر حزيران- يونيو /2018. واتهمت اللجنة الأونروا بالتخلي عن مسؤوليتها الإغاثية التي أنشئت من أجلها، وأوضحت أنه في حال عدم قدرة الوكالة على توفير أبسط مقومات الحياة، فإن غالبية فلسطينيي سورية في غزة تقبل بإعادة التوطين ضمن برامج المفوضية العامة لشؤون اللاجئين لإعادة التوطين، كما حصل مع اللاجئين الذين يحملون الجنسية السورية أو الزوجات حاملات الجنسية السورية الذين لجؤوا إلى غزة. وطالبت لجنة متابعة اللاجئين توفير أماكن إيواء لهم وفرص عمل للقادرين، ورعاية كبار السن وإعادة العمل ببرامج بدل الإيجار إلى حين توفير أماكن إيواء لهم في غزة أو خارجها.

• في الشهر التاسع، ناشد اللاجئون الفلسطينيون من سورية في قطاع غزة الأونروا والمعنيين في القطاع بتوزيع مساعدات طارئة بسبب فايروس كورونا والتخفيف من معاناتهم.

• في الشهر العاشر، تعهد «ماتيس شمالى» مدير عمليات الأونروا في غزة بإنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية في القطاع، عبر التواصل مع دول مانحة لبناء تجمع سكني يجمع كل اللاجئين من سورية إلى غزة. كما تعهد ماتيس خلال لقائه مع ممثلين عن تجمع اللاجئين السوريين في غزة بالبحث عن ممولين لبدل الإيجار، ودمج اللاجئين في بند البطالات ومتابعة الوضع الصحي لهم. وحضر اللقاء الذي عقد في مقر رئاسة الوكالة، ممثلون عن تجمع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى غزة، وعدد من الشخصيات الغزية وإعلاميون، وأكدوا على ضرورة توفير سكن لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أوضاع اللاجئين المدمرة نفسياً واقتصادياً، وإنهاء معاناة أكثر من 150 أسرة فلسطينية نازحة من مخيمات سورية إلى قطاع غزة.

وبناء على نتائج اللقاء، دعت لجنة متابعة شؤون اللاجئين من سورية إلى غزة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية في غزة إلى تحديث بياناتهم، لرفعها إلى وكالة الأونروا لاحقاً بحسب طلب الوكالة، وتتضمن المعلومات بحسب اللجنة، الاسم وعدد أفراد العائلة وعنوانهم ورقم الهاتف، مشيرة أن الأونروا ستعتمد البيانات الموجودة لدى اللجنة.



اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى كردستان العراق

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في إقليم كردستان العراق بنحو 700 لاجئ، ويعانون أوضاعاً صعبة نظراً لغلء المنطقة وانتشار البطالة، وهم محرومون من المساعدات الدولية.

متابعات

أفاد لاجئون فلسطينيون في إقليم كردستان شمال العراق، لمجموعة العمل، بأن دائرة الإقامة في الإقليم أبلغتهم بعدم أحقيتهم تجديد الإقامات لعام آخر. وأضاف اللاجئون بأن الدائرة تجبر حاملي وثائق السفر من فلسطيني سورية على التوقيع على تعهد بأن العام الحالي (2020) سيكون آخر عام على وجودهم في الإقليم.

كورونا

توفي الطبيب الفلسطيني السوري «رفعت محمد جليل» 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 في أربيل العراق جراء إصابته بفيروس كورونا.

ولد الدكتور رفعت محمد جليل عام 1964 في مخيم خان الشيخ للاجئين الفلسطينيين جنوب العاصمة السورية دمشق لأسرة فلسطينية من عشيرة الصبيح التي ينحدر أصلها من مدينة الناصرة في فلسطين المحتلة.



اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الإمارات

في الشهر السابع، صنف الطالب الفلسطيني «محمد عصام الشورى» من أبناء مخيم اليرموك ضمن قائمة الأوائل على مستوى المدارس الثانوية في الإمارات العربية المتحدة، للعام الدراسي 2019-2020. وقال الشورى خلال لقاء مع «الإمارات اليوم» إن أسرته وإخوته ساندوه بشكل كبير، علاوةً على المعلمين وإدارة المدرسة للوصول لهذه النتيجة موجهاً شكره لهم جميعاً، ولقيادة الدولة التي تساند الطلبة.



رابعا

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية في تركيا ما بين 8 إلى 10 آلاف لاجئ، يتواجدون في ولايات هاتاي، كيلس، مرسين، إسطنبول، حيث بدؤوا دخول الأراضي التركية مطلع العام «2012» مع بداية توتر الأوضاع الأمنية في مخيماتهم ومحيطها، وحصل غالبيتهم على الإقامة الإنسانية «كمليك».

ويقيم في شطري إسطنبول الآسيوي والأوروبي قرابة (1500) عائلة فلسطينية مهجرة من سورية؛ تتركز غالبيتها في القسم الأوربي من المدينة، وتعيش ظروفًا اقتصادية غاية في الصعوبة بسبب غلاء إيجارات المنازل، وارتفاع الأسعار، وتفشي فيروس كورونا الذي شلَّ معظم الأعمال الحرة التي يعتمد عليها العدد الأكبر منهم.

الولاية القانونية الدولية

يفتقر اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا لأي نوع من أنواع الحماية الدولية، رغم أنهم مسجلون لدى الأونروا كلاجئين، إلا أن الأخيرة «الأونروا» تتحجج بأنهم أصبحوا خارج نطاق عملها، وبذلك تنتقل الولاية إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بحسب المادة الأولى الفقرة دال من الاتفاقية الخاصة باللاجئين 1951 التي نصت على «لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سوي نهائياً طبقاً لما يتصل بالأمر من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ يصبح هؤلاء الأشخاص، بجراء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية».

إلا أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لا تقوم بأي دور تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا بحجة أن الولاية القانونية للأونروا.

التوصيف القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا

يعاني المئات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى تركيا من عدم قدرتهم على التنقل أو العمل في تركيا، وذلك بسبب عدم تمكنهم من الحصول على بطاقات الحماية المؤقتة «الكملك» بسبب فقدانهم لأوراقهم الثبوتية خلال الحرب في سورية. ويمكن تقسيم اللاجئين من حيث الوضع القانوني إلى الشرائح التالية:

- لاجئون يحملون إقامات سياحية: وهؤلاء الذين دخلوا إلى تركيا عبر المنافذ الحدودية الرسمية كالموانئ والمطارات.
- لاجئون يحملون إقامات عمل: وهؤلاء ممن يقومون بأعمال استثمارية في تركيا كأصحاب الشركات أو العاملين في شركات تركية.
- لاجئون يحملون إقامات إنسانية: هي نوع من أنواع الإقامات التي تمنح حق الحماية للأشخاص الفاقدين لإمكانية العيش في بلادهم لأسباب خاصة، وردت في اتفاقية الأمم المتحدة التي عقدت في جنيف عام 1951 ووقعت عليها 130 دولة. وتركيا هي إحدى تلك الدول الموقعة على الاتفاقية، وبموجبها تمنح الإقامة الإنسانية لمن يحقق شروطها. وهؤلاء ممن تنطبق عليهم الشروط التي حددها قانون الأجانب للحصول عليها، ولا تخول الإقامة الإنسانية حاملها تملك عقار مهما يكن في تركيا ولا تسمح له بالعمل إلا بعد استخراج إذن للعمل. (6).

6 الشرط الأهم هو أن يكون لدى الشخص طالب الإقامة سبب لتقديم طلبه كحال انتهاء التأشيرة أو بسبب رفض الإقامة السياحية. وعلى الراغب في الحصول على الإقامة تجهيز إجابة أو تقرير طبي أو أي مبرر لعدم القدرة على السفر خارج تركيا.

- لاجئون يحملون بطاقة الحماية المؤقتة «الكمليك»، وهؤلاء يشكلون الغالبية العظمى من اللاجئين ويعاملون معاملة السوريين، ويستفيدون من الميزات الممنوحة لحاملها من علاج مجاني والحصول على خدمات التعليم والحق بالعمل وغيرها، إلا أنهم يحتاجون لإذن سفر في حال الرغبة بالتنقل بين الولايات.
- شريحة لا تحمل أي أوراق قانونية تتواجد غالبها في إسطنبول، لكنها لا تتجاوز العشرات وهذه الشريحة تنقسم بدورها إلى قسمين:

1. قسم يرغب الإقامة في إسطنبول نظراً لتوفر فرص العمل أو الرغبة بالبقاء إلى جانب الأهل والأقارب الذين سبقوهم إلى إسطنبول واستقروا فيها، أو الافتقار إلى تكاليف الانتقال لولايات أخرى والتأسيس فيها من جديد.

2. وقسم تم توقيفهم أثناء الدخول إلى تركيا، ويحملون ورقة «عبارة عن قرار ترحيل مجمّد بسبب الدخول أو الخروج غير الشرعي إلى ومن تركيا»، تفرض على حاملها مراجعة مراكز الهجرة كل 15-30 يوماً للتوقيع.

كلا الحالتين لا تستطيع الحصول على أي خدمات مجانية سواء بالصحة أو التعليم وتشعر بالتهديد لعدم امتلاكها الحق بالإقامة في إسطنبول. حيث إن عدم الحصول على بطاقة الكملك يجعل التواجد في تركيا غير قانوني، ويعرّضهم للكثير من المشكلات، ويحرم اللاجئين من الحصول على إذن العمل، بالإضافة للحد من حرية التنقل بين المدن التركية بسبب إلزامهم بالحصول على «إذن السفر الداخلي»، الذي لا يُمنح إلا بموجب بطاقة الكملك.

لاجئون أقل في إسطنبول

أخذت الحكومة التركية قراراً لتنظيم الوجود غير الشرعي للاجئين في مدينة إسطنبول، وصرحت مديرية إدارة الهجرة في وزارة الداخلية التركية في 18 يوليو- تموز 2019 في بيان «أنه من غير القانوني للاجئين الذين يحملون تصاريح حماية مؤقتة البقاء في مقاطعات غير تلك التي تم تسجيلهم فيها». وفي 22 من الشهر نفسه أصدرت محافظة إسطنبول بياناً يأمر السوريين ومن في حكمهم الذين تم تسجيلهم في مدن أخرى بمغادرة المدينة، والعودة إلى تلك المدن بحلول 20 أغسطس/ آب 2019. إلا أنها أعلنت عن تمديد المهلة حتى 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019.

تركت هذه القرارات والإجراءات تأثيرات سلبية على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فيها.

سواء الذين لا يحملون «كملك»، أو الذين حصلوا عليها من ولاية أخرى، وبالتالي فإنهم مهددون بالترحيل إلى سورية أو إلى الولايات التي استخرجوا منها إقاماتهم، وواجهوا مصاعب قانونية خاصة على صعيد العمل والتنقل، وتسجيل الأطفال في المدارس والرعاية الصحية.

وفي هذا السياق أصدرت إدارة الهجرة العامة في ولاية إسطنبول للسوريين ومن في حكمهم (المخالفين) تعليمات هامة لتصحيح أوضاعهم القانونية نصت على ما يلي:

- كل من لا يحمل بطاقة الكملك وقيم في إسطنبول؛ يتوجب عليه التوجه إلى مديرية إدارة الهجرة في سلطان بيلي (الآسيوية) لأخذ بصماته والتسجيل على (كملك لأول مرة) في الولايات التركية المتاحة، وعند الذهاب يجب اصطحاب وثيقة تثبت الجنسية السورية (هوية- جواز سفر- دفتر عائلة- إخراج قيد) + ترجمة ونوتر من كاتب العدل، بعد التبصيم سيتم منحك وثيقة رسمية + إذن سفر إلى الولاية التي تم تسجيلك فيها وخلال أسبوع كحد أقصى يجب الذهاب إلى تلك الولاية ليتم تثبيت التسجيل والحصول على بطاقة (كملك) خلال 30 يوماً.
- إذا كنتم تقيمون في إسطنبول ولديكم كملك من ولاية أخرى عليكم التوجه إلى مديرية إدارة الهجرة في سلطان بيلي (الآسيوية) للحصول على إذن سفر للعودة بشكل قانوني إلى ولايتكم الأساسية وخلال أسبوع يتوجب عليكم الذهاب إلى إدارة الهجرة في الولاية الجديدة لتحديث بياناتكم.
- إذا كان لديكم تصريح عمل في إسطنبول أو طلاب في إحدى جامعاتها ولديكم (كملك) من ولاية أخرى؛ يتوجب عليكم التوجه إلى مديرية إدارة الهجرة في سلطان بيلي (الآسيوية) لتسوية أوضاعكم.
- يرجى العلم أنه من الضروري الالتزام بالقوانين والمتطلبات الإدارية ذات الصلة سيتم تطبيق العقوبات على الأشخاص الذين لا يمثلون لهذه التعليمات.

استجابات شريحة واسعة من العائلات الفلسطينية التي لا تملك كملك إلى قرار ولاية إسطنبول، وقامت بالتقديم على كملك، وتم توزيعهم إلى ولايات أخرى غير إسطنبول وحصلت بذلك على بطاقة الحماية التي تمكّنهم من الحصول على خدمات التعليم والاستشفاء، بينما رفضت عائلات أخرى الخروج من مدينة إسطنبول باتجاه ولايات أخرى لأسباب متعددة، منها عدم القدرة على تكاليف الانتقال، وفقدانهم لفرص العمل وتراجع فرصهم بالحصول على فرص أخرى لندرتها في تلك الولايات.

وفي 14 آب- أغسطس / 2020 أعلنت السفارة الفلسطينية في أنقرة في بيان لها عن نتيجة المباحثات التي تمت بينها وبين الجهات المعنية في تركيا بخصوص الذين لا يحملون بطاقة الحماية المؤقتة الكملك جاء فيه «تهدي سفارة دولة فلسطين لدى الجمهورية التركية أطيب تحياتها إلى مواطنينا الفلسطينيين القادمين من سورية، والذين لا يمتلكون بطاقة الحماية المؤقتة (الكملك)، وتتشفرف بإعلامكم بأن السفارة تابعت وتتابع هذا الموضوع مع الجهات التركية المعنية بالأمر، وما حصلنا عليه من إجابات بهذا الصدد يفيد بأن الباب لا يزال مفتوحاً للحصول على بطاقة الكملك لمواطنينا الذين قدموا من سورية ولا يحملونها، وذلك يتطلب التقدم بطلب الحصول عليها في إدارات الهجرة في المدن التركية التي حددتها الدولة، وليس بناءً على رغبة المواطن.

والدولة تسمح لإدارات الهجرة بإعطاء بطاقات الكملك في كل المدن والولايات التركية باستثناء المدن التالية: أنطاليا، أيدن، بورصه، تشانقلي، دوزجه، أدرنه، هاتاي، إسطنبول، إزمير، كركلارايلي، كوجالي، موغلا، سكاريا، كيرداغ، يالوفا.

في غير هذه المدن المذكورة أعلاه يمكن لمواطنينا القادمين من سورية التوجه إلى إدارة الهجرة وتقديم طلب الحصول على بطاقة الكملك والتي تساعد حاملها في تلقي العلاج والتعليم اللازمين لأفراد العائلة (7).



7 الموقع الإلكتروني لسفارة فلسطين في تركيا – انقرة.

<http://www.embassyofpalestine.org.tr/Details/News/20541/>

التطورات القانونية:

- يوم 6 / كانون الثاني- يناير 2020 أقرت الحكومة التركية عدداً من الشروط والتعديلات التي تمكّن حملة وثائق السفر الفلسطينيين من الحصول على الجنسية التركية أسوة ببقية الأجانب من جنسيات أخرى، وبحسب القرار التركي فإن حامل الوثيقة الفلسطينية يمكنه التقديم على الجنسية التركية إذا حقق الشروط والمعايير المالية والاستثمارية التالية: تملك عقار بقيمة 250 ألف دولار، الاستثمار برأس مال ثابت بقيمة 500 ألف دولار، إيداع 500 ألف دولار في البنوك التركية.
- يوم 15 كانون الثاني/ يناير 2020 أكد رئيس الجالية الفلسطينية في إسطنبول «حازم عنتر» أنه تواصل مع المسؤولين الأتراك فور نشر تقارير بخصوص الإقامة السياحية، وأكدوا له أن الفلسطينيين مستثنون من قرار إلغاء ووقف تمديد الإقامة السياحية في تركيا. وقال عنتر لوسائل إعلام فلسطينية إن الفلسطينيين من حملة جواز السلطة الفلسطينية والوثيقة المصرية واللبنانية سيجري استثنائهم من القرار، مشيراً إلى تأكيد المسؤولين الأتراك له على الرغم من عدم وجود قرار رسمي بالموضوع. وأضاف أن إدارة الجالية تواصلت مع البرلمان التركي من أجل الحديث عن موضوع الإقامة، وغيرها من المشاكل التي تواجه أبناء الجالية في تركيا. هذا ولا يشمل القرار حملة الوثائق الفلسطينية السورية والذين دخلوا البلاد بطريقة غير نظامية، وحملة بطاقات الإقامة في تركيا «كمليك».

الجانب الإغاثي

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في تركيا من غياب كامل للمساعدات المقدمة من خلال الجهات الرسمية كالأونروا والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولا يحصلون على المساعدات إلا عبر التواصل الشخصي مع الجمعيات الخيرية التركية أو بعض الجمعيات السورية، علماً بأن الجمعيات السورية عموماً نشاطها في الغالب موجّه إلى السوريين فقط، وهناك جمعيات محدودة جداً تساعد الفلسطينيين خصوصاً، مثل الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار)، وبعض البلديات التركية بنحو محدود. هذا وتتسم تركيا بغلاء المعيشة مقارنةً بمستوى المعيشة للقادمين من سورية، لذلك فإن هناك فجوة عميقة بينهما، الأمر الذي فاقم المعاناة كثيراً وجعل العديد من العوائل تعيش أوضاعاً معيشيةً صعبةً، ويعانون من قلة فرص العمل وانخفاض أجور العاملين.

ورصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية قيام بعض المؤسسات بتوزيع سلات غذائية على العائلات الفلسطينية السورية في تركيا ففي يوم 19 كانون الثاني/ يناير 2020 وزعت جمعية

«خير أمة» مساعداتها على العائلات الفلسطينية في مدن؛ نيدا وأكسراي وكير شهير ونيف شهير ويوزغات وجانكري، وتضمنت المساعدات طروداً غذائية ومادة الفحم. تأتي المساعدات بدعم من الجمعية الإسلامية لإغاثة الأيتام والمحتاجين - فلسطين 48. وكذلك في 15/ نيسان - أبريل/ 2020 وزعت سلات غذائية على العائلات الفلسطينية السورية الأشد عوزاً في إسطنبول، حيث بلغت توزيعات الجمعية (500) طرد غذائي.

وفي يوم 17/ نيسان - أبريل/ 2020 وزعت جمعية «خير أمة» سلات غذائية على العائلات الفلسطينية السورية، والعائلات الفلسطينية الأشد عوزاً في جنوب تركيا، حيث بلغت توزيعات الجمعية 120 طرداً غذائياً.

ضحايا:

- أودت العاصفة المطرية التي ضربت مدينة إسطنبول بعد ظهر يوم الثلاثاء 23 حزيران/ يونيو 2020 بحياة اللاجئين الفلسطينيين السوري أحمد محمد شعبان مواليد 1981/10/07 من أبناء مخيم اليرموك غرقاً جراء مdahمة المياه لمنزله الكائن في قبو بمقاطعة أسنيورت غربي إسطنبول. وكان والي إسطنبول أعلن عن وفاة شاب فلسطيني سوري وإنقاذ ثلاثة أطفال سوريين كانوا محاصرين في منزلهم (قبو) جراء غرقه بمياه الأمطار بمنطقة أسنيورت.
- وفي 27 حزيران - يونيو / 2020 فتحت نيابة إسطنبول العامة تحقيقاً في الحادثة، وقالت وسائل إعلام تركية إن الادعاء العام وجه تعليمات بالاستعانة بخبراء للكشف عن ملابسات حادثة الوفاة وتحديد المسؤولين عن وقوعها، مشيرة أن التحقيق الجنائي سيتوسع بناءً على تقارير الخبراء.
- شهدت مدينة إسطنبول في تركيا جريمة قتل مروعة راحت ضحيتها اللاجئة الفلسطينية السورية «هبة يوسف» من سكان حارة المغاربة في مخيم اليرموك. وعن التفاصيل الجريمة ووفقاً لمراسل مجموعة العمل، فإن الجريمة وقعت مساء يوم الأحد 11 تشرين الأول/ أكتوبر في منطقة أسنيورت غربي مدينة إسطنبول، حيث أقدم زوج الضحية وبعد مشادة كلامية ونشوب خلاف حاد بينهما على طعن زوجته في جميع أنحاء جسدها، ومن ثم ذبحها بدم بارد أمام طفلتها البالغة من العمر أربع سنوات. وبحسب ما أكده عدد من جيران وأصدقاء العائلة أن زوج هبة كان يعاني من اضطرابات وأمراض نفسية منذ فترة طويلة مما جعله يقدم على هذه الجريمة البشعة.

- احتجزت السلطات التركية الفلسطينية السوري ربيع حسن، بتاريخ 14/شباط - فبراير 2020 على خلفية تعرضه للإصابة في الرأس نتيجة شجار حدث في مكان عمله، حيث قام زميل له بإدخاله إلى المشفى على بطاقة الحماية المؤقتة الخاصة به (الكمليك)، وعندما عاد لوعيه اتهم بالتزوير وقامت إدارة المشفى باستدعاء الشرطة، التي احتجزته في سجن بورصة. بدورها أطلقت عائلة اللاجئ ربيع حسن عبر مجموعة العمل نداء مناشدة طالبت من خلاله المؤسسات الحقوقية والإنسانية والفلسطينية، التحرك العاجل لإطلاق سراحه والحيلولة دون ترحيله، وإنهاء معاناته وتقديم الحماية القانونية له، وهو من مهجري مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق.
- اعتقل الأمن التركي اللاجئ الفلسطيني السوري «محمد موفق جمال» يوم 5/ تموز - يوليو 2020 في ولاية إزمير غرب البلاد، لعدم امتلاكه بطاقة الحماية المؤقتة الكمليك. وقال الناشطون إن جمال تم توقيفه في طريق عودته من العمل، وطلب منه إثبات لشخصيته وأبرز لهم جواز سفره الفلسطيني الصادر من قنصلية دولة فلسطين في إسطنبول. يشار أن الشرطة التركية أفرجت عنه بعد حوالي تسعة أيام من احتجازه.
- في 17/ تموز- يوليو 2020 كشف نشطاء فلسطينيون عن احتجاز السلطات التركية للاجئ الفلسطيني السوري «رضوان علي هلال» 58 عاماً منذ أكثر من 40 يوماً، بعد محاولته العبور باتجاه اليونان بطريقة غير نظامية، وتم نقله مؤخراً من سجن «بندك» في الطرف الآسيوي إلى سجن «أدرنة».
- 30/ أيلول - سبتمبر 2020 احتجزت السلطات التركية اللاجئ الفلسطيني السوري «سمير حسن محمد عبود» مواليد 1970 من أبناء مخيم اليرموك، في مطار إسطنبول الجديد بعد محاولته دخول البلاد قادماً من لبنان بجواز سفر «السلطة الفلسطينية» المستخرج للسفر الخارجي. وناشدت والدة سمير عبر مجموعة العمل السلطات

التركية وجمعيات حقوق الإنسان والسفارة الفلسطينية في إسطنبول التدخل من أجل إبقاء ولدها في تركيا، والإفراج عنه بأسرع وقت وحل أزمته وإخراجه من محتته، منوهة إلى أن ترحيله إلى أي بلد آخر قد يشكل خطراً على حياته.

مناشدات:

- وجه ناشطون فلسطينيون يوم 23 آذار - مارس / 2020 مناشدات، للسفارة الألمانية، والسفارة الفلسطينية في تركيا والمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج ومؤتمر فلسطيني تركيا والجمعية التركية للتضامن مع فلسطين - فيدار، والصليب الأحمر الدولي والعديد من الجهات الحقوقية والإغائية، للوقوف على حالة الشقيقين، إبراهيم وعمار الصمادي، وإيجاد حل جذري لمأساتهما الإنسانية، من خلال لم شملهما بوالدتهم التي لجأت إلى ألمانيا منذ خمس سنوات.
- اشتكى اللاجئ الفلسطيني فراس عبد القادر يوم 22/ تموز- يوليو / 2020 المقيم في مدينة إزمير التركية من عدم قدرته على تلقي العلاج في المشافي التركية لعدم حصوله على بطاقة الحماية المؤقتة «كمليك». وطالب جميع الجهات والمنظمات الحقوقية والمؤسسات الفلسطينية، للتدخل والتوسط لمنحي بطاقة كمليك للعلاج فأنا لا أطلب الكثير أو المستحيل»- بحسب قوله.
- اشتكى الشاب الفلسطيني السوري «محمود بستوني» من أبناء مخيم اليرموك يوم 2 تشرين الأول- أكتوبر / 2020 من إصابة زوجته بالشلل النصفي الدائم وتجلط بالدم، بسبب أخطاء طبية ارتكبها أطباء أترك في إسطنبول. وقال بستوني في شكواه إن زوجته البالغة من العمر 23 عاماً تعرضت في عام 2018 لتشخيص خاطئ من إحدى الطبيبات في مشفى إسطنبول، أدى فيما بعد إلى إصابتها بثلاث جلطات قلبية ودماعية وشلل نصفي دائم وانفجار صمام القلب، وعلى إثرها أجريت لها عملية قلب مفتوح وتم تغيير الصمام، وبعد سنتين من العملية ومعاناة زوجته من نزيف من الفم وصداع بالرأس، كشف عن خطأ في تركيب صمام القلب، ويحتاج إلى عمل جراحي آخر. وأضاف بستوني إلى أنه لا يملك تكاليف العلاج والعملية المطلوبة، ويواجه أوضاعاً معيشية صعبة جداً مع طفليه وزوجته، وهو يعيش على صدقات المحسنين ولا يستطيع العمل. وناشد محمود بستوني، الرئيس التركي والمسؤولين الأترك العمل على رفع المعاناة عنه والتكفل بعلاج زوجته، والتخفيف من معاناته ومحتته المعيشية في مدينة إسطنبول.

- ناشد اللاجئين الفلسطينيين السوري «أيمن دواه» من مهجري مخيم اليرموك في 4 تشرين الأول- أكتوبر/ 2020 تقديم العلاج لطفله إثر تدهور حالته الصحية، وعدم استطاعته العلاج في المشافي التركية لعدم امتلاكه بطاقة الحماية المؤقتة «كمليك». وقال دواه إن حالة طفله محمد في تدهور بسبب خطأ طبي وفشل عملية جراحية أجريت له في أحد المراكز الطبية بإسطنبول، وأضاف في مناشدته «وضع الكتلة في تأزم وأنا ما بدي شي غير أعالج ابني لأنني ما بقدر أدخله للمشفى لعدم امتلاكي على كمليك».
- يوم 14/ آذار – مارس/ 2020 ناشدت المهجرة الفلسطينية «هنادي سهيل عيسى» شمال سورية السلطات التركية والمنظمات الإنسانية، السماح لها بالعبور إلى تركيا لرؤية طفلتها التي دخلت البلاد للعلاج منذ ولادتها. وقالت الأم الفلسطينية المهجرة شمال سورية، عبر رسائل وصلت إلى مجموعة العمل، «إنها رزقت بالطفلة «سويم» منذ 5 أشهر وكانت بحاجة إلى إجراء عملية مستعجلة»، فأسعت إلى مشفى في تركيا بدون والدتها التي كانت بوضع صحي سيء. وأضافت الأم أنها طالبت إدارة المعبر التركي شمال سورية الدخول إلى تركيا لرؤية طفلتها، لكن لم يسمح لها ورفض طلبها، وتردق قائلة «نحن الآن نطرق كل الأبواب للمساعدة بالدخول إلى تركيا، لزيارة الطفلة والاطمئنان على صحتها، وقلنا لهم لو تدخل فقط الأم وتم الرفض».

كورونا:

لم يكف فلسطينيين سورية ما يعانونه من واقع معيشي قاس، حتى جاء انتشار فايروس كورونا والإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة التركية، والتي تمثلت بتطبيق حظر التجول لأيام متتالية، ووقف العمل في غالبية القطاعات الخاصة والعامة للوقاية من الجائحة الخطيرة، لتزيد الطين بلة وترفع مستوى البؤس الذي يعانونه من ضائقة مالية شديدة حتى قبل تداعيات أزمة كورونا، ويفاقم من مأساتهم ويضعهم في مهب الريح وعين العاصفة، ويلقي بظلاله القاسية عليهم، حيث وجدوا أنفسهم حبيسي منازلهم وأماكن سكنهم بلا عمل أو مورد مالي يقتاتون منه.

وأثناء ذلك أعرب لاجئون من فلسطينيين سورية في تركيا، عن تخوفهم من تدهور أحوالهم الاقتصادية أكثر، بعد دعوات لحظر التجول، وإيقاف العديد من الأعمال، في عموم الولايات التركية، ضمن الإجراءات الوقائية لمنع انتشار «فايروس كورونا» كوفيد 19.

وأفاد مراسل المجموعة في تركيا، أن معامل وشركات، ومحال تجارية أغلقت أبوابها، وسرحت عمالها، خوفاً من تفشي الوباء، مما انعكس على العديد من العائلات الفلسطينية، خاصة في مدينة إسطنبول التي يتواجد فيها العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين من سورية.

كما أطلق نشطاء فلسطينيون في تركيا نداء استغاثة عاجل، لكافة الجهات الرسمية والأهلية والإغاثية الفلسطينية العاملة على الأراضي التركية، تطالبها بضرورة التدخل إغاثياً والوقوف على الأوضاع الكارثية التي وصل إليها اللاجئون مع توقف أعمالهم، بعد تفشي وباء كورونا، مما حال دون مقدرتهم على تأمين قوت أطفالهم والإيفاء بدفع مستحقاتهم المالية من إيجارات منازل وفواتير ماء وكهرباء وغاز.

واتهم الناشطون في النداء السلطة الفلسطينية وسفارتها في تركيا، باللامبالاة، وعدم التحرك بشكل جدي لإغاثتهم، منوهين إلى أنهم أطلقوا صرختهم هذه علها تجد آذان مُصغية متمنين ألا تذهب أدراج الرياح- بحسب النداء.

الحراك الأهلي الفلسطيني

أطلق عدد من الناشطين الفلسطينيين «رابطة فلسطينيين سورية في تركيا» وعرّفت نفسها بأنها تسعى لحل جزء من المشكلات القانونية التي يتعرض لها الفلسطينيون السوري في تركيا.



فيما نظّم «تجمع مصير» في تركيا يوم 11 أكتوبر- تشرين الأول / 2020 بمشاركة ائتلاف المعارضة السورية، وعدد من ممثلي القوى السياسية والمدنية ومنتقدين ونشطاء فلسطينيين وسوريين، ورشة عمل تحت عنوان «مشكلات وتحديات الوجود الفلسطيني في سورية و ضمانات حمايته راهناً ومستقبلاً».

وفي ختام الورشة توافق المجتمعون على توصيات، أهمها: إعادة تفعيل هيئة اللاجئين الفلسطينيين في الحكومة المؤقتة، تعزيز التلاحم السوري الفلسطيني وجوانبه، المساهمة في معالجة الوضع المعيشي للفلسطينيين في الشمال السوري المحرر، وضع آليات للتفكير سويّاً

لحماية الوجود الفلسطيني السوري، العمل دولياً وإقليمياً من أجل وقف المخطط التنظيمي في مخيم اليرموك، والتأكيد على أن المواطنة الكاملة حق مشروع للفلسطينيين السوريين، والتي لا تتعارض مع حقهم الراسخ بالعودة إلى ديارهم في فلسطين وقانونيته.

كما شارك عدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في الوقفة التضامنية التي أقيمت يوم الجمعة 24 كانون الثاني/يناير 2020 في ساحة مسجد الفاتح وسط مدينة إسطنبول مع أهالي القدس وخطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري. الوقفة التضامنية التي دعت إليها جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التركية؛ جاءت تزامناً مع حملة فجر الأمل التي أطلقها المرابطون في المسجد الأقصى احتجاجاً على الاقتحامات المتكررة للحرم القدسي من قبل قوات الاحتلال الصهيوني والمستوطنين، والقرار الإسرائيلي بإبعاد خطيب المسجد الأقصى، الشيخ عكرمة صبري ومنعه من دخوله.



خامسا

اللاجئون الفلسطينيون

من سورية إلى دول الاتحاد الأوروبي



إجراءات الجنسية

اشتكى اللاجئون الفلسطينيون من سورية من فترات انتظار طويلة للحصول على الجنسية السويدية، على الرغم من تحقيق الشروط اللازمة للحصول عليها. وقال عدد من اللاجئين لمجموعة العمل «إنهم تقدموا لدائرة الهجرة السويدية للحصول على الجنسية منذ قرابة العام ولا يوجد رد من الدائرة، في حين ينتظر عدد منهم لأشهر عديدة حتى يتمكنوا من الحصول عليها»، مشيرين إلى أنهم تقدموا باعتراض لتسريع العملية.

وكشفت الإحصائيات الرسمية في السويد أن (3444) لاجئ فلسطيني حصلوا على الجنسية السويدية حتى الشهر الحادي عشر من عام 2020، والتي تصنفهم السلطات السويدية «بلا وطن» (statslös)، فيما حصل (3296) عليها عام 2019، وبينت الأرقام التي نشرتها مصلحة الهجرة السويدية تراجع أعداد الفلسطينيين الحاصلين على الجنسية لعام 2020 و2019 عن عام 2018، حيث سجل منح (6425) منهم في العام 2018.

ملف الهجرة

شهدت مملكة السويد تقلباً في سياستها على صعيد الهجرة خلال عام 2020 بالنسبة للمهاجرين الفلسطينيين القادمين من سورية ممن طلبوا اللجوء لأسباب متعلقة بالتجنيد الإجباري في جيش التحرير الفلسطيني أو لأسباب أخرى غير كافية بحسب مصلحة الهجرة لمنح اللجوء، ووفقاً لبيانات المصلحة بلغ معدل الموافقة على منح الجنسية لـ 49% ممن تصنفهم بلا وطن، ورفضت منحها لـ (409) أشخاص. كما شددت من إجراءات الحصول على الإقامة الدائمة والجنسية.

ونظم مئات اللاجئين الفلسطينيين خلال عام 2020، -الذين رفضت طلبات لجوئهم- اعتصامات مفتوحة في مدينة يوتوبوري ومالمو وستوكهولم، احتجاجاً على الطريقة التي تتعامل فيها مصلحة الهجرة مع طلبات اللجوء للفلسطينيين، وطالب المعتصمون الفلسطينيون بإنصافهم بمختلف فئاتهم ودولهم القادمين منها، بغض النظر عن اختلاف تصنيفاتهم القانونية، ومنحهم حق اللجوء والإقامة.

كما فرضت دائرة الهجرة السويدية شروطاً صعبة على اللاجئين لتحويل إقاماتهم من المؤقتة إلى الدائمة، التي هي شرط للحصول على الجنسية.

وأشار لاجئون فلسطينيون أن دائرة الهجرة استبدلت نظام منح الإقامة الدائمة للمؤقتة في منتصف يوليو عام 2016، وخلال الأربع سنوات الماضية قدّم آلاف اللاجئين الفلسطينيين والسوريين وغيرهم طلب اللجوء، ومنحوا الإقامة المؤقتة لمدة عامين.

واشترطت لمنح الإقامة الدائمة:

- أن يثبت اللاجئ قدرته على إعالة نفسه.
- أن يكون لدى اللاجئ عقد عمل دائم أو عقد صالح لمدة عامين على أقل تقدير.
- أن يكون اللاجئ بدأ عمله قبل انتهاء صلاحية تصريح الإقامة المؤقتة.
- أن يبلغ صاحب العمل عن الوظيفة لدى مصلحة الضرائب السويدية.
- يجب أن تكون شروط التوظيف الخاصة باللاجئ متماشية مع الاتفاقيات الجماعية الخاصة بنقابات العمل وما يماثلها.

وفي الشهر الرابع من عام 2020 أصدرت مصلحة الهجرة السويدية تقييماً جديداً لقضايا اللاجئين والتي تصنفهم السويد «عديمي الجنسية» القادمين من 5 دول خليجية (قطر – البحرين – الإمارات – السعودية – عُمان). وأقرّ التقييم الجديد، بعدم واقعية رفض طلبات اللجوء لمن قدموا من دول مجلس التعاون الخليجي، ولديهم أسباب لجوء ضد دولهم الأم والبلدان التي عاشوا فيها قبل الذهاب إلى الخليج، مثل سورية، وذلك لعدم القدرة على العودة إليها ولا إلى دول الخليج التي جاؤوا منها.

وشمل التقييم الجديد العديد من العائلات الفلسطينية السورية القادمة من دول الخليج العربي، حيث كانوا قد حرموا من حق اللجوء بدعوى قدومهم من دول آمنة حصلوا فيها على إقامات.

وأوضح التقييم، أنّ دول الخليج تُسقط الإقامة الممنوحة للمقيمين فيها بعد 6 أشهر على غياب الشخص خارج البلاد، في حين أنّها من الصعب منحه عقد عمل جديد ليعود إليها، كما أنّ بعض الدول ترفض إدخال حملة الوثائق إليها كدولة قطر، ما يعني أنّ الاعتبار الذي كان معمولاً به لدى دائرة الهجرة سابقاً، وهو الطلب من الشخص المرفوض الحصول على عقد عمل والعودة إلى دول

الخليج، هو اعتبار ساقط وليس بهذه السهولة.

وأكدت مصلحة الهجرة، أنّ الأشخاص القادمين من الخليج ومنهم الفلسطينيون، سيحظون بفرصة إعادة دراسة ملفاتهم وفق التقييم الجديد، بشكلٍ جدّي وذلك لعدم إمكانية رجوعهم، وأنّ الأشخاص الحاصلين على 3 رفوضات من الدائرة سابقاً بإمكانهم إعادة طلب فتح ملفاتهم عبر محامٍ.

نماذج لرفض طلبات اللجوء

أكد عدد من اللاجئين الفلسطينيين لمجموعة العمل أنهم تقدموا بطلبات لجوء خلال عام 2020 وبعد أكثر من سنة من الانتظار، جاء رد دائرة الهجرة بالرفض.

- ففي الشهر الرابع بدأت الشرطة السويدية بإطلاق سراح اللاجئين المرفوضة طلبات لجوئهم، والتي احتجزتهم الشرطة لترحيلهم قسراً بسبب أزمة فيروس كورونا، وتشير مصادر إعلامية سويدية أن لدى السويد 17 ألف قضية ترحيل لطالبي لجوء رفضت مصلحة الهجرة طلبات لجوئهم، وبسبب إغلاق الحدود وتوقف الرحلات الجوية بين الدول فإن قرار ترحيلهم صعب في الوقت الحالي.

- في الشهر الخامس من العام، قالت اللاجئة الفلسطينية السورية «نور حمادة» إن دائرة الهجرة السويدية أصدرت قراراً برفض لجوئها وترحيلها وزوجها محمود برو، وأبنائها الثلاثة «مجد، وجودي، وأحمد برو» بعد ست سنوات من الانتظار، حيث قدمت العائلة من السعودية بعد أن انتهت إقامتهم المؤقتة فيها. وأشارت العائلة أنها استأنفت مرات عديدة لكن طلبها قوبل بالرفض، على الرغم من إرفاق رسالة رسمية من السفارة السعودية في ستوكهولم تفيد بأنه لا يمكنها العودة إلى السعودية أو دخول أو إصدار تصريح عمل جديد أو تصريح إقامة. وناشدت العائلة المنظمات الدولية والإنسانية للتدخل من أجل إنهاء معاناتهم من الظلم الذي تواجهه من الحكومة السويدية، وأنهم لاجئون فلسطينيون ما يعني أن ترحيلها إلى السعودية أمر غير منطقي أصلاً، إن أرادوا ترحيلهم فمن المفترض أن يكون إلى بلدها فلسطين، لا أن يتم نقلها من مهجر إلى مهجر آخر.

- في الشهر السادس، رفضت دائرة الهجرة السويدية منح الإقامة لطالبي لجوء من الفلسطينيين القادمين من دمشق، بذريعة أن العاصمة السورية آمنة وبإمكانهم العودة إليها دون مشاكل. وقال حقوقيون في السويد في قضايا اللجوء الجديدة والرفض «إن القضايا لم تعد مرتبطة بكون الشخص سورياً أو قادماً من سورية، بل يجب أن يكون لديه خطر شخصي كي ينال الإقامة، وأوضحوا أن القادمين من دمشق وضعهم أصعب من غيرهم لأن السويد تعتبر دمشق آمنة، ولكن سيبقى حالات شخصية، وشدّدوا على ضرورة التركيز على هذا

الموضوع أثناء تقديم أوراق اللجوء.

• في الشهر السابع، أعلنت مصلحة الهجرة السويدية البدء باستقبال اللاجئين بـ «نظام الحصة»⁽⁸⁾، قادمين من تركيا ولبنان والأردن من حاملي الجنسية السورية وفلسطينيين سوريين وجنسيات أخرى.

• في الشهر الثامن، طالبت «المنظمة السويدية للحد من انعدام الجنسية» باستثناء «عديمي الوطن» من شرط الإقامة الدائمة للحصول على الجنسية السويدية، وهو التصنيف الذي يشمل اللاجئين الفلسطينيين من سورية وغيرها. ويوجد في السويد الآن حوالي 30 ألف شخص مصنّفين كعديمي وطن على الرغم من توقيع السويد على اتفاقية الأمم المتحدة للحد من انعدام الجنسية، وفق ما أشارت إليه مصادر صحفية سويدية.

• ونقلت المصادر الصحفية عن وزير العدل السويدي مورغان يوهانسون إشارات بجهود الأمم المتحدة للحد من انعدام الجنسية، إلا أنه لا يرى مبرراً لإمكانية إلغاء شرط الإقامة الدائمة للحصول على الجنسية السويدية بالنسبة للأشخاص عديمي الوطن، الأمر الذي لا يقل انتقاداً بين الحقوقيين على اعتبار أن الأشخاص عديمي الجنسية ليس لديهم أي هوية أو جواز سفر وطني يتبع لأي دولة.

• في شهر 11 أصدرت مصلحة الهجرة السويدية تقييماً جديداً حول قضايا طالبي اللجوء القادمين من سورية، اعتبرت فيه أن الأوضاع في سورية لا تزال غير مستقرة، وتعتبر نصف المحافظات، غير آمنة، لا يمكن العودة إليها، في حين سيكون على طالب اللجوء، تقديم أسباب شخصية قوية. واعتبرت المصلحة أيضاً أن الأشخاص الذين ليس لديهم أسباب لجوء كافية هم من بإمكانهم السفر عن طريق مطار دمشق الدولي، كما أقرت أن السفر داخل البلد قد يكون صعباً على الأشخاص المتخذ قرار بترحيلهم.

ووفق التقييم الجديد؛ فإن مصلحة الهجرة تعترف أن دين طالب اللجوء، بحد ذاته، قد يكون كافياً لتعرضه إلى المخاطر والصعوبات، وكذلك انتمائه إلى فئات ومجموعات معينة.

يأتي هذا التقييم الجديد بعد أن دعت محكمة العدل الأوروبية الدول الأعضاء إلى إعطاء حق اللجوء الكامل للسوريين الرافضين أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، واعتبرت أن هناك «افتراض قوي» بأن رفض أداء الخدمة العسكرية قد يعرض الشخص للاضطهاد أو المشاركة في جرائم حرب.

8 نظام الحصص نظام متفق عليه مع مفوضية اللاجئين، ويستقبل لاجئين فروا من بلدهم إلى بلد آخر خارج دول الاتحاد الأوروبي، وتقدم بطلب لجوء وتوطين للمفوضية الأممية للاجئين، ثم اختير من قبل المفوضية، للسماح له بالانتقال إلى بلد أوروبي. وذكرت وسائل إعلام سويدية أن السويد تعهدت باستقبال 5 آلاف لاجئ هذا العام، لكنها حتى الآن لم تتمكن من استقبال سوى قرابة 1300 شخص، منذ بداية العام الجاري

وأوضحت مصلحة الهجرة السويدية أن الأشخاص الحاصلين على قرار بالترحيل ومهدين بأداء الخدمة العسكرية الإلزامية في سورية، يمكنهم التواصل مع مصلحة الهجرة، وسيتم إجراء تقييم فردي للحالة، والنظر في إمكانية بقاء الشخص في السويد.

وذكرت أن الدولة السورية زادت من تجنيد جيشها خلال السنوات الأخيرة، وأن الجيش السوري وفقاً للأمم المتحدة يرتكب جرائم حرب ضد الإنسانية.

نجاحات وتحديات

• حصل الفتى الفلسطيني السوري «طاهر صلاح طلال» على جائزة أفضل لاعب في نادي هيلسنبوري لكرة القدم في السويد، وذلك لتميزه في لعبة كرة القدم، وهو من أبناء مخيم خان الشيخ للاجئين الفلسطينيين.



• حصلت الطالبة الفلسطينية السورية «إيناس كيلاني» على المرتبة الأولى في الشهادة الثانوية العامة القسم العلمي في مدرسة Jensen Gymnasium Sändra في العاصمة السويدية ستوكهولم، بعد تحقيقها العلامة الكاملة في جميع المواد.



• ضم نادي أوسترسوند السويدي لكرة القدم بين صفوفه اللاعب الفلسطيني السوري «أحمد يوسف عوض» من أبناء مخيم خان الشيخ للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق.



• اختار حزب اليسار السويدي الشاب الفلسطيني السوري «محمد طارق جلبوط» لعضوية المجلس البلدي لمدينة «فينسبونغ» Finspång « في مقاطعة أوسترغوتلاند جنوب السويد. وكان جلبوط قد هاجر من مخيم اليرموك ووصل السويد عام 2014، وهو من مواليد 1994، ويسعى وفقاً لرؤيته إلى تعزيز الحالة المؤيدة لحقوق الفلسطينيين في السويد ويحمل أهدافاً كبيرة وفاعلية لنشاطاته.

- في الشهر العاشر، اتخذت الفتاة الفلسطينية «مايا أبو العلا» من أبناء مخيم اليرموك قراراً بلبس الحجاب احتجاجاً على اقتراح للحزب العنصري بحظره في منطقة سكوروب Skurup جنوب السويد، وكتبت الصحف السويدية عن الفتاة، ووصفها أحد كوادر الحزب الشيوعي السويدي بالبطلة، وبأنه يجب أن يكتب عنها في كتب التاريخ السويدي.

نشاطات

في الشهر الثاني من العام، شهدت مدن هيلسنبوروي ويوتبوري ومالمو السويدية تظاهرات واسعة، شارك فيها الفلسطينيون من سورية أطفالاً ونساءً وشباباً دعماً للقضية الفلسطينية و ضد «صفقة القرن»، بالإضافة للنائبين في البرلمان السويدي عن حزب Socialdemokratierna «أماني اللوباني» و«جمال الحاج» الذين حضرا للمشاركة في نشاط مدينة مالمو.



كورونا

في الشهر الرابع، أعلن ناشطون وفاة اللاجئ الفلسطيني السوري «إبراهيم الخطيب» يوم 21 نيسان- أبريل/ 2020 جرّاء إصابته بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19)، وكان قد هاجر إلى السويد قبل 3 سنوات، وهو من سكان مدينة اللاذقية، وكان يعمل مدرساً في إحدى مدراس وكالة الأونروا.



تعتبر مملكة الدنمارك من أقل الدول الأوروبية والاسكندنافية التي لجأ إليها الفلسطينيون من سورية بعد عام 2012، حيث لم يتعدّ عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية الذين وصلوا إلى الدنمارك (2200) فلسطيني خلال الفترة بين (2012- 2020)، 90% منهم من مخيم اليرموك و10% من باقي التجمعات والمخيمات الفلسطينية في سورية، وثمة (1717) شخصاً من اللاجئين الفلسطينيين من سورية حصلوا على إقامات مؤقتة دنماركية لا تؤهلهم الحصول على إقامة دائمة أو الجنسية إلا بعد شروط قاسية جداً.

لم يستطع عشرات اللاجئين الفلسطينيين لمّ شمل عائلاتهم من سورية ولبنان وتركيا نظراً لإعادة التحقيق والتدقيق في ملفاتهم لمرات عديدة للتضييق عليهم، وعودتهم إلى دول أتوا منها بمغريات مالية قليلة شأنهم في ذلك شأن إخوانهم السوريين.

ولم يحصل أي فلسطيني من سورية على الجنسية الدانماركية رغم مرور نحو ثمان سنوات على وصول الدفعات الأولى منهم إلى الدنمارك، فأبواب الحصول على الجنسية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين من سورية قد تكون موصده نظراً للشروط الصعبة التي وضعتها الدنمارك، خاصة بعد ازدياد نفوذ الأحزاب الدانماركية الشعبوية في كافة مفاصل الدولة القضائية والتنفيذية. تلك الأحزاب التي ترفع شعارات عنصرية وتدعو إلى طرد اللاجئين من الدنمارك.

فالمعادلة صعبة جداً بالنسبة للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الدنمارك بعد عام 2012 بغية الحصول على إقامة الحماية وبعد ذلك إمكانية الحصول على الإقامة الدائمة، حيث يحتاج اللاجئ الفلسطيني من سورية إلى إقامة مستمرة لمدة ثمان سنوات ويشترط أن يكون في السنوات الأربع الأخيرة قد عمل بشكل متواصل ولم يتلق أي نوع من أنواع المساعدة المالية.

ويعتبر مجتمع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في الدنمارك فتياً، حيث يشكل الأطفال نحو (45) في المائة منه، ويتركز (50) في المائة منهم في العاصمة كوبنهاغن وضواحيها، في حين تستحوذ المدن الدنماركية الأخرى على النسبة الباقية وخاصة أغوس وأرهوس واودنسة.

ويعمل العديد من اللاجئين الفلسطينيين من سورية في سوق العمل الدنماركي، وخاصة العمل بالمهن الحرة في محلات المأكولات مثل الشاورما والسوبر ماركات، وأعداد قليلة في محلات الحلاقة، وتلك المحلات مملوكة لفلسطينيين أو سوريين أو عراقيين حاصلين على الجنسية منذ عدة عقود، أما البعض من شباب فلسطيني سورية الذين وصلوا الدنمارك بعد عام 2012، فقد أتاحت لهم الفرصة لتعديل شهاداتهم الأكاديمية، لكنهم عملوا في الغالب بأعمال ليست بمستوى تحصيلهم العلمي.

نشاطات

شارك فلسطينيو سورية مع أبناء الجالية الفلسطينية والعربية والإسلامية بوقفة احتجاجية أمام السفارة الأمريكية في كوبنهاغن رفضاً لصفقة القرن.

نجاحات

في الشهر الأول من العام 2020، نال الشاب الفلسطيني السوري «أحمد عبد المحمود» 24 عاماً جائزة (Hamlet talent pris) جائزة هامليت للموهوبين عام 2019، كأفضل شركة للشباب دون سن الـ 30 عاماً.

في عام 2016 وبعد إتقانه اللغة الدنماركية وفهم قوانين البلد؛ استطاع الشاب افتتاح شركة تُعنى بمساعدة اللاجئين وفئات أخرى من المجتمع الدنماركي، وممن يعانون من مشاكل نفسية أو جسدية. وبعد نيله الجائزة وظفته بلدية «هيلسنجور» التي يعيش فيها في قسم الاندماج، ويعمل فيها مترجماً وعاملاً مساعداً في المشاريع الصغيرة التي تقوم بها البلدية لدعم اللاجئين. ولد أحمد في مخيم اليرموك بسورية في 1996/10/6، ودرس في المخيم وأكمل الثانوية فيه، ومع أوضاع الحرب في سورية غادرها عام 2015 إلى الدنمارك، وهو بذلك أول لاجئ فلسطيني- سوري ينال هذه الجائزة.





أعلنت الحكومة النرويجية أنه سيتم تمديد فترة الإقامة المطلوبة للإقامة الدائمة في النرويج من ثلاث إلى خمس سنوات، وستطبق التغييرات على جميع طلبات الإقامة الدائمة المقدمة من الأول من كانون الأول- ديسمبر 2020

ولاقى القرار اعتراض عدد من الأحزاب النرويجية، وقالت إنه بسبب هذا التحول في السياسة سيواجه العديد من المهاجرين واللاجئين عامين إضافيين من عدم اليقين على المدى الطويل أكثر من ذي قبل.

قضايا الهجرة

يشكو اللاجئون الفلسطينيون من تأخر قرارات اللجوء بسبب ما سموه البيروقراطية في أوروبا عموماً والنرويج والسويد خاصة، كما اشتكوا من نقلهم إلى مخيمات سموها منفية عن حياة البشر تقع في شمال البلاد.

نجاحات

- حقق اللاجئ الفلسطيني السوري كريم زمزم المركز الأول في مسابقة "oslo mesterskap" لطلاب الميكانيك على مستوى مدينة أوسلو العاصمة النرويجية، حيث صنّف أفضل طالب بين 30 طالب ميكانيك في مدرسة kuben vgs في أوسلو.

كريم ابن مخيم اليرموك الذي دفعته ظروف الحرب في سورية للهجرة إلى مملكة النرويج سبق أن حصل على المركز الأول على مستوى مدينة أوسلو، وتم تكريمه بجائزة قيمتها 5000 كرون ما يعادل (550\$)، كما أنه تأهل للمنافسة في ذات المسابقة مرة جديدة.



لا يوجد إحصائيات رسمية لأعداد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في ألمانيا، والذين يُصنفون على أنهم من عديمي الجنسية وفقاً للقوانين الألمانية، إلا أن ألمانيا ملتزمة تبعاً لاتفاقية جنيف، بتسهيل تجنيس الأشخاص عديمي الجنسية، وذلك استناداً إلى قانون الجنسية الألمانية للعام 2000.

يعاني عشرات اللاجئين الفلسطينيين في ألمانيا من تأخر «لم شمل» عائلاتهم المتواجدة في سورية ولبنان وتركيا ومصر، حيث تتجاوز المدة في بعض الأحيان إلى أكثر من 3 سنوات، الأمر الذي يضاعف من الضغوط النفسية والمادية عليهم وعلى أسرهم.

متابعات

- في كانون الثاني- يناير 2020/ أبلغت الشرطة الألمانية أحد أقارب اللاجئين الفلسطينيين «أحمد خليل إبراهيم» من أبناء منطقة شبعاء بريف دمشق وفاته غرقاً، بعد التأكد من هويته الشخصية والتعرف عليه من قبل الأنتربول الدولي، بعد عام من فقدانه خلال محاولته اجتياز نهر دوبرا في كرواتيا.
- في آذار- مارس 2020/، أعلنت وزارة الداخلية الألمانية أنها أوقفت مؤقتاً جميع عمليات الترحيل إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما أعلنت الوزارة أنها لن تستقبل مزيداً من اللاجئين المرشحين إليها من دول الاتحاد، مما يعني تعليق اتفاقية دبلن التي تنص على أحقية الدول الموقعة على الاتفاق، بإرجاع طالبي اللجوء إلى الدول الأوروبية الأولى التي دخلوها، وفي الشهر السادس، أكدت السلطات الألمانية أنها ستبدأ بإعادة تفعيل اتفاقية «دبلن»، بعد توقفها مع تفشي فايروس كورونا.

- في حزيران- يونيو/ 2020، كشفت وزارة الخارجية الألمانية أن الوضع في سورية لا يزال غير آمن بالنسبة للاجئين بسبب ممارسات النظام السوري، والميليشيات التابعة له، وقالت الخارجية الألمانية في بيانها «لا تزال هناك مخاطر جمة على اللاجئين في سورية، سواء بسبب الميليشيات المتعددة ونقاط التفتيش التابعة لها أو الأسلحة الموجودة في يد هذه الميليشيات التابعة للنظام، الذي لا يزال يستخدمها بلا رحمة ضد الشعب السوري من خلال أجهزة الاستخبارات العديدة التابعة له.» ويسري تقييم الخارجية الألمانية للأوضاع هناك على ما يُقال إنها أجزاء آمنة داخل الأراضي السورية، «فما زالت العمليات القتالية مستمرة خاصة في إدلب والمناطق الشمالية من البلاد.»
- في تشرين الثاني- نوفمبر/ 2020، قضى الفتح الفلسطيني السوري «محمد عمايري» بعد تلقيه عدة طعنات من مجهول في العاصمة الألمانية برلين، وقالت مصادر في الشرطة الألمانية، إن الحادثة وقعت في منطقة الإسكندر بلاتس في برلين، وهو من أبناء مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين بدمشق، ولجأ مع والديه إلى ألمانيا وهو من مواليد مخيم اليرموك في 21-08-2007. وحمّلت عائلة الشاب محمد عمايري دائرة الأطفال والشباب المسؤولية عما حدث بعد أن تركت ابنهم يخرج وحيداً منتصف الليل دون مرافق. وذكرت والدة محمد أن ابنها كان يعاني من صدمة نفسية كبيرة بعد وصوله مع عائلته إلى ألمانيا نتيجة ما شاهده خلال الحرب من مجازر بشعة بحق أقاربه، مما اضطر العائلة لإلحاقه بدائرة الأطفال والشباب، أملًا منها بتحسين حالته التي ازدادت سوءاً في الآونة الأخيرة، لتفاجأ بعدها باتصال هاتفه يخبرهم بأن ابنهم البالغ من العمر 13 عاماً قد توفي نتيجة عدة طعنات تلقاها من رجل أربعيني يعتقد أنه من أصول تركية أوقفته الشرطة على إثر الحادثة.
- في كانون الأول- ديسمبر/ 2020 ناشد اللاجئ الفلسطيني في ألمانيا «حسام حميد» العثور على ولده «حمزة» الذي فقد بعد حادث غرق قاربهم في بحر إيجه أثناء هجرة الطفل مع عائلته من تركيا إلى اليونان يوم 20/9/2015.

تقارير

في تموز- يوليو/ 2020 كشف تقرير في إحدى الصحف الإلكترونية التابعة للمعارضة السورية، عن تورط لاجئ فلسطيني بارتكابه انتهاكات بحق المدنيين في مخيم اليرموك، وقيم كلاجئ في العاصمة الألمانية برلين.

وقال التقرير إن اللاجئ «موفق الدواه» أحد أبرز قادة المجموعات ضمن اللجان الشعبية التابعة لتنظيم القيادة العامة الموالية للنظام، متهم بمشاركته بجرائم اغتصاب للنساء من مخيم اليرموك

في مسجد البشير، ومجزرة حاجز علي الوحش التي قتل فيها العشرات، ومسؤوليته المباشرة عن إطلاق قذيفة أربي جي على تجمع للمدنيين أثناء توزيع المساعدات.

وفي الشهر الثامن، كشف تقرير جديد لنفس الصحيفة عن تورط لاجئ فلسطيني بارتكابه انتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في مخيم اليرموك، ويقوم لاجئاً في مدينة فومرس الألمانية.

وقال التقرير إن اللاجئ "محمود أرناؤوط" من مواليد 1974 هو فلسطيني سوري من سكان مخيم «اليرموك»، ويقوم حالياً في مدينة فومرس (Womers) في مقاطعة «راينلاند بالاتينات-Rheinland-Pfalz»، متورط في جرائم حرب وانتهاكات ضد أبناء شعبه الفلسطيني في سورية.

وأشار التقرير، أن «محمود أرناؤوط» سبق أن عمل كبائع للماء والغاز وسائق تكسي قبل انطلاق الثورة، وقد كان من أوائل المنضوين في الجبهة الشعبية - القيادة العامة التي يتزعمها (أحمد جبريل)، لينضم لاحقاً إلى حركة (فلسطين حرة - الجناح العسكري) التي يتزعمها (سائد عبدالعال) ويرأس الجناح السياسي فيها (ياسر قشلق) المؤسس الحقيقي للميليشيا ويصبح أحد قادة المجموعات فيها.

نجاحات وتحديات



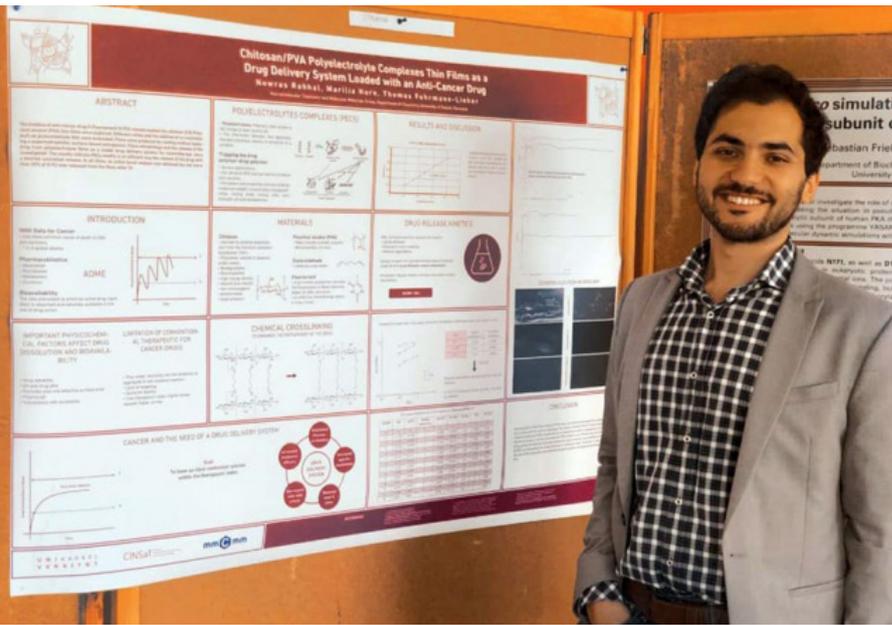
- في شباط - فبراير 2020 استطاع اللاجئ الفلسطيني السوري «طارق بهيج» وبشكل تطوعي، تأسيس معهد لتعليم الرسم للاجئين في ألمانيا، وقال بهيج ابن مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، إنه بدأ بتدريس الرسم منذ وصوله إلى ألمانيا قبل أربع سنوات، وإن الغاية من إنشاء هذا المعهد هي تعزيز ثقة المتدرب بنفسه، ليصبح أكثر فاعلية وليستطيع التعبير عن أفكاره ومكونات ذاته، وذلك لإيصال قضايا وأفكاره للمجتمع بطريقة فنية.

- في تموز- يوليو 2020 رفّعت إدارة مدرسة بارس بيرغ الابتدائية جنوب ألمانيا الطفل الفلسطيني السوري «طارق عبد المعطي» 5 سنوات للصف الأول بعد نجاحه باختبار ذكاء، متجاوزاً مرحلة من مراحل الروضة، وقال والد الطفل إن علامات الذكاء والتميز بدأت تظهر عند طارق وهو ابن أربع سنوات عندما كان يجالس أخته وهي في الصف الأول، ويساعدها في حل

بعض التمارين ويتحدث معها بمصطلحات ألمانية، كما تميز بقراءة الأحرف المركبة من الكتب“ وبعد مطالعة عائلته لإدارة الروضة وافقت على إجراء اختبار ذكاء ومعلومات، وتم تجاوزه ووافقوا على دخوله للصف الأول الابتدائي، رغم تأكيد إدارة الروضة مخالفة ذلك للقوانين الدراسية.

• وفي الشهر نفسه، حصل الطالب الفلسطيني السوري «عماد حازم جنات» على المرتبة الأولى في مدرسة آنا زيمزن المهنية بمدينة هانوفر الألمانية للعام 2019-2020، حيث أتمّ دراسته باختصاص تمريض معتمد من الدولة.

• في تشرين الثاني- نوفمبر/2020، تمكن الشاب الفلسطيني السوري «نورس رحال» من المساهمة في تطوير لقاح ضد فايروس كورونا في ألمانيا مع مجموعة من الباحثين الألمان. نورس الذي ترعرع بمدينة داريا، وتعود أصوله لمدينة حيفا التي هُجرت منها عائلته عام 1948، درس في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في سورية، تخرج من كلية الصيدلة بجامعة دمشق ولجأ إلى ألمانيا عام 2018 حيث تقدّم بطلب للحصول على مقعد دراسي فيها.



استطاع رحال دراسة علوم النانو وحصل على شهادة ماجستير من جامعة كاسل، ليعمل بعدها في تطوير أبحاث عن أدوية السرطان بمعهد ماكس بلانك الألماني، ومع بداية جائحة كورونا عمل مع فريق من الباحثين على تطوير لقاح ضد فايروس كورونا يمكن إيصاله داخل الجسم عبر الجلد بدلاً من حقنه في العضلات.

وقال نورس: «إن هذه التقنية تستهدف الخلايا المناعية المتخصصة في الجلد التي يمكن أن تؤدي إلى رد فعل مناعي في الجسم، تتطلب جرعة أصغر بكثير لكل شخص، وهي ميزة كبيرة عند تلقيح أعداد كبيرة من السكان».

- في شباط- فبراير /2020، اعتصمت الجالية الفلسطينية والعربية ومناصرو القضية الفلسطينية في برلين، بمشاركة واسعة من الفلسطينيين السوريين ضد صفقة القرن.
- في حزيران - يونيو، افتتحت رابطة الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في أوروبا ومنتدى الثقافة العربية في برلين، معرضاً للفنان الفلسطيني السوري الراحل «محمد الوهبي»، وذلك في مقهى مجمع المثقفين العرب - المكان الذي كان يرتاده باستمرار والذي وضع بصمة مهمة فيه، وشارك في المعرض عدد من الفنانين وأصدقاء الفنان الوهبي.
- في تموز- يوليو /2020، شارك عدد من الناشطين الفلسطينيين السوريين والسوريين ومع أقرباء ضحايا التعذيب في سجون النظام السوري، بوقفه تضامنية أمام المحكمة الإقليمية العليا (OLG) في مدينة كولنز الألمانية، حيث كانت تجري فيها محاكمة مسؤول أمني سوري متهم بجرائم اعتقال وتعذيب في سورية، وذلك لمطالبة المجتمع الدولي بالتحرك السريع لإنقاذ باقي المعتقلين من سجون النظام السوري، ومحاسبة مرتكبي المجازر وجرائم الحرب بحق الشعب السوري والفلسطيني.



استوعبت هولندا نحو (4500) فلسطيني من سورية يتوزعون على كافة المدن والقرى والبلدات الهولندية، إلا أنه لا يوجد إحصائيات دقيقة لعدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية لأن هولندا تصنف مجموعات عديدة بـ «بلا وطن».

من ناحية أخرى حصل مئات اللاجئين الفلسطينيين من سورية على الجنسية الهولندية خلال عام 2020، وبحسب القانون الهولندي فإنه يحق للفلسطيني السوري التقديم على الجنسية الهولندية بعد مضي ثلاثة أعوام من تواجده على الأراضي الهولندية بالإضافة إلى تحقيقه لمستوى معين من تعلم اللغة الهولندية.

يجد العشرات من فلسطيني سورية ممن لديهم تحصيل علمي جامعي، صعوبة في تعديل الشهادات والعمل، ولهذا غيّر العديد منهم توجهه الدراسي ليبدأ من جديد في أقسام وفروع دراسية جديدة سواء في الجامعات أو المعاهد الهولندية، وحصل العديد من جيل الشباب على شهادات أهلتهم لدخول سوق العمل بعد اندماجهم واستيعابهم السريع للغة الهولندية.

غالبية المهجرين الفلسطينيين من سورية إلى هولندا خلال الفترة (2012- 2020) من مخيم اليرموك والحجر الأسود وبرزة والقابون ودوما وحريستا وقرى الغوطة الشرقية والغربية في ضواحي دمشق، وثمة أعداد قليلة من الفلسطينيين من مدن حمص وحماة و حلب والمخيمات الفلسطينية القائمة هناك.

متابعات

في أيار - مايو، أصدرت دائرة الهجرة الهولندية تقريراً بخصوص الأسئلة والتوصيات المشار إليها لوزارة العدل والأمن الهولندية المتعلقة بطلبات لجوء الأشخاص القادمين من سورية بمن فيهم فلسطيني سورية.

تناول التقرير بشكل عام الوضع في سورية وارتباطه بتقييم طلبات اللجوء للقادمين من سورية، والأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية وحقوق الإنسان في سورية حتى اليوم.

أفرد التقرير فصلاً كاملاً للحديث عن اللاجئين الفلسطينيين السوريين، وما تعرضوا له من قتل وتهجير وتشريد واعتقال، وتدمير لمخيماتهم جراء الصراع الذي اندلع في سورية منذ تسع سنوات، واصفاً إياهم بالأقليات العرقية وعديمي الجنسية.

وقالت وزارة الخارجية الهولندية إنها اعتمدت في إعداد تقريرها على مصادر عديدة أهمها الجهات والمنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بأمور فلسطيني سورية مثل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا» التي تقدم المساعدات والدعم اللازم للاجئين.

واعتبر التقرير وفقاً لوزارة الخارجية الهولندية «أنه تجسيد واقعي ومحايد وموضوعي للنتائج خلال الفترة التي تم البحث فيها»، ولم تقدم أي توصيات متعلقة بالسياسة، مؤكدة أنه تم إعداده من مصادر عامة وسرية، وتم نشر معلومات تم اختيارها بعناية وتحليلها والتحقق منها.

نجاحات

وصلت اللاجئة الفلسطينية السورية «بيسان زرزور» إلى هولندا عام 2014 ومنها بدأت رسم قصة نجاحها، حيث تعرضت للكآبة والعزلة بسبب تعلم اللغة والاندماج في المجتمع الهولندي، لكن حالها تغير. فبعد مقابلة أجرتها مع إحدى الصحف الهولندية، طلب منها رئيس التحرير كتابة عمود باللغة الإنكليزية في صحيفة Haarlems Dagblad تقول «كتبتُ نصوص قاربت بين الثقافة السورية والهولندية، لكنني لم أكن أكتب بلغتي التي كان عمرها قد تجاوز السابعة والعشرين»

تعلمت بيسان اللغة الهولندية في 7 أشهر، «عملت خلالها مع موقع «هولندا الآن» التابع للإذاعة العامة الهولندية، وقدمت سلسلة أعدت نصها وأخرجتها، تحت عنوان «تابع دراستك العليا مع بيسان» ثم بدأت دراستها الجامعية في قسم الدراسات الشرق أوسطية المعاصرة بجامعة لايدن بهولندا، وتعمل كمراسلة مستقلة لمحطات عربية من هولندا، وتعمل على إنتاج محتوى خاص باستخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

كما أسست مشروع بودكاست "عندك خبر؟" لتقديم الأخبار عن هولندا للجالية العربية مع زميلتها حين، وأطلقت منصتها على يوتيوب «وصنعت سلسلة من أربع حلقات عن موضوع كورونا والأخطاء الشائعة».

نشاطات

- في شباط- فبراير /2020، نظمت الجالية الفلسطينية في هولندا بمشاركة فلسطينيي سورية، وقفة احتجاجية أمام محطة القطارات الرئيسة في العاصمة الهولندية أمستردام التي يرتادها الآلاف، للتنديد بصفقة القرن والتأكيد على الثوابت الفلسطينية.
- في حزيران- يونيو، شارك ناشطون فلسطينيون من سورية في مظاهرة بالعاصمة الهولندية أمستردام رفضاً لخطة ضم الاحتلال «الإسرائيلي» لأجزاء من الضفة الغربية في فلسطين. وأكد المشاركون إلى جانب أبناء الجالية الفلسطينية في هولندا ومؤسسات هولندية على الحق الفلسطيني والتمسك بثوابت الشعب الفلسطيني، وإعلاء الصوت الفلسطيني وحشد المزيد من الدعم للقضية الفلسطينية.

كورونا

سُجِّل في آذار- مارس /2020، أوّل حالة وفاة للاجئين فلسطينيي سوري جرّاء إصابته بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، حيث توفي «حسن ترشحاني» البالغ من العمر 72 عاماً في هولندا.



النمسا

يشكو اللاجئون الفلسطينيون في النمسا من طول مدة منح الجنسية وتصل إلى 10 سنوات يجب أن تكون مقيماً فيها، ولا يوجد إحصائيات رسمية لعدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في النمسا.

متابعات

أفادت مصادر خاصة لمجموعة العمل اعتقال السلطات النمساوية لاجئاً فلسطينياً قادماً من سورية - تتحفظ المجموعة عن ذكر اسمه، وذلك بسبب تورطه بانتهاكات بحق المدنيين إلى جانب قوات النظام السوري، وأشارت تلك المصادر أنه من أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب وكان يسكن في مدينة حلب.

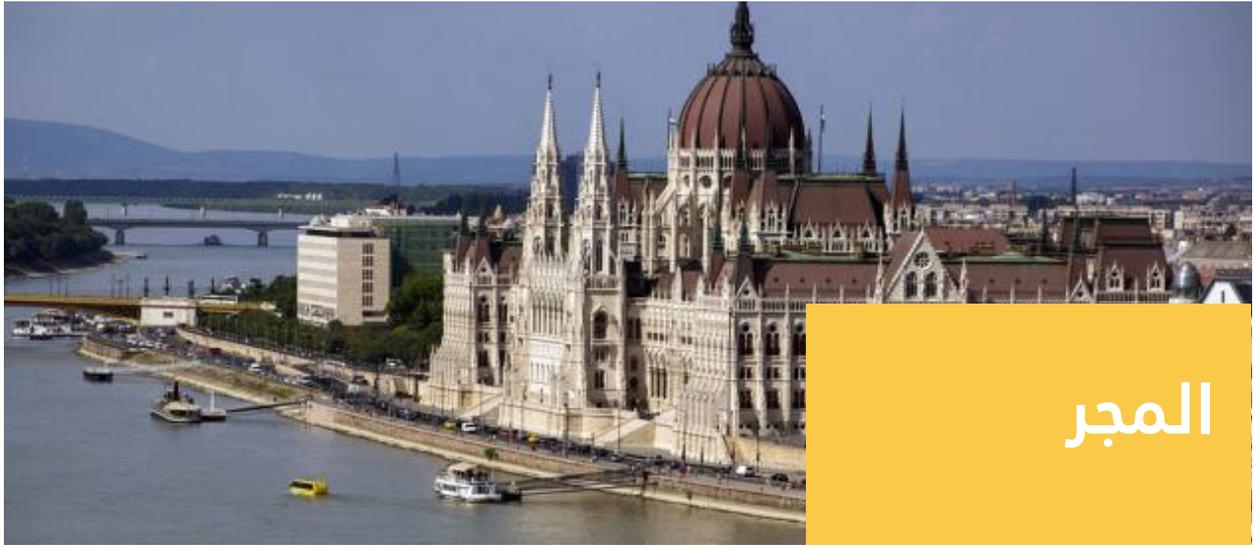
نجاحات

- في كانون الثاني - يناير / 2020، شارك عدد من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية بندوة عن اللغة العربية في مقر مركز كولومبوس بالعاصمة النمساوية فيينا، استعرض المحاضرون خلالها مشاكل وحلول تعليم اللغة العربية للمهاجرين في النمسا والمهجر.

وقدّم المحاضر الفلسطيني السوري «أنور علي» ورقة عن تعليم اللغة العربية في النمسا بين الواقع والطموح، شدّد خلالها على ضرورة إشراف كادر تعليمي متخصص في اللغة العربية على عملية التعليم بأسلوب عصري، واختيار أفضل المناهج التدريسية للطلاب. وكان أنور علي قد عمل في تدريس اللغة العربية في مدارس دمشق وريفها لأكثر من 15 عاماً، وهاجر من مخيم خان الشيخ للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق ووصل إلى النمسا قبل قرابة 5 أعوام، ويواصل فيها التعليم وافتتح مدرسة تعليمية للغة العربية.

- في تشرين الأول- أكتوبر، حصل الطالب الفلسطيني السوري «أحمد فايز دياب» من أبناء مخيم خان الشيخ على المرتبة الأولى في جامعة لينز باختصاص الاقتصاد والمبيعات، وكُرّم حاكم النمسا العليا «توماس شتيلتسير» دياب» في حفل أقيم في المدينة وسط جمهور وترحيب واسع.





في تموز- يوليو / 2020، حكمت محكمة مجرية على رجلين فلسطينيين ورجلين سوريين بالسجن لمدة عام لكل منهما، بتهمة تجاوز حدودها بطريقة غير نظامية مع مجموعة تضم 50 شخصاً مزقوا السياج الحدودي. وذكرت وسائل إعلام أوروبية أن مجموعة من المهاجرين دخلوا من الأراضي الصربية إلى هنغاريا بعد تمزيق السياج الحدودي، فردت القوات الهنغارية بإطلاق أعيرة نارية في الهواء، فانسحب المهاجرون إلى الأراضي الصربية، باستثناء أربعة مهاجرين. حاولوا الاختباء لكن القوات الهنغارية قبضت عليهم، وفي 7 تموز- يوليو / 2020 صدر قرار من المحكمة بسجنهم لعام واحد، وبعدها سيتم ترحيلهم، ولم تصرّح دائرة الهجرة المجرية عن أسماء المهاجرين أو تعرض صورهم.



تشير إحصائيات غير رسمية إلى أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في اليونان يتجاوز الـ 4 آلاف لاجئ، بينهم عائلات وأطفال ونساء ومسنون، ويتوزعون على مخيمات اللاجئين بعضهم يسكن في خيم والآخر في صالات كبيرة أو كرفانات.

يشتكي المئات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين العالقين في اليونان، من ظروف معيشية غاية في القسوة، وذلك بعد أن تم إغلاق جميع الطرقات بينها وبين الدول الأوروبية في وجه اللاجئين الذين خاطروا بأرواحهم للوصول إلى اليونان انطلاقاً من الشواطئ التركية، حيث أُجبروا بعد إغلاق الحدود المؤدية نحو أوروبا على البقاء في مخيمات اللجوء المؤقتة في اليونان في ظل ظروف معيشية سيئة، فيما يعاني اللاجئون من عدم توافر شروط النظافة والخدمات الأساسية في أماكن تواجدهم، حيث إن معظم المساكن هي مساكن مؤقتة أو خيام، في ظل انتشار كبير للحشرات والزواحف السامة كالعقارب والأفاعي، وغياب للخدمات الإغاثية.

مخيم موريا

يعيش ما يقارب 465 لاجئاً فلسطينياً سورية تحت وطأة الخوف وشتى أنواع العنف التي يواجهونها في مخيم موريا بجزيرة ليسبوس اليونانية، نتيجة حالة انعدام الأمن وتكرار اندلاع الحرائق ومحاولات الانتحار وأعمال العنف الخطيرة والقتل والطعن والمشاجرات التي أصبحت اعتيادية وشبه يومية.

ويشكو فلسطينيو سورية في مخيم موريا من عنف خطير، وزحام وظروف صحية وخدمية ومعيشية مروعة، إضافة إلى بطء معالجة ملفات اللجوء، والاحتفاظ الكبير فيه حيث يستقبل المخيم أربعة أضعاف قدرته الاستيعابية من اللاجئين وذلك بحسب مراسل مجموعة العمل في اليونان.

مخيم ثيرموبوليس

تشكو العائلات الفلسطينية السورية ومهاجرون من جنسيات مختلفة في مخيم ثيرموبوليس في منطقة لمياء وسط اليونان، من أوضاع إنسانية مزرية في المخيم. وقال اللاجئون الفلسطينيون «يعاني المخيم من سوء كبير في الإدارة والخدمات المقدمة للاجئين سواء كانت الصحية أم الإغاثية، علاوة على انتشار الأفاعي والعقارب والحشرات التي تهدد حياتهم وسلامتهم. وطالب اللاجئون الفلسطينيون المنظمات الدولية والإنسانية ومفوضية اللاجئين بالتدخل لوضع حدٍّ لمعاناتهم وتوفير العيش الكريم لهم وخاصة للأطفال والنساء»

جزيرة متليني

يعيش أكثر من 350 مهاجراً فلسطينياً من سورية أوضاعاً مأساوية في مخيم موريا على جزيرة متليني اليونانية، حيث أفاد مراسلنا أن خيام اللاجئين غرقت بسبب الأمطار وتحولت إلى مستنقعات طينية، الأمر الذي زاد من بؤسهم ومعاناتهم. ويشكو الفلسطينيون والمهاجرون على الجزيرة من سوء معاملة إدارة مخيمي موريا الجديد و«قرا تبا»، إضافة إلى إهمال السلطات وسوء في الخدمات الاجتماعية ومشاكل عديدة في النظافة واكتظاظ اللاجئين.

جزيرة ساموس

يشكو اللاجئون الفلسطينيون في جزيرة ساموس اليونانية من سوء أوضاعهم المعيشية والخدمات، وانتقد اللاجئون اللامبالاة من قبل السلطات اليونانية في حل مشاكلهم. ويتعرض الفلسطينيون القادمون من سورية في مخيم فاثي واتيل فيثاغوري لمعاناة كبيرة، بسبب اكتظاظ المخيمين باللاجئين، وتأخير المواعيد الطبية والخدمات الاجتماعية والطبية، وسوء في معالجة طلبات اللجوء وعدم تواجد الكهرباء وقطع المياه المتكرر. كما اشتكى المهجرون من صعوبة حصولهم على الطعام، مشيرين إلى أنهم يضطرون للانتظار لمدة 5 ساعات في طوابير طويلة من أجل الحصول على وجبات الطعام.

جزيرة ليروس

يعيش المهاجرون بمخيم تيتلوس في جزيرة ليروس اليونانية أوضاعاً صعبة، بسبب ازدياد كبير في أعدادهم، ويعانون على حد سواء مع اللاجئين من نقص حاد في الطبابة وإهمال صحي كبير. وكذلك من انقطاع مستمر للتيار الكهربائي، إضافة إلى انقطاع المياه، حيث يواجه اللاجئون

صعوبات في تأمينها، ويعيشون في ظروف اعتقال وهم محاطون بالشباك الحديدية وممنوعون من الخروج من المخيم، إلا أن اللاجئين يشيرون إلى أن جزيرة ليروس من أفضل الجزر من حيث تسريع إجراءات اللجوء والنقل إلى البر الرئيسي، ويتواجد بداخله حوالي 163 فلسطينياً من سورية.

مخيم نياكافالا

يضم المخيم الذي يقع في كيلكيس شمال اليونان (1550) شخصاً بينهم أكثر من 300 لاجئ فلسطيني سوري، ويواجهون حالة من عدم الاستقرار نتيجة سوء الخدمات المقدمة لهم، وظروف معيشية قاسية وعدم تسريع إجراءات اللجوء ومنعهم أذونات للتنقل في البلاد بشكل حر.

متابعات

- في كانون الثاني - يناير / 2020، قضى الشقيقان الفلسطينيان «محمد ومؤيد خالد الدالاتي»، من أبناء مخيم اليرموك غرقاً في بحر إيجه، وذلك أثناء محاولتهما الوصول إلى أوروبا. وكان 15 لاجئاً قد لقوا حتفهم جراء غرق القارب الذي كان يقلهم بشكل غير نظامي من مدينة «فتحية» التركية إلى جزيرة «رودوس» اليونانية عبر بحر إيجه، في حين فقد نحو 7 أشخاص كانوا على متن المركب.
- في نهاية كانون الثاني - يناير / 2020 قضى اللاجئان الفلسطينيان «يزن ميلاد قدسية» من سكان مخيم حندرات، و«الليث محمد» من أبناء مخيم جرمانا، غرقاً في نهر (إفروس) النهر الفاصل بين الحدود البرية التركية اليونانية، وذلك أثناء محاولتهما الوصول إلى الدول الأوروبية.
- في كانون الثاني - يناير / 2020 أيضاً رصد ناشطون في الهجرة على جزيرة ليروس اليونانية أكثر من 30 حالة تسمم غذائي بين اللاجئين معظمهم من الأطفال، نقلوا على إثرها بسيارات إسعاف إلى المشفى الوطني في الجزيرة. وأكد ناشطون أن المهاجرين تناولوا وجبات طعام فاسد وغير صالح للاستخدام البشري، مشيرين أن توزيع الطعام الفاسد وحالات التسمم تكررت على الجزيرة بسبب الإهمال والفساد. كما أصدرت وزارة حماية المواطن اليونانية قراراً في الشهر الأول، بإخلاء جميع المنازل من

ساكنيها من المهاجرين الذين حصلوا على إقامة أو حماية فرعية في اليونان منذ عام 2017. وقد حددت الوزارة السقف الزمني للإخلاء، بأن آخر موعد لتسليم السكن الذي وفرته لهم الحكومة اليونانية في نهاية شهر نيسان -أبريل لسنة 2020، وبهذا القرار سيكون واجباً على كل مهاجر لديه الإقامة تسوية أموره الشخصية وتوفير ملاذ له ولعائلته.

- في آذار - مارس / 2020، أفاد ناشطون في جزيرة كوس اليونانية حصول اشتباكات عنيفة بالعصي وبالأسلحة الحادة بين مهاجرين فلسطينيين وآخرين من أصول إفريقية، محملين السلطات اليونانية المسؤولية بسبب اكتظاظ المهاجرين. وعلى إثر الحادثة، اعتقلت الشرطة اليونانية مجموعة من المهاجرين الفلسطينيين، وحولت المعتقلين للمحكمة، وأصدرت المحكمة أحكاماً تصل لمدة 3 سنوات ونصف، مشيرين إلى تعرض أحد أفراد الشرطة اليونانية لإصابة في رأسه من شخص مجهول. وأضاف الناشطون أن اللاجئين الفلسطينيين الذين تم الحكم عليهم عددهم 5 وهم، «سعيد خالد زعرب»، «جهاد الغول»، «رفعت جواد غزال»، «يوسف حامد صقر» و«سامر عليوة»

- في آذار - مارس / 2020، عبّر المهجرون الفلسطينيون السوريون والسوريون المقيمون في جزيرة ساموس إحدى الجزر اليونانية عن سخطهم و غضبهم من سوء الخدمات المقدمة لهم من قبل السلطات اليونانية، حيث عمد بعض اللاجئين إلى رمي وجبات الطعام في ساحة المخيم احتجاجاً على سوء الطعام المقدم لهم. كما اشتكى المهجرون من صعوبة حصولهم على الطعام، مشيرين إلى أنهم يضطرون للانتظار لمدة 5 ساعات في طوابير طويلة من أجل الحصول على وجبات الطعام.

- في شهر نيسان - أبريل / 2020، قررت وزارة الهجرة اليونانية إغلاق مخيم ريتسونا في ضواحي العاصمة اليونانية أثينا، وذلك بعد إثبات وقوع إصابات بين قاطنيه بفيروس كورونا المستجد كوفيد 19، ويبلغ تعداد المهاجرين في المخيم نحو 2500 شخص، من بينهم 250 لاجئاً من فلسطينيين سورية.

- وخلال شهر نيسان - أبريل / 2020 سجلت مخالفات بحق لاجئين فلسطينيين في ظل الحجر الصحي الذي فرضته الحكومة اليونانية، لمنع تفشي فايروس كورونا المستجد رغم إبرازهم أذوناً للخروج من الكامب.

- وفي ذات الشهر أيضاً، فُقدت المسنة الفلسطينية السورية «لطيفة محمود» من أبناء مخيم اليرموك، في العاصمة اليونانية أثينا، بعد خروجها من منزلها الواقع في ساحة أمونيا، وتبلغ من العمر 72 عاماً

- في نهاية شهر نيسان - أبريل / 2020، أحدث حريق ضخم أضراراً مادية كبيرة في خيام اللاجئين بمخيم جزيرة ساموس اليونانية، بالإضافة لتشريد المئات من اللاجئين بينهم فلسطينيون،

حيث باتوا في العراق.

- في أيار – مايو / 2020 اشتكى لاجئون فلسطينيون وسوريون في مخيم ريتسونا بضواحي العاصمة اليونانية أثينا، من نقص حاد في خدمات الصحة والنظافة التي تقدمها الحكومة اليونانية، منذ دخولهم فترة الحظر قبل قرابة شهرين، ضمن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة اليونانية لمكافحة فيروس كورونا.
- في حزيران – يونيو / 2020، ذكرت مصادر طبية في مخيم نياكافالا اليوناني اكتشاف 4 إصابات مؤكدة بعد إجراء المسح الصحي لهم، والحكومة تقرر إغلاق المخيم لحين إكمال إجراءات الفحص والمعينة.
- في حزيران – يونيو / 2020، خمس عمليات انتحار للاجئين وقعت في كل من جزيرة ليروس وكيوس من جنسيات مختلفة أحدهم فلسطيني، وامرأة من سورية، بسبب رفض قبول طلبات لجوئهم من قبل السلطات اليونانية، مما يعني إعادتهم إلى موطنهم الأصلي أو البلد الذي قدموا منه إلى اليونان. كما ذكرت تقارير للمجموعة، أن وضع طالبي اللجوء في اليونان وجزرها وصل إلى نقطة حرجة في ظل التدهور الكبير في جميع مناحي الحياة، حيث يعانون من ظروف لا إنسانية تدفع إلى الانتحار بشكل شبه يومي.
- في آب – أغسطس / 2020، وزع عدد من الناشطين حصصاً من أضحى العيد على بعض العائلات الفلسطينية السورية، واستفادت من التوزيع حوالي 100 عائلة قاطنة في ضواحي مدينة أثينا اليونانية.
- في 10 آب – أغسطس / 2020 واجهت ثلاث عائلات من فلسطيني سورية خطر الطرد من أوتيل خالكيدا في ضواحي العاصمة أثينا وقطع مساعداتهم المالية عنهم والمبيت في العراق، وقال مراسل مجموعة العمل في اليونان إن السلطات اليونانية أبلغت العائلات الفلسطينية السورية الثلاث المكونة من 19 فرداً بينهم طفلة عمرها 6 سنوات مصابة بسرطان العظام، وهم من مخيمي اليرموك والعائدين حماة، بضرورة مغادرة السكن المقدم من المفوضية الأوروبية وإيجاد سكن بديل، منوهاً إلى أن القرار سينعكس بشكل سلبي على تلك العائلات التي لن تجد المأوى البديل.

- في 16 آب – أغسطس/ 2020 خضع قرابة 160 مهاجراً فلسطينياً في مخيم فيال بجزيرة كيوس اليونانية، إلى جانب أكثر من ألف لاجئ، للحجر الصحي بعد اكتشاف إصابات بفايروس كورونا.



كذلك اشتكى اللاجئون من غلاء الأسعار الذي طال المواد الغذائية، والتموينية خلال فترة الحظر، ما أدى بدوره إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للاجئين.

- في 22 آب – أغسطس/ 2020 أطلقت عائلة فلسطينية سورية نداءات مناشدة واستغاثة ناشدت فيها السلطات اليونانية والمنظمات الدولية والصليب الأحمر الدولي وأصحاب الضمائر الحية لتقديم المساعدة لهم، من أجل التكفل بعلاج ابنتهم ذات الست سنوات والمصابة بمرض سرطان العظام. ووفقاً لأهل الطفلة المهجرين من مخيم اليرموك إلى أثينا أن حالة ابنتهم الصحية في تدهور دائم، نتيجة عدم قدرتهم على دفع ثمن الدواء المطلوب منهم بشكل شهري، والذي تقدر قيمته بحوالي 700 يورو، مشيرين إلى أنهم لجؤوا إلى السفارة الفلسطينية في أثينا وعدد من الجمعيات والمؤسسات العمل الأهلي إلا أنها لم تقدم لهم أي معونة، ولم تمد لهم يد العون والمساعدة، وصدتهم عن أبوابها وكأنهم شحاذون على حد قول العائلة.

- في أيلول – سبتمبر/ 2020 خضع أكثر من 450 مهاجراً فلسطينياً في مخيم موريا بجزيرة ليسفوس اليونانية، إلى جانب آلاف اللاجئين، للحجر الصحي بعد اكتشاف إصابة بفايروس كورونا.



• يوم 09 أيلول - سبتمبر/ 2020 أفاد مراسل مجموعة العمل في اليونان بوقوع حريق ضخم، أحدث أضراراً مادية كبيرة في مخيم موريا بجزيرة ليسفوس اليونانية، وشرّد آلاف اللاجئين إلى الغابات والشوارع. وتحول المخيم إلى معدن ورماد باستثناء بعض الأقسام، مشيراً إلى تشرد نحو 11 ألف مهاجر من أصل 13 ألفاً كانوا يقطنون في الأقسام المدمرة. من جانبها أغلقت الشرطة اليونانية المنطقة وانتشرت على مداخل مركز جزيرة ليسفوس مدينة متليني، ومنعت اللاجئين من دخول متليني وأطلقت الغاز المسيل للدموع على الشارع العام لمنع اللاجئين من الاقتراب من مدينة متليني مركز الجزيرة. وأعلنت الحكومة اليونانية أنها ستجلب عبّارة وسفينتين عسكريتين لإيواء المهاجرين مؤقتاً، بالإضافة إلى 3500 خيمة، كما صرحت وزيرة الهجرة اليونانية أنه سيتم استبدال مخيم موريا بمخيم آخر مغلق رغم اعتراض السكان المحليين على إنشاء مخيم آخر.

• في الأول من تشرين الأول - أكتوبر/ 2020، أفاد مهاجرون فلسطينيون من سورية لمجموعة العمل تعرضهم لإصابات بليغة جراء ضربهم بالهراوات على يد حرس الحدود اليونانية، وذلك خلال محاولتهم الدخول براً بطريقة غير نظامية للأراضي اليونانية. وأكد اللاجئون محاولتهم الدخول عن طريق البر من الأراضي التركية إلى الأراضي اليونانية، وقبض عليهم حرس الحدود اليوناني فانهالوا عليهم ضرباً، ما أدى إلى إصابة شابين منهم إصابة خطيرة جراء ضربهما على منطقة الرأس وفي مناطق حساسة، وتسبب بانهيارهم ووجود أعراض مرض عصبي. وعلى إثر ذلك عاد اللاجئون إلى مدينة إسطنبول ومدن أخرى كانوا قد انطلقوا منها، وغالبيتهم هاجروا من مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب، ودخلوا تركيا بطرق غير نظامية.



- في تشرين الأول – أكتوبر/ 2020، شرعت الحكومة اليونانية ببناء سياج على طول حدودها البرية مع تركيا، بهدف منع وصول المهاجرين إلى أراضيها بطريقة غير نظامية.
- وفي تشرين الأول – أكتوبر/ 2020 ارتفعت أعداد المهاجرين الفلسطينيين من سورية في مخيم فيال شمال جزيرة كيوس اليونانية من 160 لاجئاً قبل شهرين إلى نحو 460.
- في تشرين الأول – أكتوبر/ 2020 أيضاً، اشتكى مهاجرون فلسطينيون في جزيرة كيوس اليونانية من سوء الرعاية الطبية، وضعف الاحتياطات المتخذة لحمايتهم من انتشار COVID-19 أو أي مرض آخر.
- وقال اللاجئون، تم نقل أحد المصابين بمرض السل من مركز الاحتجاز في الجزيرة إلى المشفى بعد ثلاثة أشهر من معاناته مع المرض، كما استغرقت إحدى اللاجئات التي تعاني من مرض تنفسي، وقتاً طويلاً للحصول على الرعاية الطبية.
- في نوفمبر- تشرين الثاني / 2020 اندلع حريق ضخم في جزيرة ساموس اليونانية أدى لخروج عشرات العائلات من المخيم خوفاً من امتداده إلى خيامهم، حيث جاء على القسم الأيسر من مخيم فاثي الذي يقطنه مهاجرون أفارقة.
- في كانون الأول - ديسمبر/ 2020، تواجه أربع عائلات من فلسطينيين سورية خطر الطرد والمبيت في العراء من أماكن سكنهم في منطقة كاليثيا وخالكيذا في ضواحي العاصمة أثينا وقطع مساعداتهم المالية عنهم. وقال مراسل مجموعة العمل في اليونان إن السلطات اليونانية أبلغت العائلات الفلسطينية السورية المكونة من 17 فرداً بينهم أطفال ونساء، وهم من مخيمي اليرموك وخان الشيخ، بضرورة مغادرة السكن المقدم من المفوضية الأوروبية وإيجاد سكن بديل، منوهاً إلى أن القرار سينعكس بشكل سلبي على تلك العائلات التي لن تجد المأوى البديل.
- وفي كانون الأول - ديسمبر/ 2020 أيضاً، ضربت عاصفة رعدية قوية البر والجزر اليونانية أدت

لاقتلاع عدد من خيام اللاجئين، وتسببت بدخول المياه إلى أماكن سكنهم، التي تفتقر إلى إيسط مقومات الحياة والحماية. ووصف عدد من اللاجئين الأوضاع في مخيم موريا والمخيمات بالكارثية، رغم التأكيدات التي أطلقتها الحكومة اليونانية في وقت سابق بعدم افتقار مخيمات الجزر لأي شيء.

تقارير

• تواجه اللاجئة الفلسطينية أم محمد البالغة من العمر 56 عاماً من صعوبات كبيرة في دار هجرتها الجديدة في العاصمة اليونانية أثينا، وتعاني من أمراض مزمنة بعد أن بقيت وحيدة فيها. فبعد أن هجرت من مخيم اليرموك بدمشق، اضطرت للهجرة نحو تركيا ثم ركبت «قوارب الموت» مع ابنتها للوصول إلى اليونان إلى أن غادرت ابنتها إلى السويد عن طريق معاملة «لم شمل». حاولت أم محمد -التي ترفض التصريح عن اسمها- العودة إلى تركيا، لكنها تعرضت لسرقة حقيبتها التي تحوي شيئاً من المال وأوراقها الشخصية، الأمر الذي يحول دون عودتها. تقول المسنة الفلسطينية «أعاني من أورام في ساقي بسبب مرض السكري ولا يوجد معي علاج أو مال لأجل التستر على نفسي، حتى الطعام أحصل عليه بصعوبة، وتضيف «راجعت الكثير من المنظمات لكن لم يستجب أحد، وأريد العودة إلى تركيا للعيش بسلام مع أقربائي هناك لأن صحتي غير جيدة» بدورها أوضحت السفارة الفلسطينية في أثينا أن أم محمد لا تستطيع العودة إلى تركيا لأنها خرجت منها بطريقة غير نظامية، مشيرة أنها ستتابع القضية والعمل لذلك.

• أيلول- سبتمبر / 2020 تعيش في مخيم موريا عائلة اللاجئة الفلسطينية السورية «أم مصطفى» وابنها الضير أوضاعاً قاسية، وفي تقرير لموقع WDRfory- ou تقول أم مصطفى «هربت من الحرب في سورية بعد أن تدمر منزلي وتوفي زوجي»، وكانت تقيم في دمشق ونزحت إلى إدلب شمال سورية. ونتيجة للأوضاع المزرية في إدلب دخلت تركيا بطريق غير نظامية، وتقول «خلال رحلة الهجرة من إدلب ومحاولة دخولها إلى تركيا تعرض لها ملثمون وتم دفعها بقوة ووقوع طفلها مصطفى، وتعرض منذ ذلك الوقت لصدمة نفسية يعاني منها طوال الوقت» ثم وصلت مخيم موريا في اليونان. تعيش أم مصطفى في خيمة مع ابنها الضير مصطفى 14 عاماً وطفلها الآخر عمر 11 عاماً في مخيم موريا منذ 6 أشهر، وهي في خوف متواصل، حيث اقتحم لصوص خيمتها مرتين وسرقوا منها جوالها، وعن أطفالها تذكر أم مصطفى أن ابنها مصطفى ضير منذ الولادة ولا يستطيع الجلوس بشكل طبيعي ويقضي يومه متألماً من ظهره، وابنها الآخر عمر مريض وتأتبه حالات ربو، ولم يدخل المدرسة حتى الآن. تقضي أم مصطفى ربع يومها في انتظار دور الطعام الطويل على وجبتي

الغداء والعشاء، كما يجب عليها الوقوف على الدور كي يقضي ابنها حاجته. تعيش أم مصطفى في حزن متواصل، وتتمنى عيشة كريمة لها ولأبنائها وأن تعالج أطفالها وخاصة مصطفى، وتطلب الهجرة من اليونان إلى إحدى الدول الأوروبية، ولا يعلم عن مصيرها أو في أي خيمة تقطن بعد حريق موريا الذي ضرب المخيم قبل أيام.

- آب - اغسطس / 2020، ناشدت عائلات عدد من المهاجرين الفلسطينيين السلطات التركية واليونانية والصليب الأحمر والجمعيات الإنسانية، المساعدة وتقصي مصير أبنائهم بعدما فقدوا قبل 17 شهراً، حيث كانوا يتجهزون لمغادرة السواحل التركية والوصول بطريقة غير نظامية إلى جزيرة رودس اليونانية. وقالت العائلات إن عدد المفقودين 11 شاباً، وطفل، ويحملون الجنسية السورية والفلسطينية بينهم ثلاثة من فلسطيني سورية، وهم: «محمد مروان تميم» و«محمد ظافر النجار» من مخيم اليرموك و«محمد أحمد اسعيد»، وكان قد فقد الاتصال بالمهاجرين منذ تاريخ 27-03-2019، ولا يوجد معلومات عن مصيرهم، أو تفاصيل مجريات ما حدث معهم. وذكرت العائلات في وقت سابق أنها تواصلت مع السفارة الفلسطينية واكتفت باتباع روتين خجول، بحسب وصفهم، ولم يصل إلى أي خبر عن أولادهم، وأشاروا إلى أن السفارة تواصلت معهم بتاريخ 27/4/2019، وأخبرتهم بالعثور على جثة الشاب «محمد البحيصي» الذي كان معهم على شواطئ فتحة.

نشاطات

- في الشهر الأول والثاني من عام 2020، شارك العشرات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين بوقفات احتجاجية أمام السفارة الأمريكية في مدينة أثينا اليونانية، رفضاً لـ«صفقة القرن»، التي أعلن عنها الرئيس دونالد ترمب، مدّعياً أنها لتسوية القضية الفلسطينية.
- وندد المشاركون برفضهم لقرارات صفقة القرن وفكرة الوطن البديل، معتبرين أن صفقة القرن اعتداء صارخ على حقوق الشعب الفلسطيني والنيل من حقوقهم بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، مشددين على أن هذه الخطة المزعومة تجاهل تام لإرادة الشعب الفلسطيني، وأنهم سيواصلون نضالهم للحيلولة دون تنفيذ الصفقة المذكورة.
- في الشهر الخامس، وزعت منظمة «بذور فلسطين» بالتعاون مع عدد من الشبان الفلسطينيين المتطوعين من فلسطيني سورية والأردن في اليونان، 300 حصة لحمية على اللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين وجنسيات أخرى، القاطنين في مخيمي «اليوناس»، وألف سينا» بمدينة أثينا في اليونان، وذلك للتخفيف من معاناتهم ومد يد العون والمساعدة لهم.



ناشد ناشطون وعائلة الشاب الفلسطيني السوري «إبراهيم الديراني» سفارات السلطة الفلسطينية والمنظمات الدولية والإنسانية، الوصول لمعلومات عن مصير الشاب الذي فقد على طريق الهجرة. وقال مهاجرون إن الشاب تمت مشاهدته في رومانيا، فيما أكد أحدهم وجوده في مخيم للاجئين في صربيا على حدود مقدونيا، ولم يتسن التأكد من مصيره حتى الآن. ونشرت عائلته صورة للشاب وهو في ماليزيا لإمكانية التعرف عليه، وطلبت ممن شاهده التواصل معهم لمعرفة مصيره، سواء كان في أحد مخيمات أو سجون اللاجئين.



في الشهر الأول من عام 2020 أطلق عدد من المعتقلين اللاجئيين الفلسطينيين السوريين المحتجزين في سجن مركز التوقيف الـ IDC في بانكوك بمملكة تايلند، نداء استغاثة عبر مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، ناشدوا فيه المؤسسات الدولية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني للتدخل من أجل الإفراج عنهم ووضع حد لمأساتهم.

ووفقاً للناشطة فاطمة جابر فإن هناك حوالي 21 لاجئاً بينهم 12 فلسطينياً سورياً وغازواً، و3 أشخاص سوريين، 4 عراقيين، لا يزالون قيد الاحتجاز في السجون التايلندية منذ سنوات وبعضهم منذ سنة وشهر، منسيين ومتروكين للاحول لهم ولا قوة، لا سند ولا معيل.

في الشهر الثاني، أطلق المنسق العام لحملة الوفاء الأوروبية الناشط الفلسطيني «أمين أبو راشد» مبادرة لمد يد العون لإطلاق سراح اللاجئيين الفلسطينيين في السجون التايلندية، وذلك بعد نداء استغاثة أطلقته عائلات المحتجزين.

وقال أبو راشد «إن عدداً من الفلسطينيين تم اعتقالهم في سجون تايلند، وطالت فترة الاعتقال، منهم تسع عشرة حالة حرجة، بحاجة ماسة إلى إطلاق سراحهم بسبب ظروف اعتقالهم وعدم قدرتهم على دفع التكاليف المادية»، «هناك لاجئون تجاوزت مدة حجزهم أكثر من ثلاث سنوات ونصف بسبب انعدام أي وسيلة من الأهل لتأمين الكفالة، لأنهم هم من كان يعمل ويعيل أهله؛ إن كان في سورية أو غزة أو بلاد عربية أخرى» ونوّه أنه بسبب هذه الكفالة قد يقضي ما تبقى من عمره محتجزاً بين تجار المخدرات والدعارة والمافيات، وقد ترك البعض زوجته وأطفاله بلا معيل أو والدته العجوز المريضة وهي بحاجة لرعاية صحية وأدوية دائمة» وأشار إلى أن وضع السجون في تايلند بأساوي، إن مراكز الاحتجاز والسجون في تايلند مصنفة من أسوأ 10 سجون في العالم مع سجن غوانتانامو وأبو غريب، حيث إن الغرف صغيرة مكتظة



ولا يمكن وصفها، وبسبب الازدحام وطول مدة الحجز جعلت الأمراض الجلدية المعدية تنتشر بين السجناء.

ووجه أمين أبو راشد «نداءً عاجلاً إلى أصحاب النفوس الطيبة والأيدي الندية بمد يد العون لإخراج إخوانهم من المعتقلات هناك، وإنهاء هذه المعضلة التي طال وقتها، لقد وصل الحال بالسجناء وأهاليهم إلى مرحلة حرجة بسبب قلة ذات اليد».

في الشهر الرابع، أطلق عدد من الناشطين الفلسطينيين نداءً مناشدة للمنظمات الإنسانية ومؤسسات العمل الأهلي والإغاثي ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية لمد يد العون والمساعدة لإنقاذ حياة لاجئة فلسطينية سورية من أبناء مخيم اليرموك مهجرة في تايلاند، والتكفل بمصاريف علاجها.





في آب - أغسطس/ 2020، ناشد اللاجئ الفلسطيني السوري معاذ خليل أبو العلا ابن مخيم اليرموك العالق في سري لانكا كلاً من المنظمات الدولية وحقوق الإنسان والصليب الأحمر الدولي ومنظمة التحرير الفلسطينية التدخل من أجل إنقاذ حياته والتكفل بعلاجه، أو نقله إلى أي دولة أوروبية لاستكمال علاجه.

ويعاني الناشط الحقوقي وعضو المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان في لبنان معاذ أبو العلا من مرض سرطان القولون منذ 2018، حيث خضع لعملية استئصال جزئي للقولون في عام 2018 ولم يستطع استكمال العلاج في لبنان بسبب ظروفه المادية وقلّة ذات اليد.

في الشهر التاسع، انتهت معاناة اللاجئ الفلسطيني «معاذ خليل أبو العلا» الذي كان عالقاً في سري لانكا بعد تسوية أوضاعه القانونية ودفع الغرامات المالية المترتبة عليه، وسمحت له السلطات بمغادرة البلاد متوجهاً إلى تركيا.

وقال ناشطون إن إنهاء معاناة احتجازه في سري لانكا تكلفت بالنجاح بعد مناشدات أطلقها أبو العلا وتدخل السفارة الفلسطينية في سري لانكا ومحامون وحقوقيون، وناشطون استطاعوا دفع الغرامات المالية للسلطات.



في الشهر الخامس، حققت الطالبة الفلسطينية السورية «راما رشيد زياد طه» نجاحها للعام الدراسي الثاني لها في جامعة ألبرتا في كندا، بعد أن حصلت على منحة من الجامعة في عام 2018. وحصلت على المنحة بعد أن تفوقت في الثانوية العامة -القسم العلمي في المدارس الأهلية الخيرية بإمارة دبي بمعدل (98.9)، وكانت من الأوائل على مستوى دولة الإمارات، مما أهلها لنيل منحة دراسية في جامعة ألبرتا، وتدرس حالياً علم الطب الحيوي، وتعد الجامعة واحدة من أكبر الجامعات الأكاديمية البحثية العامة في مدينة ادمونتون، بمقاطعة ألبرتا الكندية.

وكانت الطالبة راما قد فرضت في وقت سابق على الجامعة رفع علم فلسطين في الصالة الرئيسية للطلبة في الجامعة، وفي يوم الطلبة السنوي أصرت أن تظهر بالزي الفلسطيني وأن تلقي قصيدة للشاعر الفلسطيني محمود درويش «سجل أنا عربي» وهي من مواليد مخيم العائدين للاجئين الفلسطينيين في حماة عام 2000، وتعود أصولها لقرية ترشيدا في فلسطين، وتنتمي لعائلة مثقفة ومتعلمة.



يشتكي العشرات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى البرازيل هرباً من الأوضاع الأمنية والقانونية السيئة في دول الجوار السوري، صعوبة في الاندماج بالمجتمع البرازيلي نظراً لوجود اختلاف في العادات والتقاليد، حيث تواجههم أزمات ومشكلات اقتصادية ومعيشية عديدة، منها غلاء أسعار البيوت، وعدم وجود مردود مادي جيد، وعدم تقديم الحكومة البرازيلية أي ميزات أو مساعدات إغاثية أو مادية للاجئين لديها كبطاقات السفر والسكن والعمل والتدريب المهني ودروس اللغة، وزاد انتشار فايروس كورونا من أوضاعهم سوءاً بسبب توقف الأعمال.

التوصيات

- رفع المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين وتقديم الدعم الإغاثي والإنساني للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج سورية في ظل ما يتعرضون له من تضيق وحصار وفقير ومرضى.
- الكشف السريع والعاجل عن مصير المعتقلين والمفقودين داخل سورية وتأمين محاكمات عادلة وظروف اعتقال إنسانية للمعتقلين، والإفراج الفوري عن النساء والأطفال. خاصة في ظل انتشار الوباء العالمي كورونا «كوفيد 19» الذي تسبب بحصد أرواح آلاف البشر حول العالم، وإلا فإن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية كاملة عن أرواح المعتقلين، ويتوجب عليها الإفراج الفوري عنهم وتقديم الرعاية الطبية الكاملة للمصابين. واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها الكشف المبكر عن الإصابة بالفايروس للحد من انتشاره، وتحسين ظروف الاعتقال للذين يقضون أحكاماً قضائية داخل السجون لارتكاب جنح أو جنايات وتقديم الرعاية الطبية اللازمة للحيلولة دون إصابتهم.
- وقف عمليات الاستيلاء على أملاك اللاجئين واحترام حق الملكية (المنقول وغير المنقول) الذي يعتبر من الحقوق العينية الأصلية للإنسان الذي كفلته الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية بما في ذلك الدساتير السورية، والعمل على إعادة الحقوق لأصحابها من عقارات ومنقولات، وإلزام الجهات (حكومية أو أفراد) التي قامت بالاستيلاء على أملاك النازحين بإخلائها وإعادتها لأصحابها الأصليين.
- إلغاء القوانين والمراسيم والقرارات السالبة لحقوق النازحين والمهجرين وما يترتب على ذلك من آثار. وتوفير الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين في سورية بما يضمن الحفاظ على مكتسباتهم وأملاكهم والحيلولة دون تسربها للغير بحجة الغياب أو النزوح أو اللجوء أو عدم

القدرة على إثبات الملكية الذي حالت بينه الظروف القاهرة التي تعرضوا لها خلال سنوات الحرب في سورية.

- المسارعة إلى إعادة إعمار المخيمات الفلسطينية وترميم البنى التحتية من ماء وكهرباء ومواصلات واتصالات. ورفع القيود المفروضة على عودة اللاجئين المهجرين إلى منازلهم وتأمين عودتهم بأسرع وقت ممكن خاصة مخيمات اليرموك ودرعا وحندرات.
- إعادة تأهيل المدارس والمراكز التعليمية في جميع المخيمات والتجمعات الفلسطينية وتسهيل التحاق الطلاب بالعملية التعليمية.
- فتح المستوصفات وتأمين الرعاية الطبية للأهالي داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها الحد من انتشار فايروس كوفيد 19 في أوساط اللاجئين، وزيادة مساهمة الأونروا في تغطية تكاليف العلاج والاستشفاء.
- دعوة المجتمع الدولي بكل مكوناته من مؤسسات ومنظمات ودول الوقوف أمام مسؤولياتهم تجاه اللاجئين الفلسطينيين، والعمل على زيادة التمويل المقدم للأونروا لضمان استمراريتها والقيام بواجباتها المنصوص عليها في ميثاق تأسيسها.
- دعوة الأونروا لزيادة الدعم المقدم للاجئين الفلسطينيين المهجرين من سورية إلى لبنان والأردن وقطاع غزة الذين يعانون من أوضاع إنسانية وقانونية هشة، بالإضافة إلى اللاجئين داخل سورية بما يضمن لهم حياة كريمة في ظل الأزمات المركبة التي يعيشونها، خاصة مع ما يشهده العالم من انتشار لجائحة كورونا. مع التشديد على ضرورة وصول طواقمها وخدماتها إلى مناطق الشمال السوري باعتبارها أرضاً سورية تخضع لولايتها القانونية وتضم شريحة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وتعاني من أوضاع إنسانية غاية في الصعوبة. والعمل على تطوير أدائها ليشمل تقديم الحماية الجسدية والقانونية للاجئين وبتوسيع خدماتها وولايتها لتشمل اللاجئين الفلسطينيين في تركيا ومصر نظراً لوجود أعداد كبيرة من اللاجئين المسجلين لديها ولا يتلقون أي نوع من أنواع الحماية.
- وقف تنفيذ المخطط التنظيمي الجديد لمخيم اليرموك والحفاظ على المخطط التنظيمي المصادق عليه في عام 2004 الذي يحافظ على بيوت وأماكن اللاجئين الفلسطينيين.

فلسطينيو سورية رحلة البحث عن الذات



مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre



مجموعة العمل من أجل فلسطينيين سورية
Action Group For Palestinians of Syria

ISBN 978-1-901924-72-5



9 781901 924725 >

Address: 100H Crown House,
North Circular Road,
Ealing NW7 10PN London, UK

00442084530919

www.prc.org.uk

info@prc.org.uk

Address: 86 - 90 Paul Street,
London EC2A 4NE,
United Kingdom

00442039293884

www.actionpal.org.uk

info@actionpal.org.uk